

النص المحقق

أولاً:

متن منظومة حصر المسائل وقصر الدلائل



THE UNIVERSITY OF CHICAGO

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رب يسر ولا تعسر

باسم الإله رب كل عبد	والحمد لله ولي الحمد
ثم التحيات بغير عدد	على النبي المصطفى محمد
وبعد فقد قال أبو حفص عمر	يرحمه الله وعقباه عمر
هذا كتاب في الخلافات	نظم في العيون لا النكات
مستودع كل المراد موجز	مستبدع سهل القياد معجز
مسهل لحفظ هذا العلم	وحفظه سهل لأجل النظم
بذلت فيه طاقتي خمس حجج	حتى تأتي لي على هذا النهج
أبوابه على النظام عشرة	فأودعوها صحنًا مُنَشَّرَةً
أولها مقالة النعماني	ثم مقالات الإمام الثاني
ثم فتاوى العالم الرباني	ثم الذي تنازع الشيخاني
ثم اختلاف الطرفين فاعلم	ثم اختلاف الآخرين فافهم
ثم الذي يختص كل واحد	فيه بقول بعد جهد جاهد
ثم فتاوى زُفَرٍ وبعده	ما هو قول الشافعي وحده
ثم فتاوى مالك بن أنس	وهو لأهل الفقه خير مؤنس
والله مجني نصبي وكسبي	توكلي عليه وهو حسبي

باب الصلاة

الذي اختص أبو حنيفة به من المسائل الشريفة

لا بعده في أول القيام
في رفعه الرأس من الركوع
جاز بلا عذر على جبهته
وجَوْزاً ذلك عند العجز
في البئر فهي مذ ثلاث فسدت
ونجّسها منذ علم القوم
وقدراه بالكثير المعظم
والهندواني بذلك يحكم
الخُرء كالنَّجْو وقال طاهر
جاز له من غير ضر ضائر
وجوزاه في الثَّخين الصَّالب
بفعله فرض على حالاته
بالماء كاليقظان في قياسه
ينبي إذا أحدث بالصعيد
للبرد أجزأه خلافاً لهما
مطهر ولم يجب تشبه
وفاقه له على التأخير
قد صار مثليه وقال مثله
ولا كلام في أذان الخطب

يكبر القوم مع الإمام
ويكتفي الإمام بالتسميع
لو اكتفى بالأنف في سجده
ولو تلا بالفارسي يجزي
دجاجة بها انتفاخ وُجِدَتْ
وفي التي لم تنتفخ مذ يوم
وليس يُعفى الروث فوق الدرهم
وعكسه خُرء طيور تحرم
ويزعم الكرخي قال الآخر
لو ترك المسح على الجبائر
والمسح لا يجزي على الجوارب
ثم خروج المرء من صلاته
ثم مرور المرء في نعاسه
والمتوضئ في صلاة العيد
والجنب المقيم إن تيممما
ويمسك المحبوس ليس معه
روى أبو حفص عن الأخير
والعصر حين المرء يلقي ظله
ولا جلوس في أذان المغرب

والشفق البياض دون الحمرة
والوتر فرض ويرى بذكره
ولا يعاد الوتر إذ يعاد
والنفل ليلاً ونهاراً أربع
ويمنع المسبوق عن إتمامه
إمامة الأمي قومًا مثله
وتفسد الصلاة بالقراءة
ويكره التعديد في الصلاة
وجائز قعوده في النفل
وللذي يحصر في قراءته
ويكتفي بآية قصيرة
ومن يصلي صلوات عالمًا
عليه أن يقضي ذاك وحده
ظهر وعصر فاتتا من يومين
قضاهما ثم قضى أولاهما
من ظن إتمام الصلاة ساهيا
وراكب الفلك يصلي قاعدًا
ولو تلا بالفارسي سجدة
ولورأت ما لا يكون حيضًا
وليس للسجود شكرًا عبره
في فجره فساد فرض فجره
عشاؤه إن ظهر الفساد
أولى وقال بالليالي تشفع
ضحك إمامه لدى اختتامه
وقارئًا يفسد ذاك كله
من مصحف وأوجبا إساءة
باليد للتسبيح والآيات
بعد الشروع قائمًا في الأصل
إقامة الغير على خلافته
وبالثلاث أوجبا تقديره
بنفوت فرض كان حقًا لازمًا
وأوجبا ذاك وخمسًا بعده
وليس يدري أول المترولين
ولا يعيد تلك في فتواهما
في مسجد عاد إليها بانيًا
من غير عجز لا يكون فاسدًا
تلزم من لم يفهموها عنده
في وقتها وقبل ذاك أيضًا

وبيلغ الثلاث ذاك الفيض
وفي النفاس لورأت في الآخر
والحمد والتسبيح والتهليل
ويبطل الظهر المؤدى إن سعى
ولا يجوز للإمام الجمعة
وما على الأعمى حضور الجمعة
والجمع للجمعة شرط يلزم
وتحضر العجوز إلا الظهرا
ومبتدأ التكبير فجر عرفه
والختم عصر آخر التشريق
وفي الآخرين قوله المصحح
وبعد تسليم الإمام أفضل
وهو على المقيم في المكتوبة
وعنده تكبير عيد الفطر
لا جهر بالتكبير يوم الفطر
ويغسل الطفل الشهيد والجنب
لا يفسد الصلاة بيض مدر
خذ هذه فما لها من ذكر

فالحال موقوف وقالوا حيض
دما فظهر الحشو غير ضائر
كل كمثل الخطبة الطويلة
لجمعة أدرك أو لا فاسمعا
إن نفروا قبل سجودهم معه
وإن أصاب قائدا يمشي معه
ثلاثة سوى الذي تقدم
والعصر في القوم وقالوا طرا
إلى ثمان بدليل عرفه
عندهما بالجهر والتحقيق
يقرأ أو يسكت أو يسبح
تسليم قوم للقرآن فاعقل
في المصر في جماعة مندوبة
يؤتى على الإخفاء دون الجهر
وبالذهاب أفتيا بالجهر
والمهلكون بالصخور والخشب
فليحتفظ إخواننا أن تقدروا
نظما ونثرا في كتاب الحصر [ق/١٣]

كتاب الزكاة

ولا يضم ثمن السوائم
وما وراء الأربعين في البقر
وابن زياد قد روى العفو إلى
وكان يروي أسد عنه كما
والإبل العير الصداق الحائلة
والخيل إن كانت لنسل يلزم
ولا وجوب بانفراد الذكران
وأوجب الكرخي وهو الراوي
وما وراء المائتين يلزم
والضم في الصفراء والبيضاء
وبعد قبض الأربعين يلزم
وبعد قبض المائتين يؤمر
وبعد ما قلنا وحول حالا
والحق الأوسط بالأخير
والكل قال فيه ما أصابه
ففيهما تمام حول حائل
لا أخذ للعاشر من رطاب
لكنه يصرفه مالكة

من بعد ما زكى إلى الدراهم
في الكل فرض والحساب يعتبر
خمسین عن صدر العلوم والعلا
قالا إلى ستين عفواً فاعلما
في يده الزكاة عنها زائلة
في الواحد الدينار أو يقوّم
وفي الإناث وحدها روايتان
عنه ويروي ضده الطحاوي
عند تمام الأربعين درهم
يجعل بالقيمة لا الأجزاء
في دين مال الاتجار درهم
في دين مال ليس فيه يتجر
في كل دين لم يقابل مالا
في قوله الكرخي بالتقرير
زكاه إلا العقل والكتابه
شرط على قبض نصاب كامل
على تمام الحول والنصاب
لكي يكون مبرئ ذمته

من غير شرط خمسة الأوساق
من بعد ما أمره أداها
خمس وفي الأرض روايتان
يعشرها الآجر لا مستأجر
يدفع ذو الأرض بلا مدافعه
يتأوها الزوج زكاة المال
ثم غلا أو جاء رخص السعر
يوم تمام الحول لا يوم الأدا
قالوا وفي النقص إذ يسلم
بشرط تجويز الإمام فعله
وبالثلاث أوجبا تتميمه

والعشر في الباقي وغير الباقي
ويضمن الوكيل إن أتاها
ما في ركاز الدار للإنسان
والأرض تستأجر وهي تُعشّر
كذلك من يدفعها مزارعه
وليس يجزئ امرأة بحال
إذا زكاة وجبت في بر
فالفرض ربع العشر أو قيمة ذا
يوفي ازدياد الوصف يوم يلزم
من يحيي أرضا ميتة فهي له
للفارس السهمان في الغنيمة

كتاب الصوم

عن واجب آخر فهو معتبر
روايتان فاحفظوا بلا كسل
في الجوف من جائفة إذا وصل
إذا نوى الصوم من النهار
في حالة النسيان والحكم علم
وأوجبا عليهم أن يصفيا
وجاء قدر الصاع بالإجماع

إذا نوى في رمضان في سفر
ولو نوى النفل فعن صدر الأجل
ويفسد الصوم دواء قد حصل
لا يجب التكفير بالإفطار
ولا بأكل العمد بعد إذ طعم
لا فطر في العيبد بين اثنين
وهو من الزبيب نصف الصاع

والاعتكاف بالخروج يفسد يقل أو يكثر حين يوجد
وصيراه ساقطاً اعتبارِ حتى يكون أكثر النهار
وليلة القدر بكل الشهر دائرة وعيناها فادري

كتاب الحج

لا يجب الحج على الضير مع الغني والقادر الكثير
وفي جوار المسجد الحرام أثم ولا جمع بلا إمام
ويفرد الحج فذاك أفضل من متعة يؤتى بها وتفعل
معتمر في أشهر الحج وقد جاء من الكوفة والبيت قصد
يحج ذاك العام بعد الرجعة عن سفر البصرة فهو متعة
وعكسه مفسد تلك العمرة قضى وحج بعد عود البصرة
تأخير نسك الحج عن أيامه وحلقه المحجم في إحرامه
والزيت والخطمي مَسًّا مفرقه في كله دم وقالاً صدقه
وأكله طيباً كثيراً فيه دم وفي القليل قدره وما انعدم
وجائز ذبح دم الإحصار قبل زمان النحر لاستئسار
وجائز في الحج رمي الرامي قبل الزوال ثالث الأيام
ويغرم المحرم أيضاً ما أكل من بعد ما أدى جزاء ما قتل
ويكره الإشعار في الهدايا ويمنع النقصان في الضحايا
والصيد مهما بلغت قيمته ما لا يضحى لم يجز ذبحته
وفوق ثلاث العضو فوت الكل وجوزا في فائت الأقل

وفي يد المحرم صيد هوله
 وإن يك المأمور بالحج قرن
 وإن يمت هذا فحج يؤتلف
 والرجل المغمى عليه العاجز
 من جاوز الميقات ثم أحرما
 وإن يعد مليًّا فقد سقط
 والرجل المكى إن طاف الأقل
 فليرفض الحج إذا وليقضه

كتاب النكاح

الصبايات كالكتائبات
 والأخ والجدُّ إذا ما اجتمعَا
 وجائز للأب تزويج الولد
 إذا ولي ذكراً وأنثى
 كذا الوكيل وكذا مولى الذكر
 إذا ادعى الزوج رضاها ونفت
 وليس يستحلف في النكاح
 والرق والولاء والولاد
 ومن يزل عذرتها زناها
 ذمية تعقد وهي بعد

في حكم حل العَقْد والذكاة
 فالْمُنْكَحُ الجَدُّ وقالابل معَا
 بفاحش الغبن وقالابل يرد
 أقر بالتزويج فهو دعوى
 وصدقوه في الإماء إن أقر
 فالقول ما قالت وقالاحلفت
 والفيء والرجعة للإصلاح
 وفي جحود المرء لاستيلاد
 فزوجت فصمتها رضاها
 في عدة الكافر جاز العقد

تزوج الذمي بالمحارم
كذا التي طلقها مرات
وليس للحاكم أن يفرقا
والمهر في نكاح أهل الذمة
حريية قد خرجت مراغمة
ووارثو الزوجين مهما اختلفوا
والخادم المهر بأربعين
في البيض ذا وذاك في السوداء
وإن تنصف الوصف المهر
ولا تكون شفعة في بقعة
وإن بدا الصداق خمر يقضى
ومن يسمي المهر ألفين إذا
فالأول الصحيح دون الثاني
والعقد بالألف أو الألفين
يوجب ما شابه مهر المثل
ونكاح الثنتين بالألف وقد
كان لها الألف على التمام
وامرأة العنّين بعد دخولها
وخلوة الم محبوب كالدخل
يلحق بالعقد الصحيح اللازم
والخمس والأختين في الزوجات
بينهما إلا إذا ما اتفقا
لو نفياه لم يجب في الذمة
تبين والعدة غير لازمة
في المهر لم يقض بشيء فاعرفوا
من الدنانير وبالخمسين
واعتبرا بالرخص والغلاء
فكل كسبه لها لا الشطر
قابلها مال وملك متعة
لها بمهر المثل لا المفروضا
كان كذا والألف إن كان كذا
وصح في قولهما الشرطان
وهذه أو تلك في عنيين
وجعله موجب الأقل
صح على أحدهما ما قد عقد
وأعطياها القسط بانقسام
تبين بالتفريق لا بقولها
موجبة المهر على التكميل

ويحكم بالخلوة في الرقءاء
والحرمة المبانة المحرمة
وعدة العتاق في أم الولد
وجوزاً نكاحها في العدة
ويسقط المهر بقتل السيد
وإذنه لعبده أن ينكحها
وبعد حولين رضاع يعتبر
واللبن الغالب في الطعام
ونكاح واحدة قد انعقد
قد مات قبل الوطء والبيان
سبع من الأربع والعشرين
ويقسم الباقي على النصفين
وجعلاً للمرأتين جمعاً
من نكح المرأة وابتئها
فالمهر والميراث بعد الحين
وصيراً إذا المهر والميراثا
والامتناع لابتغاء الصدقة
وليس للحاكم بيع عرض
وجائز لآلأب في الإعسار

تكميل مهرها على السواء
عدتها مانعة عقد الأمة
تفسد عقد أختها إذا عقد
وحرماً قربانها في المدة
قبل دخول الزوج فاحفظ واجهد
ينتظم الفاسد والمصحح
نصفاً من الحول وقالاً بل هدر
لا يثبت الرضاع في الأحكام
وامرأتين وثلاثاً في عقد
فالإرث بين جملة النسوان
قالوا لمن أفرد لها تعييناً
بين الثلاث قال والثنتين
ثمانيناً وللثلاث تسعاً
في عقد ولم يصل إليها
نصف لها والنصف للبتين
بين الثلاث كلها أثلاثاً
بعد الدخول لا يزيل النفقة
لفرض زوج أو قضاء فرض
بيع عروس الولد الكبار

وأبطلوا في الدور والعقار وجوزوا ذاك في الصغار
 زوجان مأذون وحرّ خصما وفي متاع البيت قد تكلما
 إذا ادعى نكاحها فقالت نكحت أختي قبل واستطالت
 وأثبتا ذلك بالشهود والأخت في الغيبة لا الشهود
 فهذه يقضى بزوجيتها ووقفاهما إلى حضرتها

كتاب الطلاق

حيض وفيه طلقة ورجعة في طهرها التطليق غير بدعة
 والطلقتان هكذا في طهر بينهما الرجعة أو في شهر
 ومن يطلقها ثلاثا السنة في حال مس شهوة فهنّه
 يقعن في الحال على الولاء وأوقعا ذلك في الأقراء
 لو قال راجعت فقالت انقضت يقبل ما قالت ويقضي ما قضت
 لو أنكرت رجعتة والمولى يقر فالإنكار منها أولى
 إذا أقرت بانقضاء العدة بالحيض فالشهران أدنى مدة
 واكتفيا بتسعة الأيام إلى الثلاثين على انضمام
 من طلقت في سفر في بلد لم تمض نحو مصرها والمقصد
 في عدة إن يك كل سفرا وجوزا بمحرم وخيرا
 سيد أم ولد والبعول ماتا ولا يُعرف أي قبل
 ولا الذي بينهما من الأجل اقدر شهرين وخمس أو أقل
 تربصت بعد شهور أربعة عشرا وما أقرأها شرطاً معه

لو شهدت قابلية بالولد
وهو فراش قائم أو ما ظهر
وأن يعلق من أقر بالجبل
ثم تقول قد ولدت صدقت
مبلغه من بعد تسع تسع
والخمس بعد العشر قالاً فيهما
لو وهبت نصفاً من الصداق
فطلقت قبل الدخول ما قضت
ذو ردة بدار حرب يلحق
لو قال لست امرأتي أو قال ما
فإنها تطلق إن كان نوى
لو قال أنت طالق واستثنى
وقعن واستثنأه لا يعتبر
وهكذا التكرير في التحريير
وفي إذا ما لم أطلق يحنث
وإن يقل أنت طلاق في غد
وإن يقل أنت كذا قبل ممات من
ولم ترث في قوله أنت كذا
كذلك في آخر ما سيملك

لم يعتبر ذاك بلا مؤيد
من حبل أو اعتراف قد صدر
طلاتها بوضع ما في البطن حل
فيه بلا قابلية وطلقت
وللجواني بعد عشر سبع
فذاك حد مبلغ يكفيهما
للزوج ديناً مع قبض الباقي
شيئاً وقالاً نصف ما قد قبضت
فقد لغى طلاقه المعلق
أو لست زوج هذه أو ما أنا
وأبطلانيته وما عني
من بعد ما قال ثلاثاً مثني
وصحاه والطلاق قد هدر
كذلك في التقريب والتقريب
بالموت لا بعد قليل يلبث
وقال أنوي العصر لم يستبعد
بمدة مستنداً لا مقتصر
قبل مماتي بكذا إذا مضى
يستند الجزاء حين يهلك

لو قال من نكحت فهي طالق
وأنت ما بين كذا إلى كذا
كذلك في إقراره بالدين
وشاهد بطلقة وشاهد
كذلك إن شاءت ثلاثا وهو قد
وقائل في مرض قد طلقت
أقر بالدين لها أو أوصى
وصححا إقرارها بالدين
لو طلبت طلقاتها على كذا
كذلك إيقاع الثلاث وهي قد
وإن يجبهها ثلاث وذكر
وليس في جواب طلقني ولك
وجائز في الخلع من جانبها
أنت طلاق كيف شئت موقع
وقوله اختاري إذا تكررا
وليس في اختاري من الطلقات ما
وموقع الواحد لو ثلثه
أنت حرام لي كظهر أمي
مظاهر وزوجه ارتدا معا

وطالق لم يك إلا السابق
يدخل فيه المبتدأ لا المنتهى
ويدخلان فيهما الجدين
بطلقتين لم يثبت واحد
خيرها في واحد من العدد
وقد مضت عدتها فصدقت
ومات فهي تستحق الأدنى
لها وما أوصى لها من عين
فأوقع الواحد فالمال لغى
قابلت المال بفرد لا العدد
عليّ كذا فبالقول يعتبر
ألف لزوم المال إذ في ذاك شك
شرط الخيار برضا صاحبها
تطبيقه تشاء أو لا فاسمعوا
عمّ وإن خصت هي التخييرا
شئت شمول كله تعمما
بعد زمان صح ما استحدثه
ليست تصير طلقة بالعزم
كان الظهار قائما إن رجعا

يكون في نكتها فهي حرام
لو قال إن قرنتها بالله لا
وثابت إيلاء أهل الذمة
ولا لعان قال في نفى الجبل
وإن نفى بحضرة الولادة
ولم يؤقت فيه وقتاً فاعلم
وإن تمت بنت اللعان عن ولد
ينوي اليمين مؤلياً حال الكلام
أقرب كان مؤلياً معجلاً
بالله فهو مثبت للحرمة
وأن تلد في نصف حول أو أقل
صح ولا صحة في الزيادة
وصححا في الأربعين فانهم
ثم ادعاه من نفى البنت فسد

كتاب العتق

لو شهدا على عتاق المولى
وفي عتاق أحد العبدین
والوطء في العتق على الإبهام
لو قال إن لم يك وزن قيد ذا
فأثبتوا رطلاً وبالعتق حكم
لو شهدا بالعتق ثم رجعا
فيشهدان بعتاق قبله
وفي تجزؤ العتق والتدبير
ومعتق يسعى لأجل الرقبه
وما غنى المعتق مما يمنع
لو اشترى مع امرئ قريبه
في العبد لم يقبل بدون الدعوى
كذلك لا تقبل من هذين
ليس بتبيان ولا إعلام
رطلين أو أطلق فالعبد كذا
فحل عن رطلين فالكل غرم
فضمننا وآخران اجتماعاً
فذلك لا يقبل فاحفظ قوله
مسائل الأصل على التكاثر
فحكمه كحكم عبد كاتبه
سعاية العبد لذا ويدفع
فالعتق لا يغرمه نصيبه

مالك نصف العبد قوم شهدوا
 فالشيخ لا يقبلها عليه
 مكاتب قد اشترى أخاه
 كذلك في الزوج بذاك يحكم
 وما بها غرم وبالمدير
 والقول قول العبد مهما اختلفا
 والقول قول العبد فيهما
 والمشتري لو قال إن العبد قد
 فأنكر البائع والعبد جنى
 وقوله أول ما يولد فهو حر
 لو أوقع الحربى عتق مثله
 لو علق الحربى والعبد بما
 مكاتب دبیره مولاه
 في ثلثي القيمة أو ثلثي بدل
 مكاتب قد ملك الابن زهق
 مكاتب صالح عن قتل أقر
 من كوتبت إذا أتت بأنثى
 فأوقع المولى عتاق الوسطى
 لو قال عبدي أو حماري حر
 بالعتق من شريكه ويجحدوا
 وهو خلاف قول صاحبه
 لم يتكاتب ما قد اشتراه
 وما لأم ولسد تقوم
 لو هلكا في البيع عند المشتري
 في قدر ما كاتبه به اعرفا
 وصاحباه أوجبا تحالفا
 دبیره بائعه ثم عقد
 فالأمر موقوف وقال بل سعى
 مقيد بالحي فاحفظه ومر
 ثم لغا إن هو لم يحله
 يملك في المستقبل العتق لغا
 مات ولا مال له سواء
 يسعى وقال لم يجب إلا الأقل
 إن عجل الابن وإلا يسترق
 فالصلح بعد العجز للحال هدر
 وهذه جاءت بينت أخرى
 فعتقها يوجب عتق السفلى
 فالعبد حر واستبان الأمر

كتاب المكاتب

مكاتب النصف له من كسبه	نصف ونصف كسبه لربه
مستأمن يتناع عبداً مؤمناً	يعتق إن أخرجه من ههنا
كذا إذا أسلم عبداً ثمة	فابتاعه المسلم أو ذو ذمة
مكاتب أوصى بثلاث وعتق	ومات فالوصى به لا يستحق

كتاب الولاء

إن والت المرأة ثم ولدت	يتبعها المولود فيما عقدت
وإن أقرت أنها مولاة ذا	يلزم في الطفل الذي في يدها
وإن أقرب بولاء العتق	فقال بل واليتني بالحق
ثم أراد الانتقال عنه	فإن ذاك لا يجوز منه
لذا إذا كذبه فيما أقر	إقراره لغيره لا يعتبر

كتاب الأيمان

وليس في إيجاب مشي للحرم	والمسجد الحرام شيء يلتزم
وألزماء حجة أو عمره	وحملا على الوجوب أمره
ومن يقل ما أكتسي من غزل ذا	هدي فذاك لازم إذا اكتسى
من نسج قطن يشتري في المؤتلف	ويشترط أن ملكه حين حلف
والرأس في يمين من لا يشتري	على رؤوس غنم وبقر
والخبز في يمين من لا يأكل	من هذه الحنطة ليس يدخل
وليس من فاكهة حب العنب	كذلك الرمان أيضاً والرطب

ولا اللآلئ وحدها من الحلبي
 وليس شحم الظهر شحمًا فاعرف
 وفي يمين الشرب من ذا المشرع
 والدهر لا يدري كذا الأيام
 والقدر في الأيام والشهور
 وجمعة وسنة والعمير
 ما لم تكن بين الحلبي فاعقلي
 في حق من بالأكل منه يحلف
 لا حنث في ذاك ما لم يكرع
 وقدرًا ذاك بنصف العام
 وفي السنين العشر من مذكور
 عندهما لما ذكرنا القدر

كتاب الحدود

إذا زنا بامرأة مستأجرة
 على المزكين ضمان من رجم
 وأوجبا ضمان هذا المتلف
 وفي المزكين إذا هم رجعوا
 وإنما ذكورة المزكي
 والجلد إن يجرح فقال واحد
 وضمننا فإن أصيب عبدا
 لو شهدوا على زنا ثم شهد
 فلا يحد أحد وقالوا
 لو أثبتوا الزنا بطوع الرجل
 شهادة الرامي بسوط تهدر
 وجاء عنه الرد حين تمما
 لذاك لم يلزمه حد الفجرة
 إن ظهر الشاهد عبداً أو علم
 في بيت مال المسلمين فاعرف
 كذا إذا وقالوا عذروا وأوجعوا
 في الحد مشروط بغير شك
 كذبت لا يضمن هذا الشاهد
 فمال بيت المال قال لا يفدي
 على زناهم نفر كما عهد
 حد الشهود وحدهم نكالا
 واختلفوا في طوعها لم يقبل
 وجاء عنه إذ يقام الأكثر
 وذاك قول صاحبيه فاعلما

ولا يحد إن أقر بالزنا
وليس في لواطه من حدٍّ
وشاهد ا قذف إذا ما اختلفا
ومن يقبلها وينكح بنتها
ومن قضى بما رأى قبل القضا
زوال عقل المرء حد السكر
بها فقالت ما زنا وما جنى
ولا بوطء الأخت بعد العقد
في الوقت أو مكانه لم يصرفا
لم يسقط الإحصان إن وطئها
بلا شهود في الخصومات لغى
واكتفيا بالهـذيان فادر

كتاب السرقة

ويوجب الضمان كسر المعزف
لو شهد على استراق البقر
وما على مأمور قطع اليمنى
لو قطع السارق عن جبل
لا يقطع السارق من بيت الختن
وقاطع الطريق إن كان قتل
فإنه يقتل بعد القطع
قيمته من غير لهو فاعرف
واختلفا في لونها لم يضر
من سارق أرش بقطع اليسرى
للـبعض يبرأ عن ضمان الكل
والصهر لا المعطى له أجر الوطن
وأخذ الأموال منهم وحمل
ويوجبان القتل دون الجمع

كتاب السير

لو أبق العبد إلى الكفار
أسلم حربي له مال كسب
أو مودع منه لدار الحربي شي
وتسقط الجزية إن تكرر
لم يك بالأخذ لأهل الدار
ذو جهة أو مسلم منه غصب
ثم على الدار ظهرنا فهو في
إن مرَّ حولان بها أو أكثر

وإن أتاننا كافر بلا أمان
 وهو لمن يأخذه عندهما
 ولا يضر مؤمننا يستأمن
 وكسب حال الارتداد في
 شروط جعل الدار دار الحرب
 وأن يزول أمن كل أهلها
 واكتفيا بجعلها مقامهم
 وقاتل الشاهر في المصر العصا
 في قتل بعض الأسرى بعضا
 عبد لنا في أسرهم قد ملكه
 يفتأ عينيه امرء فيغرم
 فإننه يأخذه بقيمته
 ولا يفادي مسلم بكافر
 لا يضمن الزيادة المتصلة
 لا يضمن الأطراف من يهلكها
 إن السواد موجب النقصان
 لا يمنع المالك عن قبض الذهب
 ودائع المفصوب بالمقوم
 مفصوبة ردت فجاءت بولد
 فهو لأهل الدار في كيف كان
 وحررا إن كان قبل أسلما
 ربما مع الذي هناك يؤمن
 وليس للسوارث منه شيء
 ثلاثة منها اتصال الترب
 وأن يجوز حكمهم في كلها
 إن يظهروا في هذه أحكامهم
 يقتل إن كان نهارا ما عصى
 لا دية ولا قصاص فرضا
 بعض الغزاة بعد وقع المعركة
 ثم يجيء المالك المقدم
 أعمى وقال بل على سلامته
 لأنه إبطال حق ظاهر
 بالبيع والتسليم فاحفظ مسألة
 إن أمسك الجثة من يملكها
 وهو خلاف سائر الألوان
 وفضة صاغهما من اغتصب
 وهو إذا استهلكه لم يغرم
 والحمل حال الغصب لم يبرأ برد

كتاب الوديعة

لا يضمن المودع بالمسافرة	عند انعدام النهي والمخاطرة
ويجعلان هذه مضمونة	في كل ما لحمله مؤونة
والمودعان اقتسمائهم وضع	هذا لدى الآخر يضمن ما دفع
لو أودعا ما لا وغاب واحد	لم يأخذ النصف الشريك الشاهد
لو أودع المودع عند الثاني	فالأول المخصوص بالضمان

كتاب العارية

ويكتب المعار قد أطعمتني	أرضك لا يكتب قد أعرنتني
-------------------------	-------------------------

كتاب الشركة

ما دابن الشريك في العنان	لم يملك التأجيل فيه الثاني
إن لم يكن قيل له اعمل ما ترى	وصححا في قسطه وقررا
لو فاوز المرتد ثم يقتل	قالا عنان ذا وقالا يبطل
مفاوض مطالب بالثمن	في أمة قد اشترى للسكن
قضى من الشركة حق الطالب	بالإذن لم يضمن نصيب صاحب
ولازم تكفل المفاوض	شريكه في المال غير داحض
ولو أقر لأب المفاوض	فذاك في حق الشريك داحض

كتاب الصيد والذبائح

إن الجنين مفرد بحكمه	لا يتذكى بذكاة أمه
وأكل لحم الخيل قال يكره	والحرمة المراد لا التنزه

معلم منه لصيد أكل يحرم ما قد صاده من قبل
وعلمه يعرف باجتهاد لا بشرط الثلاث من أعداد

كتاب الأضحية

وواجب في الشرع والقضية على المقيم الموسر الأضحية

كتاب الوقف

والوقف قال باطل أي يبطل ويلزم الوقف الذي يسجل

كتاب الهبة

من وهب الشيء لمملوك لأب كان له الرجوع فيما قد وهب
من وهب الشيء لمملوك لأخ كان له الرجوع فيما قد وضع
ولا يجوز هبة العقار لاثنتين فاقبله ولا تماري
وهكذا تصدق بمال على غنيّين من الرجال

كتاب البيوع

إعلام رأس المال فيما يسلم في الكيل والوزن شرط يلزم
كذا بيان موضع الإيفاء فيما له حمل من الأشياء
ومثل ذاك الثمن المؤجل والأجر والقسمة فيها تدخل
ولا يجوز سَلَم في لحم وقيل جاز في نزع العظم
لو أجل استصناعه فهو سلم يشترط فيه كل ما يشترط ثمَّ
لونا زيفًا نصف رأس المال فرد كان النصف للإبطال
وبقيًا في الكل باستبدال في مجلس الرد بلا إمهال

هذا ودين ذاك فالكل فسد
والبُر في الشعير والزيت كذا
مستويان قبضا والأمر ثم
على اعتبار العشر فهو فاسد
يُحلَّف المطلوب لم يحلفا
في ذاك لا للطالب المَشع
يجوز والدقيق والسويق لا
إذ فيه عن تسوية تعجيز
بأن يبيع صيده لم يحرم
ذا ذمة يبيع خمراً وشراً
ولم يعين رجلاً فقد هذى
عبداً به ولم يعين أبطله
بما يعز أو يهون فانتبه
وبيعه النصف يجوز فاعلمن
مع الذي تلغى له شهادته
لما اشترى منهم بغير شرح
من قبل عد فالجواز ممتنع
فالعقد منه فاسد للنهي
من جملة المنزل لا يجوز ذا

إن كان رأس المال نوعين نقد
إن لم يبين قسط ذا وقسط ذا
ثوبان بالعشرين في باب السَّلَم
رابح ثوباً منهما ذا العاقد
وفي مكان الدفع منهما اختلفا
والقول في التأجيل قول المدعي
والرطب الغض بثمر كيلا
والخبز بالحنطة لا يجوز
لو وكل المحرم غير محرم
وجائز لمسلم أن يأمر
لو قال أسلم ما عليك في كذا
كذلك الأمر بأن ينباع له
وللوكيل بيع ما وكل به
وأخذه الرهن اليسير بالثمن
ولا يجوز للوكيل صفقته
ولا يجوز بيعه بالربح
ومشتري المعدود عدا إن يبيع
ومشتريها شارطاً للوطء
وبيعه كذا ذراعاً من كذا

جاز به وأفسداه مطلقا
 يفسد إن يعلمها بالجملة
 يجوز في الواحد دون جملة
 يفسد في الكل بلا تبيان
 مستوعب للغد فاحفظ واجهد
 معنى به البيع يصير فاسدا
 بعد الثلاث ليس يرفع المفسد
 يختص بالرد فذاك فاسد
 إن هو كان بالخيار فيها
 باع فذاك مانع ملك الثمن
 لا قول من ينفيه بالإنكار
 كرؤية الأمر فاسمع وافهم
 ثم اشترى بما اشتراه أولا
 بحاصل الضمان للمناصفة
 بعلم عيب أو طعام أكلا
 كان مباحا فله كل الثمن
 وفيهما بالنقص قالا يرجع
 فكسبها لمشتريها فاعلم
 فلا يصح بعد دعواه الولد

إذا اشترى عبداً على أن يعتقا
 وكل شاة بكذا من ثلثة
 وكل صاع بكذا من صبرته
 وصبرتان إذ هما جنسان
 وشرطه خياره إلى الغد
 شرط الخيار أربعاً فصاعدا
 وقال إسقاط خيار الأبد
 مشتريان بالخيار واحد
 لا يملك السلعة مشتريها
 وإن يك الخيار في البيع لمن
 والقول قول مدعي الخيار
 ورؤية المأمور بالتسليم
 وما اشترى فباعه بأفضلا
 فإنه يبيعه مرابحة
 ولا رجوع في اللباس استعمالا
 لو قتل المقبوض في البيع بأن
 ورد واسترد فيمن يقطع
 مبيعة ماتت ولم تسلم
 لو قال حمل أمتي منك فرد

ولو أقال البيع قبل قبضها
وأمة الإنسان يشتريها
مكاتب قد اشترى الأخت عجز
وما على البائع عقد فاعلم
ولو أزال البائع البكارة
والأجل المطلق في البيع يعد
ومن يبيع شاة فجاءت بحمل
يأخذها بقسطها من اشترى

فالوطء للبائع بعد قبضها
من عبده المأذون يشتريها
استبرأ المالك فيها واحترز
في وطء ما باع ولم يسلم
فبالزوال تظهر الخسارة
من حين قبض العين لا يوم عقد
فأتلف البائع هذا وقبل
بلا خيار وهما قد خيرا

كتاب الصرف

نسبة كلاهما قد فسد
فالمثل لا القيمة يُعطى ويُرد
وليس فيهما لهما اشتراك
بفاحش الغيب ولما يقبض
في أصله المعهود فاسمع واعقل
زاد كثيرا وهو من جنس الثمن
أو بعد بيع خمرًا أو دما
وأبطل إذا وأصح ما عقد

صرف ويبيع باجتماع عقدا
وأفلس القرض إذا افلس كسد
والخلط في الدراهم استهلاك
والمشتري بالأمر عينًا لو رضي
جاز الرضا منه على الموكل
لا بأس بالصلح عن العيب بأن
لو زاد بعد الصرف فيه درهما
يصح ما قد زاد والعقد فسد

كتاب الشفعة

إذا بنى في فاسد الشراء	فللشفيع الأخذ بالبناء
إذا البناء واتحاد المسجد	يطل حق الفسخ فاحفظ واجهد
إذا اشترى الإنسان دارًا ما استحق	ظلتها ما لم يقل بكل حق
ولا يجوز بيعه في علقته	لوارث وجوزا بقيمته
وهو إذا ما باعه لأجنبي	والوارث الشفيع لم يستوجب

كتاب القسمة

وعدد الرؤوس لا السهام	معتبر في أجرة القسام
ولا يجوز قسمة العقار	بين ذوي الميراث بالإقرار
والدور بين القوم كل واحدة	تقسم فيما بينهم على حدة
وبتراضي الجمع بيع فاعلم	وليس للنهر حریم فافهم
ولا يجوز قسمة الرقيق	حكم جبرًا على غير رضا الرفيق
لو باع بعد الاقسام سهمه	والمشتري فيه بنى ورمّنه
وبعده ضمنه عيًّا علم	لم يتبع شريكه بما غرم

كتاب الإجارة

لا يضمن العين الأجير المشترك	إن غاب لا بالصنع منه أو هلك
لو قال خطه اليوم والأجر كذا	ونصفه الآخر إذا خطت غدا
فالأول الصحيح دون الثاني	وصحّ في قولهما الشرطان
وباطل إجارة المشاع	إلا من الشريك في الضياع

يجوز بالكسوة والطعام
فهو ثلاثون ثلاثون كمل
بضربه وكبحه إذا شمس
كان حائزاً في الحكم
لكي يبع خمره جاز له
إن لم يبين موضعه بالذكر
اخبر لي اليوم كذا بدرهم
وجعلاً تسريحها تسليماً
في الدار فهو جائز بلا خلل
يقبض من غلته لن يغرم
عاد لموت ذاك بالكتاب
ويوجبان أجرة الذهاب
أو كَفَّه يغرم كل الْمُكْتَرَى

والظئر تُستأجر للسلام
وأشهر تُبدأ لا بالمستهل
والمكتري يضمن إن مات الفرس
لو حمل المسلم خمر الذمي
وهكذا أجرة البيت له
وفاسد إجارة الممر
ولا يصح قوله لمسلم
تسليمه الألبان أن يقيمها
لو رد الأجر بترديد العمل
وغاصب العبد إذا استهلك ما
وحامل الكتاب للجواب
فذاك لا أجر له في الباب
ومكتري المركب بالسرح إذا

كتاب أدب القاضي

إلا بطعن الخصم ذي الجحود
بالشاهد الكاذب جاز ومضى
بالخط إذ ينسون والرواة
بلا شهود في الخصومات لغا
به ولا أنكر لا يُستخلف

لا يسأل القاضي عن الشهود
وفي العقود والفسوخ لو قضى
لا يعمل الشهود والقضاة
ومن قضى بما رأى قبل القضا
والخصم مهما قال لا اعتراف

والمدعي لو قال لي شهود فقصده تحليفه مردود

كتاب الشهادات

إن شهود الزور بالتشهير
وامرأة تشهد باستهلاك
وشاهد بمائة وشاهد
لو شاهدها في النكاح اختلفا
يُحكم بالنكاح الأقل
لو شهدا بوارث لم يعلما
والدار إن لم يذكروا حدودها
لو شهد الوصي لابن محتلم
يخزون لا بالضرب والتعزير
لم يعتبر في حق إرث المال
بمأنتين لم يثبت واحد
في الألف والألف وفضل وصفا
ويفتيان بفساد الكل
سواه في ذا المصر لم يتهما
لشهرة لم يجعلوا شهودها
بما على مورثه لم يستقم

كتاب الرجوع عن الشهادات

في شاهد وشاهدات عشر والغرم بالأسداس لا بالشطر

كتب الدعوى

يقتص بالنكول في الأطراف
يحبس كي يقر أو كي يقسما
ويثبت الإرث وإن لم يقل
إذا ادعى دارًا بإرث عن أب
ثم أقام حجة لم ينزع
لو قال ذا من أمتي وعبدي
وفي النفوس الحكم بالخلاف
وبالنكول المال قالا فيهما
ما وارث غيري لك يكفل
لنفسه وللأخ المغيب
من يد ذاك غير نصف المدعي
وقال ثانٍ هكذا عن عمد

منهم وقالوا نسب الأمير يرد
والآخر النصف وكانوا فيها
اقتسموا الدار على المنازعة
من أربع ذاك وعشرين فصن
مع الثمانين سهماً للفئة
مع الثلاث والأقل الباقية
فإنها بينهم باثني عشر
السبع والثلاث والاثنيان
قولهما وازداد سهماً فاعرف
قال لي النصف أو جاء للقضاء
والأصل ما مر بلا إنكاث
لذلك الحائط ذو الوجه فحط
بغير إذن صاحب العلو اعتدى
فهلك فقلت فقال هذا مني
وأوجبا حصته من العوض
فقال هذا هو مني لم يرد
صارت على ذاك له أم ولد
عتق إذا قاربته في السن
بائعه منقوده وما ضمن

وأثبتاه أخذه والولد
إذا ادعى داراً وذا ثلثيها
وأثبتوا بالبينات الساطعة
خمسة أثمان وربع وثمان
واعتبرا عولاً وقد صارت مائة
أوسطها خمسون والأعلى مائة
فإن يكن في يد غير ذاك نفر
لهم على النظم لدى النعمان
والست والأربع والثلاث في
وإن يقل هذا لي الكل وذا
فالحكم بالأربع لا الأثلاث
والخص للحارين لا لذي القمط
وصاحب السفلى إذا ما وتدا
من باع حبلاه فجاءت بابن
كان ابنه ورد كل ما قبض
لو كاتبها وهي جاءت بولد
وهي كما كانت قالاً لقد
وقوله لعبده هذا ابني
لو استرد المشتري المغرور من

فهو على بئمه بالثمن يرجع لا غير إلا فاستيقن
لو قال هذا ابني وقال الثاني هي ابنتي وجيء بالبرهان
وكان خنثى فهو من هذا وذا وأوجبا لكثرة البول القضا

كتاب الإقرار

المال مالان إذا تعدد إشهاده معترفًا والمشهد
مقر ألف هي قرض أو بدل لو قال زيفًا لم يجز وإن وصل
كذا مقر ثمن يقول ما قبضته ذاك عليّ ذا فاعلما
لو تركت ألف وهذا يدعي دينًا وذاك قال هذا مودعي
والابن قد صدق هذين معا استويا وأعطيا من أودعا
لو كان عبدًا فادعى عتاقا وذاك دينًا يوجب استغراقا
فالدين أولى ههنا وقالوا العتق أولى فاحفظ السؤال
لو قال سهم من جمع الدار له فسدس ذاك في الإقرار

واشترط بيان ذي الأخبار

وقوله ألف عليّ أو على هذا الجدار ملزم وأبطلا
مقر كُرَّ حنطة وكُر من غيرها استثنى جميع البر
والبعض من ذا لزم المالان وصححا ثنياه بعض الثاني
ويبطل الصك إن شاء الله وأبطلا آخره لا الجملة
والعشر كحد كثرة الدراهم وما النصاب كاملاً بلازم
لو قال قد أسكنته في منزلي ثم أخذت وهو قال هولي

وهكذا كل العواري مجمله
وأطلقا بيعهما عند الفئدة
وأبطلا إن لم يقرأ بالبنياء
يكون بالألف فألفان الثمن
فصدق الزوج وقد ماتت بطل
وفي يديه المال صح واعتبر
أنا ابنه وهي له أم ولد
قال همالي فهمال للسيد

فالقول للمقر لا المقر له
وإن هما تواضعا للتلجنة
يجوز إلا أن يقرأ بالبنياء
والبيع بالألفين والقصد بأن
وإن أقرت بنكاح لرجل
يحجر مآذون وبالدين يقر
أنثى لها ابن فتقول لأحد
وذاك قد صدق لكن ذو اليد

كتاب الوكالة

بلا رضا الخصم به معدومة
يثبت به ثمة يستوفيه
إلا بمثنى أو بعدل معتبر
ترك الشفيع ورضا الأبكار
من قبل أن يخرج من ذا الدار
إلا بما قلنا من اعتبار
يملك شراء الشلاء والعمياء
يشتر ذا بالنصف والفضل ضمن
يشتر ذا وذاك بالألف ضمن
فباعه وعبدته بالضعف رد

وصحة التوكيل بالخصومة
وكيل قبض الدين خصم فيه
والعزل لا يثبت من وجه الخبر
كذاك لا يثبت لدى الإنكار
وعلم من أسلم من كفار
ولا عتاق الجاني باختیار
ومن يوكل بشراء الإماء
وفي شراء هذا وذا بالألف إن
وفي شراء هذا بنصف الألف إن
لو قال بع عبدي بالألف تعد

وإن يقل خذ لي عبدًا بكذا
 وقال في تكذيبه من وكله
 لو قال بعه بخيار شهر
 لو قال اعتقه وفي النصف فعل
 لو قال اعتق نصفه فكملة
 وللو كيل بالنكاح العقد
 وإن يزوج بنته منه بطل
 وإن يعين حرة ومن أمر
 لو قال أجرها فما أجر به
 وخصصا جواز هذا الشأن
 ولا يجوز أخذه مزارعه
 وينفذ الصلح على القليل
 والصلح في موضحة كانت خطأ
 إن برأت فنصف عشر سلم
 فقال فانقد فلك اشترت ذا
 لنفسك اشترته فالقول له
 فاشترط الثلاث جاز فادر
 فهو على النصف وقال قد كمل
 فصاحبه جوزا وأبطله
 بفاحش الغبن وقال لا رد
 وجوزا إن بلغت ثم فعل
 زوج بعد السبي صح واعتبر
 صح كما في البيع فاعلم وانتبه
 ببعض ما يخرج والأثمان
 في قوله استأجره لي مقاطعه
 عن واجب القصاص للوكيل
 عنها وما يحدث منها بكذا
 ورد ما وراء هذا يلزم

كتاب الكفالة

ويبرأ الكفيل بالنفس متى
 مأذوني المديون إن كان كفيل
 فإن أحرره لدى الموت فلا
 وباطل أخذ الكفيل والطلب
 سلمها في أي مصر قد أتى
 عني بإذني فلقد قالوا بطل
 ينفذ ما لم يسع ما قد كفلا
 في حد قذف أو قصاص قد وجب

كذا بدين عن فقير قد هلك وبالذي عند الأجير المشترك

كتاب الحوالة

ولا يعود السدين بالتفليس على المحيل فهو ذو تلبيس

كتاب الصلح

تهايبا في غلتي عبدين
أو غلتي بغلين ذا لذا وذا
والعفو والصلح من الشيخ وعن
يطل والقتل قياسا يلزم
والأخذ بالقصاص للكبار
مدبر أئلف إنسان خطا
حكم وأردى ثانيًا أيضًا كذا
قالوا وقال الشيخ إن شاء ابتغا
والدين بين اثنين هذا قد جعل
وإن يزد في سلم قد انقرض
والصلح بعد الغصب والموت بما
لو زاد في المبيع شيئًا بأجل
وإن يبع عبدًا فباع المشتري
فيضمن البائع في عيب وجد

أو في ركوب البغل والبغلين
لذا وهذا لا يجوز هكذا
أمثاله إذا سرى إلى البدن
لكنه بالمال فيه يحكم
يطلق قبل كبر الصغار
وصالح المولى على عبد بلا
فللولي نصف هذا إن يشأ
من ربه قيمة نصف من جنى
نصيبه مؤجلًا شهرًا بطل
صح ورد قسطه من العوض
زاد على القيمة ماضٍ فاعلما
من غير ذاك الجنس بالنقد بطل
فمات عند المشتري المؤخر
لم يتبع بائعه بما نقد

كتاب الرهن

مرتهنان الشيء مما يقسم	هذالي ذا كله يسلم
فإنما الدافع نصفًا يغرم	والمودعان مثل هذا فاعلموا
لو سلط الطفل الذي لا يغفل	فباعه بعد البلوغ يبطل
راهن جنى وفيه فضل فضمن	فدى جميع الحصتين المرتهن
وغائب راهنه فإن أتى	طالبه هذا بما عنه فدى
مال الربا المرهون بالجنس انعدم	فالدين بالقدير يزول لا القيم
مفاوض أعارني ما أرهن	فهو كما كان الشريك يأذن
وما جنى الراهن على المرتهن	كان جبارًا هدرًا فاستيقن

كتاب المضاربة

مضارب أئمن كل المال	في البيع واستقرض للأحمال
رابع إن باع على المالين	ولا يجيزان بفضل الدين

كتاب المزارعة

وباطل في قوله المعاملة	وهكذا المزارعات باطلة
ما يشترط للعبد ذي الدين بلا	فعل فللبذر وللسيد لا
لو قال إن يزرعه في شهر كذا	فحظك النصف وإلا ثلث ذا
فالأول الصحيح دون الثاني	وصح في قولهما الشرطان
وإن يقل دفعت بالنصف وذا	قال بنصف ومن الكيل كذا
فالقول في ذاك قول الدافع	وأفسدا أخذًا بقول الزارع

ودفعه الأرض إلى اثنين على
يفسد في الكل وقال جاز في
والعشر في الحاصل بالمزراعة
والعشر فيما زرعت غصبًا على
كذا الخراج لازم صاحبها
كذا الخراج إن يكن فوق الذي
فإن يكن أدنى فهذا يغرم
أن لذا ثلثًا وتسعين لذا
حق أخ الثلث ففكر واعرف
يدفع ذو الأرض بلا مدافعة
مالكها إن كان نقص حصلا
ويلزمان عشرها غاصبها
يغرمه والغرم عنه يتنفي
وربها خراجها يسلم

كتاب الشرب

حريم بئر الناضح الستونا
وكري نهر القوم بين المعشر
عندهما وقال أربعونا
فمن تعدى أرضه فقد بري

كتاب الأشربة

وبيع الخمر مما يحرم
لا يجعل العصير خمراً فاعرف
أنفحة الميتة والألبان
وأوجباً في الجامدات غسلها
من الشراب جائز ومحكم
وإن غلا واشتد ما لم يقذف
طاهرة ويستمر الشأن
وحرماً في الذائبات أكلها

كتاب الإكراه

لو رضيت بعد زوال الجبر
فللولي طلب الفراق
لو أكره الإنسان بالسيف على
دون الولي بانتقاض المهر
إن لم يبلغ كامل الصداق
دخول نار أو وقوع من علا

وذاك لا ينجي ولكن ربما
وقال لا إكراه إلا من ملك
ومعتق الكل وإن كان جبر
وإن يكلف عتق عبد ففعل
خفَّ فإن لم يمتنع لم يَأثما
وخففا من كل عال منهمك
في النصف فهو بادئ لا مؤتمر
في النصف فالمضمون نصف لا

كتاب الحجر

والحر إن أدرك وهو عاقل
فحجر ذي الحكم عليه باطل

كتاب المأذون

والحجر لا يثبت من وجه الخبر
بيني وبين المرء مأذون والي
فبيع بالألف أو الألف ترك
فالثالث لي وضعفه لأجنبي
وبيعه من عبده المديون
كذا الشراء وخيراه بين أن
ويبطل الإقرار من مأذون
لو حجر العبد وألف في يده
بدين ألف سابق منه قضي
لو قال بعد الحجر هذا عندي
ما باع وابتاع رقيق وغبن
كذا إذا أقال والعبد سمن
إلا بمثنى أو بعدل معتبر
عليه ألف وكذا لأجنبي
من بعده إذ لم يبع لكن هلك
وصاحباه أفتيا بالريع لي
يفسد بالغبن اليسير الدون
ينقض أو يخلى عن الغبن الثمن
للزواج والأولاد بالـمـديون
ثم أقر بعد إذن سيده
وأعطيا المولى ويبيع أو فدي
وديعة صح كلام العبد
يجوز لو كوتب أو كان أذن
وازداد خيراً عنده اسمع واستبين

وهو يرد بالخيار بعد أن
إعتاق عبد عبده المأذون
أبرأه بائعته عن الثمن
كذلك قوله له هذا ابني
يطلقه ليس كقتل القن
في حج وأوجباً مُعَجَّلَةً

كتاب الديات

إن الديات من ثلاث فاعقل
وجعلا من هذه وحمل
من ذهب وفضة وإبل
وقطعه الكف وفيها أصبع
أو أصبعان الكف فيها تبع
وكان أرش الأصبعين أصلا
من بقر وغنم وحلل
لو أصبع شلت بقطع الأصبع
وأدخلا في الأكثر الأقل
وأوجباً في الأول القطع وفي
وفي اصفار سن حر لو ضرب
وتلك التي تشل أرشاً فاعرف
وحلق سود شعر حر لو نبت
لا شيء من حكومة العدل يجب
والحكم قالاً فيه حكم العدل
أبيض فيه ذا الخلاف قد ثبت
من وجد القتيل في محله
كالعبد فيه ذاك عند الكل
فجاء بعض هؤلاء الجملة
وهو ادعى على سواهم قتله
لو وجد القتيل في مثواه لم
يشهد فالشيخ يرد قوله
وإنما قسامة القتيل
يهدر ويدعى عاقلوه للقسم
ومن له قطع قصاص ففعل
على ذوي الخطاة لا الدخيل
فمات يضمن دية النفس الكامل

ومن له قصاص نفس فقطع
 وما على القاتل بالمثل
 في القطع ثم القتل عهداً للولي
 ولا يفيد حاضر بحجته
 فإن يعد لا بد من إعادته
 والأخذ بالقصاص للكبار
 إذا الولي والشهود رجعوا
 وأيهم ضمن لم يرجع وفي
 ومدخل الحصر والقنديل
 ومن ينم فيه ويجلس للكلم
 من مات في بئر طريق غمماً
 عبد جنى لمفلس فاختر أن
 اثنان ماتا في الذي العبد حفر
 كان عليه دية والثاني
 وأوجباً تمامها للأول
 وما جنى الغاصب على مولاه
 وهو على الغاصب منه هدر
 مدبر يقتل إنساناً خطاً
 ثم أباد ثانياً فللولي
 ثم عفا بأرش ذاك يتبع
 والخنق والتغريق قتل فاعقل
 فعلهما وخالفهما في الأول
 إذا أخوه غاب عن خصومته
 ليقتلا واكتفيا بحضرته
 يطلق قبل كبر الصغار
 بعد القصاص ضمنوا ما صنعوا
 قولهما هم رجعوا على الولي
 مسجد غير ضامن القتيل
 فيعطب المرء به فقد غرم
 فما على الحافر شيء غرماً
 يفدي لم يجبر على دفع البدن
 أعتقه بينهما وقد شعر
 بضرب في ذاك بقدر الجاني
 وقيمة النصف لهذا فاعقل
 معتبر ذاك وأهـدراه
 وأفتيا بأنه معتبر
 ودفعت قيمته لا قضا
 بنصفها قالوا يباع الأول

وإن شاء يتبع المولى به
مدبر يقتل ذا خطاً وذا
فللذي لم يعف ثلث قيمته
وذا جواب الشيخ لا أصحابه
عمداً وذا ابنان له ابن عفا
لا الربع والباقي لذا بحصته

كتاب الجنائيات

قاتل من أعتقه في عتقه
هذا بإجماع ويسعى ثانيا
ويوجب ان للقتيل ديتيه
مدبر من بعد موت السيد
وكان يستسعى يؤدي قيمته
قسامة المقتول في مكان
وعينا مال كهال لذلكا
دار ثلاث واحد منهم حفر
كان على الحافر ثلثا ديتيه
حائط خمس واحد قد أشهدا
فيضمن الخمس إذا قد تلفا
لذلك الحائط والجيب إذا
لو كان بين الرمي والوصول
وإن يقع بينهما في رده
من أدب الابن فمات غرمة
يسعى لنقض عتقه في قيمته
قال بما صار عليه جانبا
ويُلزَمَان هذه عاقلته
يقتل إنساناً بلا نعمة
ويُلزَمَان دية عاقلته
بيع ولم يقبض على السكان
وفي الخيار من يصير مالكا
فيها بلا إذن هوى فيها بشر
وضمنناه نصفها بفعلته
عليه بالمثل لكي لا يفسدا
لا النصف فاحفظ واجتهد كي
أشهد قوم وقعت في ذا وذا
عتق فما القيمة للبطول
فلا انتفاء ههنا لديتيه
كذا الوصي فاجتهد أن تعلمه

كتاب الخنثى

خنثى يبول منهما لا يعلم قالوا بالأكثر فيه يحكم

كتاب الوصايا

الأقرباء يحرمون الأقرب	أولى وما في ذاك ابن وأب
واكتفيا بواحد وسويا	بين جميع الأقرباء فادريا
ومن يكن أوصى لثلاث	وذا بن نصف وأباً ذو الإرث
فثلثه بينهما نصفين	ليس على الثلاث والاثنين
وإن يكن أوصى بثلث أعبد	ثلاثة واثنان ماتا في الغد
فثلث هذا العبد دون الكل له	والاقتسام في الرقيق أبطله
لا يضرب الموصى له بالأكثر	من ثلثه إلا بثلث فاذا ذكر
إلا الذي يوصى له أن يعتقا	أو بيع عين أو بألف أطلقا
أوصى بسيف لك يسوى بمائة	ولي سدس وله خمسمائة
فنصف سدس السيف لي والفضل	وأوجب لي سبعة إذا هلك
عولاً وحكم الشيخ بالنزاع	وسدس نقد لي بالإجماع
وإن يكن أوصى بثلث ماله	لثالث وفصلنا بحالته
فسيفه ثلاثة وستون	حظك منه تسعة وعشرون
ومنه لي سهمان والخمسة له	والسبع والعشرون حظ الورثه
والنقد فاجعل مائتين ومائة	وخمس عشر تقسم بين الفئة
فلي ثلاثون إذا الستون له	وما وراء حظنا للورثه

سدس له ونصف سدس لي غير
قالا كذا جوابه من غير شك
خمس وللوارث منه ما بقي
ولي بثلث وأجاز الورثه
فإن أبوا فالسدس لي والسدس له
هنا على الأرباع فاحفظه وبث
وفي سبيل الله لا عبرة به

وليس وقفًا في الجهاد فانتبه

وثلثه يعتق بعد فقده
من سائر الأموال ثلثا إن ترك
من ماله الثلث له إن فضلا
تساويا في ثلاثة استجابا
وابتدئا بالعق أيما سبق
نصف ونصف لهما فانتبها
نصف في الأولى وفي هذين
عن ثروة لم يسع والإرث ملك
وورثاه فيهما واستسعى
وقيمة الابن كنصف ذا العوض
كقيمة الابن وحانت ميتته

ويقسمان السيف بالاثني عشر
ويسلم الربع لهم والنصف لك
والنقد ستون له عشر ولي
وإن يكن أوصى بكل المال له
والسدس لي وما وراء السدس له
ويقسمان الكل ثلث وثلث
فإن يكن أوصى بظهر مركبه

أوصى بثلث ماله لعبده
وصار في ثلثيه يسعى وملك
وأعتقا جميعه وكملا
لو أعتق المريض ثم حابا
فإن يحابي أولا فهي أحق
وبين عتقين محاباة لها
وعتقه بين المحابتين
إذا اشترى الابن مريض فهلك
ولم يرث إذا سمى وأفتيا
إذا اشترى الابن بالألف في المرض
وكان منه عتق عبد قيمته

نفذ ما حاباه والابن يسعى	في الكل والعبد كذاك فاسمعا
قالا وما حاباه فهو يمحق	والابن في الكل يسعى لا المعتقد
وإن يحزر أمه ثم نكح	في مرض الموت ويسعى ما صلح
قال اشترؤا بكل مالي عبدا	وأعتقوه ردها ردا
كذا بألف وعلى الثلاث نما	ونفذ من ثلاثة ما زعما
إن مات مأمور بحج بعد أن	قد سار بعضا بدوا من الوطن
وجائز للمرء نصب عبده	وصى صبيان له من بعده
بيع الوصي والشراء من الصبي	يجوز مهما ظهر النفع الوفي

ومنع يعقوب على القول البدي

بيع الوصي العرض والغفارا	وهو يلي الصغار والكبارا
الغائبين عنه والحضارا	مصحح يعتبر اعتبارا
وأبطلا في حصة الكبار	واستثنا الغيب بالأسفار

فجوز الكين سوى العقار

وللوصي بيع كل التركة	للدين والوصية المشتركة
وقدرا بالدين والوصية	فجوزا وأبطلا البقية
ولو وصى قال قد جعلت ذا	وصي ما أترك صار فيهما
إن ولدت موصى بها بعد الثوى	فالثلث منها ثم منه يحتوى

والحق قال فيهما على سوى

والأهل في إيصاء من يقوله	زوجته لا كل من يعوله
--------------------------	----------------------

والسهم أدنى حق أهل الإرث
وجائز إعطاء أهل الذمة
فإن يزد فالسدس دون الثلث
ليعنة تبنى وللمرمة

كتاب الفرائض

ويحجب الجد جميع الإخوة
تحجب بنت الأخ وابن الأخت
وفاسد الجد عظيم الحظوة
وقد رووا ذاك في ابن البنت

كتاب الكراهية

توسد الديباج والحريـر
لبس الحرير في الحروب يكره
ولا يشد سنه بالذهب
والاحتكار في الذي قد اشترى
والافتراش جائز التقرير
وأطلقاه وأجازا أمره
وجوزا في وصل أنف مذهب
ثم أتى المصر به من القرى
سوى نجاتهم من العقاب
وليس للجن من الثواب

باب

الذي اختص به يعقوب
لا يقطع الصلاة نفخ يسمع
ولا شروع بسوى التكبير
ويشرع الإمام لا حين بلغ
ويستحب قوله إذا كبرا
وقال لا يكره سؤر الهر
وفي لعاب البغل والعمار
وهو لطيف حسن مرغوب
وكان في التأفيف قال يقطع
وذاك بالتعريف والتكبير
قد قامت الصلاة بل حين فرغ
وجهت وجهي في الأمالي ذكرها
وأجمعوا على ثبوت الطهر
منع الصلاة حالة استكثار

ولو رأى بلة مذي محتلم
ولا يعيد المرء في جنابته
وينقض الوضوء قيء البلغم
بغير رمل وثرى لا يجزي
ومن يصلي بصعيد فيجد
وجائز في الشرع والأحكام
وما أتى المحبوس بالتيمم
وليس بالتثويب بأس فاعلم
وجائز أذانه للفجر
ويصلح الأمي للذي تلا
وبعد شفع الفرض لو تعلمما
والمقتدي بقانت في الفجر
ومن يصلي أربعاً تطوعاً
ومن نواها أربعاً حين شرع
ومن سها عن سورة في الفرض
تعديل أركان الصلاة فرض
لو ضحك المستخلف المسبوق إذ
وفي انتضاح البول والشج بنا
وليس ما بين العذار والأذن

لم يلتزم غسلاً وقالاً يلتزم
إمناؤه بعد سكون شهوته
إن كان ما قاءه ملء الفم
تيمم والنقع عند العجز
في الرحل ماء كان لا يدري يعد
تيمم الكافر للإسلام
لم يقض يروى عنه هذا فاعلم
في كل فرض للأمير فافهم
في الليل من بعد ذهاب الشطر
خليفة في الآخرين فاعقلا
شيئاً تلا في الآخرين فافهما
يتبعه فيه كما في الوتر
وما تلا شيئاً قضاها أربعاً
كان عليه أربعاً إذا قطع
في ثالث ورابع لم يقض
وترك ذاك للصلاة نقض
يشهدوا يستقبلون حينئذ
إن هو للوضوء والغسل اثنا
من وجهه بعد النبات فاعلمن

وكشف ربع الساق عفو وإذا
واثنان في الجمعة جمع وكذا
لو ذكر الله مصلي يخبر
والنفل للراكب في البلدان
وطهر ذي العذر كما يزول
ولو سجد في مكان ذي قدر
ولا تصير حائضًا بالكدره
والحيض يومان وليلتان
ومرة تكفي لنقل العادة
ومن أتى ركوع عید سبحا
وقال لا ترفع في الزوائد
وما صلاة الخوف بالمشروعه
ويشرع المسبوق في الجنازه
والنفل بعد الجمعة الست ولا
وخطوه الجمعة بلا طهر
وبالسر او بل لأهل الذمم

ما كان دون النصف أيضًا فكذا
سد الطريق ومحاذاة النسا
بما يسر أو يسوء يُعذر
يجوز قال ذاك باستحسان
عند الخروج وكذا الدخول
يجوز لو أعدته حيث طهر
إلا بسبق حمرة أو صفرة
وأكثر الثالث عند الثاني
واشترطا في العادة الإعادة
ولم يكبر وبعكس صرحا
يديه فاحفظ ذا من الفوائد
في يومنا لكنها مرفوعة
بلا انتظار فله الإجازة
يكفيه فعل أربع تنفلا
وأخذه وجوزها فادري
ما أكرهت إلا بشخص مسلم

كتاب الزكاة

وتلزم الزكاة في الفضلان
لو قال قد أعطيتها مصدقا

وفي العجاجيل والحملان
قبلك من غير يمين صدقا

دين زكاة المال قد أتواه
والخمس في العنبر واللؤلؤ لا
والكنز للواحد لا المحتط
إذا اشترى زرعًا وكان بقلًا
بل ما وراء قيمة القصيل
وقال في تعجيل عُشر الشجر
ويأخذ العاشر للخنزير
ودافع الزكاة بالتحري
يسهم ذوو الأفراس لاثنين وقد
عشر من البعران بين واحد
يجب عليه فيه شاة فاعلم

كتاب الصوم

يفطر الإقطار في الإحليل
مكفر بالصوم عن ظهار
أو ناسيًا جامع بالنهار
وصوم يوم العيد يقضى إذ شرع
لو قال لله عليَّ صوم ذا
فذاك نذرٌ ليس باليمين
والقدر في الصاع السوي العدل

واضطرب الآخر في ذا القليل
جامعها بالليل عن تذكار
مضى على الصوم على اعتبار
فيه على تنفل ثم قطع
وهو به اليمين والنذر نوى
وأثبتاهما على التعيين
خمسة أرطال وثلاث رطل

لا يصلح الذمي قط مصرفاً للصدقات الواجبات فاعرفنا
وناذر اعتكاف يومين اكتب يبدأ قبل الفجر دون المغرب

كتاب المناسك

لو طاف أسبوعين لم يصل للفصل لم يأثم بهذا الفعل
ومن يصلي فرضي المزدلفة قبل الوصول جاز بعد عرفة
لو حلق المحرم في غير الحرم في الحج والعمرة لم يلزمه دم
ويحلق المحرم في الإحصار من بعد ذبح الهدي لاستئثار
والبُدن مهما وجبت بنذرهما فما سوى مكة مأوى نحرها
ومحرم لنفسه من أحرمها عن واحد من أمريه مبهما

وجائز بيانه عندهما

ولورعى الإنسان شاة في الحرم فمابه بأس وقال قد ظلم

كتاب النكاح

يصح إشهاد على الكتاب بلا بيان مقتضى الخطاب
لو نكحت من غير كفء فرضوا إلا قليلاً جاز أن يعترضوا
وعقد غير الأب والجدة بلا خيار فسخ في البلوغ فاعقلا
وجائز توقيف شطر العقد على قبول ناكح بالبعد
ومن على الإنفاق والمهر قدر كفء لمن فاق غناها وظهر
ولا يضر عجزه عن مهرها وجاء في الإنفاق ذا وضد ذا
ولا يعد في الكفاءة الحرف والأب مثل الأبوين في الشرف

وفي إباء الزوج حكم الفرقة
والقول في الصداق قول البعل
ولم يحكم فيه مهر المثل
وليس رهن المهر رهن المتعة
وفي ظهور المهر حرًا قيمته
وإن يكن صداقها مؤجلًا
والمهر مهر السر لا العلانية
ويملك المأذون تزويج الأمة
والأب لو زوج مملوك الصبي
وعتقها صداقها من بعلمها
لو طلق العبد ثلاثًا من نكح
وجدد العقد بإذن مؤتلف
كفيل إنفاق لكل شهر
وألزما ذاك لشهر وتر

يفرض للمرأة ذات الخدم
وفاسد نكاح حبلا من زنا
ولاثنين لا الواحد منهم فاعلم
وجاء عن محمد أيضًا كذا

كتاب الطلاق

تقديم إن شاء وتأخير الجزاء
والعمدة الأقراء في الفرار
بغير فاء هو والفاء سواء
لا الجمع بعد شيخ الدار

طفلاً شهوياً دون وضع حملها
فهو من الزوج إلى الحولين
ونفياً بعد الشهور التسعة
فالزوج ما أنفقه لم يسترد
والابن منفي بكل القول
أو عدلة فالطهر للشرطية
وليس بالإيلاء ما قد أطلقه
أملك في مستقبل فهو كذا
أحدًا كما مجهولة لا يعرب
لم تبرأ الأخرى بأخرى إن مضت
فطالق للحال لا إذا مضى
من قبل ذا تطلق إذ الشرط أئى
عقدًا وإن أكذب ثم عقدا
دفعًا لظن العرس فالغير عني
رجعية لا بائن في الخبرة

وعدة الحبلى بموت بعلمها
صغيرة بانئت فجاءت بابن
وفضل ربع الحول في ذا الرجعة
مبتوتة من بعد حولين تلد
وأثبتا في قدر نصف الحول
لو قال أنت طالق سنية
لو قال لا أقرب حتى أعتقه
لو قال إن قربتها فكل ما
وأدخلوا في قوله لا أقرب
فإن تبين بمدة قد انقضت
لو قال أنت طالق إلى كذا
غن قال من نكحتها فهي كذا
لا يلتقي الملتعان أبدا
ولو قال كل امرأة لي فكذا
أنت كذا ممثل رأس الإبرة

كتاب العتاق

شرط مع التحصين والإسكان
لم يقتصر على مكان العقد
ألزم أن يقبله إن أحضر

وفي التسري طلب الولدان
لو علق العتق بدفع نقد
حتى إذا ما باعه ثم اشترى

وإن يكاتبه على الألف على رد وصيف جاز ذا وأبطلا
والعجز ما لم يكن عن نجمين لم يجز الفسخ برد العين
لو كاتب المسلم بالخمير دفع إليه تلك الخمر فالعتق وقع
والعتق قالاً بالذي قد علقا ثم قضى القيمة حر معتقا
ثم سعى في الأصل ذا متفق وعنهما بالخمير ليس يعتق
مولى موالاة وأنشئ معتقه بينهما الأولاد منه معلقه
فهو لمولى الأب دون الأم وأفتيا بعكس هذا الحكم
وتثبت النسبة فيمن قد أقر مع امتناع نقل أم من ذكر

كتاب السرقة

ويقطع النباش لكن من سرق عبداً صغيراً لم يجب قطع بحق
ونقبه الدار وأخذ النطع بلا دخول موجب للقطع
لو شق ما يسرقه في المخدع وبعده أخرج له لم يقطع
وسارق المصحف قال يقطع والحر طفلاً لحلي ينزع
لا يقطع السارق بالإقرار إلا إذا أثناه بالتكرار
وإن يقل ذاك الغني كان معي وذاك ينفيه فذا لم يقطع
سارق ما يفسد عن قريب يشرع فيه القطع للتأديب
وسارق الفواكه الرطاب ليقطعن فاسمعوا خطاب

كتاب السير

عقار من في دار حرب أسلما ليست تصير للغزاة مغنما

والمسلم الداخل دار الحرب ليس له في بيعه أن يرب
ويحرم الباغي يقتل العادل عن إرثه فذاك حكم القاتل
وتثبت العصمة بالإسلام بلا اشتراط الدار للأحكام

كتاب التحري

وشارع لا بالتحري لو علم بأنه أصاب يمضي ويتم

كتاب اللقيط

وقاتل اللقيط لا يقتص به وأثبتاه للإمام فانتبه

كتاب اللقطة

من يلتقط للرد شيئاً فرد لم يجب الغرم وإن لم يشهد

كتاب جعل الأبق

من رد للورث عبداً ووصل فمات قبل القبض فالجعل بطل
يصح في العبد كتاب القاضي وأفتيا بالرد والإدحاض
ويؤخذ العبد بقطع السرقة بدون مولا بالشهود الصدقة

كتاب الغصب والغارية والوديعة

لو أتلّف الصبي والمملوك ما قد أودعاه ضمنا وغرما
والربح من وديعة الإنسان يطيب للعامل بالضمان
وفضلة من زرع أرض الغصب يطيب بالغرم ككل الكسب

كتاب الشركة

لو فاوض المسلم والنصراني صح ولم يصرف إلى العنان

لا يلزم الشريك ما يغرمه مفاوض بالغصب هل تعلمه

كتاب الولاء

عبد لأنثى أعتقته قد هلك فهو أبو الموالاة والابن ترك
فماله بينهما أسداسا ويحرمان الأب عنه رأسا
لو أعتق الحربي عبدا مثله في دراهم كان ولاؤه له

كتاب الإيمان

وليس في النذر بذبح الولد إيجاب ذبح الشاة فاحفظ واجهد
وقول من قال وحق الله كقوليه والله بلا اشتباه
اعتقه عني قال من غير بدل يجزئ عن الأمر هذا إن فعل
لو قال لا أسكن دار الفضل لم يك حثا ملك وقت الفعل
وإن يقل أذنت فاذهب وارجع فهو له إذن وإن لم يسمع
لو قال لا أكل بسرّا فأكل من رطب أدناه بسرّا لم يبل
والشرط مهما كان أكل الرطب فالمرء لا يحنث بالمذنب
وإن يقل لأشربن اليوم ذا فحنث إذا مضى
كذاك موت من يقول اقتله وأكل ذاك من يقول أكله
وإن يقل لأقتلن جعفرًا وكان مات قبله وما درى
لو قال أقضي حقه لا ألبيث فإنه للحال فيه يحنث
وإن يقل إن أرى يعقوب فلم أعلمك فالعبد كذا كما زعم
ثم رآه معه وما نطق شيئًا ولم يعلمه فالعبد عتق

كتاب الحدود

ويثبت الإحصان في القضية	لواطئ المنكوحاة الذميمة
وكل حد غير حد الخمر	فهو على المستأمنين يجري
ولو زنا المؤمن بالمستأمنة	حدًا وقالوا حدًا لا الممكنة
ولو زنا مستأمن بمؤمنة	حدًا وقالوا هو كالمستأمنة
والرأس في الحد له نصيب	يُضرب كي يرتدع المضروب
وإن يغيب شهود رجم حضروا	حدًا بما قالوا ولم ينتظروا
وليس بالتلقين للشهود	بأس وهذا في سوى الحدود
وإن يطأ صغيرة لا تُشتهي	لم يتزوج أمها وبنتها
وإن زنا بمن جنت عليه	فلا زنا إن دفعت إليه
قيل كذا إذا زنا ثم عقد	عقد نكاح أو شراء لم يحد

كتاب الوقف

وما الصلاة لاتحاد المسجد شرط لها يلزم فاحفظ واجهد

كتاب الهبة

لو قال داري لك رُقْبَى أو ذكر	لفظ حبس فهو عقد يعتبر
لو أوجب التصديق الموهوب له	أو كان ضحي فالرجوع أبطله
لو قال ما أملك كل صدقه	تناول الكل ما قد أطلقه
والعين لو تصدق الموهوب له	بها فحق عوده قد أبطله

كتاب البيوع

لو صالح الكفيل رب السلم برد رأس المال صح فاعلم
وما على المطلوب للكفيل واشترطاً إجازة الأصل
وحكم ربي سلم صالح ذا في قسطه يأخذ ما أعطى كذا
يجوز خذ ثوبي وأيضاً درهما إن جاء بالأنقص مما أسلما
كذلك في مال الربا استردا أو رد في الأجود أو في الأردا
وبيعه الصوف على ظهر الغنم يجوز فاحفظه فهو حكم يفتنم
ما للوكيل بالشراء الإقالة والخط والتأجيل والحوالة
والمشتري يفسخ بالخيار بغيبة البائع والتواري
لو خان فيما باع بالربح يحط ما خان والقسط من الربح فقط
وخيّراه بين أن يقبضه بكله وبين أن ينقضه
إذا أراد الرد بالعيب ولم يدع من باع الرضا ممن خصم
أو موجّباً لرده إسقاطا حلفه القاضي به احتياطاً
ولو جب البائع في المسلم حال خيار المشتري لم يلزم
والفصل بين والد وولد بالبيع للإبطال فاحفظ واجهد
والحيض قبل القبض في رواية فذاك في استبرائها كفاية
أرض بألف ونخيل هكذا أثمر ما القيمة ألف في الشرا
فأكل البائع فالثلث سقط عندهما وعنده الربع فقط
إن اشترى عبداً قبيل قبضه أعتقه وكيله فليقضه

قيمته وكان رهناً عنده
قالا ولا شيء على وكيله
لو أعتق المفلس ما اشتراه
بائعته في القيمة استسعاها
مشتريان جاء ذا القبضه
وماله على الشريك مرجع
ويشيان القبض للجميع
لو أنفق الزيف الذي تسلمه
فرد مثل ما اقتضاه واقتضى
وبيع ما ذبحت للأضحية

وبعد أخذ الثمن استرده
وكان في الآخر من قبيله
في حالة الحبس فقي فتواه
ثم له العود على مولاه
فلينقد الكل لأخذ بعضه
ونقده في حقه تطوع
ويطلقان الحبس للرجوع
وحقه الجيد ثم علمه
من الغريم حقه يجوز ذا
ليس يجوز فاحفظ هذه القضية

كتاب الشفعة

وحجة المبتاع في فصل الثمن
والمشتري لو غاب فالموهوب له
ذو اليد خصم للشفيع إن وهب

أحق من نقص الشفيع فاعلمن
خصم الشفيع في قبول البينة
أو باع هذا مشتريه وذهب

كتاب الشهادات

أشهد في غير المشار ذو بصر
وقال تلقين الشهود جيد
وما اشتراه الكافر المضلل
والكافرون يشهدون يقبل

يشهد من بعد عماه يعتبر
وفي الولاء بالسمع يشهد
من مسلم ثم ادعاه رجل
عليه مقصوداً وقالاً يبطل

كتاب الرجوع عن الشهادات

لو أثبتوا نكاحها فأوكسوا لم يضمنوا إن رجعوا ما يحبسوا

كتاب الدعوى

نكاح حبلا من زنا محرم والجري في الميراث ليس يلزم
ولو أقام حجة بأن ذا قد كان أمس عنده حق القضا

كتاب الإقرار

له عليّ ألف فيما أعلم إن قاله فهو صحيح ملزم
لو قال مأذون أزالته أصعب عذرتها يؤخذ للحال اسمع
كذا كذا كوتب بالوطء أقر بعد النكاح يغرم الحكم المقر
أنشى تقول ذاك قد دبرني أو أنه استولد أو كاتبني
صدقها ذاك وقال ذو اليد بل أمتي فهي لذاك السيد
من عنده مال يقول هلك من أختك تحتني ولنا ما تركت
فقال ما أنت لها بالبعلي فليسترد النصف دون الكل

كتاب الوكالة

إقرار إنسان على من وكله قد كان يعقوب زماناً أبطله
ثم أجاز أين كان وهما قد جؤزا عند القضاة فاعلما
كذا الوكيل بالخصام يعزل يشهد قال آخرًا لا يقبل
وصاحبه يقبلان ما شهد إن لم يكن خاصم فاحفظ واجتهد

كتاب الكفالة

وجائز كفالة بالأنفس بلا خطاب قابل في المجلس
لو كان قال أقضي فلاناً أربعاً ولم يقل عني فأدى رجماً

كتاب الصلح

لو قال أبرأت عن النصف على أن ينقد الباقي يومي كملاً
فمطلقاً يبرأ عنه فاعرف ويسقط النصف وفي أولم يف
إقالة البيع بكل حال بيع وقيل القبض للإبطال

كتاب الرهن

لو زاد في الدين بجعل المرتهن بكله فهو صحيح فاعلمن
لو ادعى ارتهان عين فادعى ثاني كذاك والغريم قد مضى
وأثبتاً رداً وقالاً يجعل بينهما رهناً وليس يبطل
لو قال أمسك ذا إلى أن أعطيك مالك قالاً بداع لا الرهن سلك

كتاب الإكراه

لا يوجب القصاص قتل المكره وهو على المكره قالاً فافقه
وقاطع للبدكره ما لو قطع رجلاً بلا كره وفي الموت وقع
فدية الميت في ماليهما ولا قصاص ههنا عليهما

كتاب المأذون

إذا قال بعد إسقاط الثمن جاز وقالاً لا يجوز فاعلمن

كتاب الديات

لو أبوا اليمين في القسامة فبالإبواء تجب الغرامة
وبعد حبس رأيا إلزامه وبالنكول أفتيا إبرامه
وإنما قسامة القتيل على ذوي الخطاة والسدخيل
وقيمة العبد القتيل يلزم بالغة ما بلغت فاعلموا

كتاب الجنایات

وسيد الجاني إذا اختار الفدا وصار قتلاً لم يخير بل ودَى
عبدهما أتلف مولى لهما وذا عفا سلم ربعاً أو فدا
وقتل المولى له ابنان كذا قالوا ولا يلزم شيء في القضا

كتاب الوصايا

وباطل إيصاؤه لمن قتل وإن أجاز وارثوه ما فعل
لو قال للأقرب فالأقرب من أقارب ثلثي تساوا فاستبين
والغرماء بعضهم من بعض يشهد في الإرث فذا للنقد
وفي الوصيتين إذا الفرد فعل ما كان من تصرف جاز العمل
وأبطل إلا شراء الكفن ورد ما للمودع المعين
والاختصاص وقضاء الدين ودفع ما أوصى به من عين
والإتهاب للصغار والشراء حاجتهم من اللباس والغذاء

كتاب الفرائض

من مات عن ابن وبنت أخت من أمه فالثلث فرض البنات

والفضل لابن البنت عند الثاني والإرث في قولهما نصفاني

كتاب الكراهة

ومقعد العزم من العرش إذا دعا به المرء فلا بأس بذا
وليس بالعناق والتقبيل بأس وهذان من التبجيل
وجائز بيع أراضي مكة وفعله الشيخ رأوا تركه

باب

فتاوى العالم الرباني محمد بن الحسن الشيباني
لا ينجس الماء الذي يستعمل وطاهر بول اللواتي تؤكل
ويأخذ اليدين حين يقرأ ما ذاك في كل قيام ينشأ
والثوب لا يطهر بالغسل إذا غسلته بمائع ليس بما
ولا يرى في فاحش المباشرة نقض الوضوء للوجوه الظاهرة
والبئر بالدلو الأخير يطهر والدلو بعد في الهواء يقطر
ولا يصلي قاعد بقائم وعادم الماء بغير عادم
وفي فساد جهة الفرضية فساد أصل هذه المنوية
والشمس في الفجر إذا ما طلعت لم يبق تحريمها وانقطعت
ولو تلا في النفل في الأولى وفي رابعة بر كعتين يكتفي
ومن يصلي أربعاً وما قعد في وسطها وذاك في النفل فسد
وفي سوى الفجر يطيل ما تلا في الركعة الأولى فيتلو كملاً
وسنة الفجر لها قضاء من بعد ما ينتشر الضياء

سلام من كان عليه السهو لا
ويخرج القوم من التحريمة
ولا يصلي عارياً إذا قدر
ولا يجوز بيع عظم الفيل
لو خرج الإمام واستخلف من
مسافر في شفعه لم يقرأ
ويسجدون ما تلاه المقتدي
ومن أتت بالولد الكثير
والحيض لا يبدأ بالطهر ولا
وافصل الطهر الثلاث فاعلما
وليس نصف الشهر شرط الفصل
لا يقطع الجمعة ذكر الفجر
ومدرك الجمعة في التشهد
وفي منى ليس تقام الجمعة
ومن على الميت بالتيمم

يخرجه عن الصلاة فاعقلا
تحلل الإمام بالتسليمة
على اللباس كله مع القدر
والانتفاع منه بالقليل
به اقتدى من خارج فهو حسن
نوى المقام قاعداً فليبدأ
بعد الفراغ فاحفظ واجتهد
كان نفاسها من الأخير
يختم أيضاً وهما قد فعلا
بين الدمين إن يزد عليهما
واشترطاً ذلك في ذا الأصل
في حال خوف فوت هذه لا الظهر
يتمها شفعين فاحفظ واجتهد
ويخلع الميت لغسل اللمة
صلى فالثاني يعيد فاعلم

كتاب الزكاة

هلاك بعض العفو والنصاب
والعفو قالاً للهلاك يصرف
دين على مفلس يقضيه
والتغلبى يشتري العشرة

يسقط قسط ذاك في الإيجاب
وقسط فوت الأصل بعد حذف
من بعد حول لا زكاة فيه
لم يلزم العشران في القضية

وحقها عشر بلا مريّة

وفي أداء الزيف عن جواد والعكس لا عبرة للأعداد

بل ما هو إلا نفع للعباد

كتاب الصوم

ولو مريض الشهر صح عشرا
وعنهما يروى وجوب الكل
ما صدقات الفطر كالديون
ولا يرى التعجيل قبل الشهر
ومات كان الفرض هذا القدر
وليس هذا في كتاب الأصل
لازمة الصبي والمجنون
في صوم نذر واعتكاف نذر

كتاب المناسك

وقبل أن يحرم لو تطيب
ولو أهل في الوقوف محرم
لو قص خمسًا من يديه محرم
وقصه الكل بموضعين
في قتل صيد مثله من النعم
يقضي بصوم أو طعام أو بدم
ثم لهذا القاتل الخيار ثم
من ساق للمتعة هديًا واعتمر
وحج بعد عوده من عامه
يكره فيما ربحه لم يذهب
بحجة أخرى فليس يلزم
لم يكفه تصدق لكن دم
فيه دم وأوجب دمين
إن كان ذا مثلٍ وإلا فالحكم
وأوجب الشيخان في الكل القيم
في الهدي والإطعام والصوم وتم
وآب قبل حلقه إلى المقر
لم تكن المتعة من أحكامه

كتاب النكاح

مجنونة كبيرة في السن
والفسق ليس يسقط الكفاءة
ونكاح معتد به طلقها
فمهرها النصف ولا يكملوا
لو نكح المسلم ذو الإيمان
وردة الزوج طلاق زوجته
أسلم حربي مع النسوان
يختار منها أربعاً أو أختاً
وأبطلا آخرها إذا صنع
لا يمنع الزيادة المتصله
والقول في مقدار مهر المثل
والقول في ذلك في الحالين
وإن يك المغرور عبداً فالولد
وردها الزوج بعيب يفحش
والطفل يسقى لبن ثنتين
كان الرضاع منهما والأكثر
وموته أو موتها في المده
تعتبر المدة في الفساد من

تزويجها للاب لا لابن
إلا الذي أدى إلى السدناء
وقبل أن يقربها فارقها
والعدة الأولى ولا يستقبلوا
ذمية لم يكف ذميان
وهي لدى الشيخين فسخ عقده
وهن خمس أو هما أختان
والبنت أن يقرن بأم بتتا
مرتباً وكلها إذا جمع
تنصف المهر الذي قد أوصله
لوارث المرأة لا للبعل
لوارث الزوج لدى الشيخين
حر على القيمة لا عبد يرد
يجوز كيلا يعسر التعيش
خلطاً وكانا متفاوتين
لا يسقط الأقل بل يقرر
يوجب فيما استعجلته رده
وقت الدخول لا النكاح فاستبن

كتاب الطلاق

تطليق حبلى كل شهر مره
وتبطل الرجعة بالتيمم
صغيرة في معتد الموت تلد
وإن تلد دون شهور عشر
ليس بمسنون وهذا يكره
في آخر العدة منها فاعلم
ما دون نصف الحول بعد يستند
وعشر أيام بهذا القدر

فهو من الميت فاسمع وادري

وثابت أيضًا لدى الشيخين
لا يهدم الثاني من الزوجين
لو علق المولى عتاق أمته
وحل بالشرط الجزاء إن رأى
ومن يقل في اليمين كلما
فإن تزوجها ثلاثًا ودخل
تطلق ثلاثًا والمهور أربعة
ويوقعان ههنا اثنتين
وإن يزد مع الطلاق بائنا
وأوجبا خمسًا من المهور
لو قال كلما ولدت بائنة
فولدت ثلاثًا في بطن
ولم يقع ثانٍ بثانٍ ومضت
نسبته منه إلى الحولين
تطبيقاً الأول والثنتين
وطلقتها زوجها بغدونه
رجعتها فيما أبو حفص روى
نكحتها فهي طلاق مبهما
في كل عقد وهو في يوم حصل
ونصف مهر واجب أيضًا معه
ويوجبان النصف والمهرين
فقد رأوا وقع الثلاث كائنا
نصفًا ولا فرق لذوي الأخير
فطالق أنت طلاق السنة
فواحد حل بأول ابن
بالثالث العدة منها وانقضت

فإن يناكحها فثانٍ يقع
وأوقعا بعد النفاس الأول
والقول للمرأة أنت طالق
وموقع الرجعة لا يملك أن
وإن يعلق رجل لزوجته
ولم تجد بداً أو حال علتها
لو علق المرء بحب القلب
لو كرر الإيلاء للتشديد
ولم يقع من بعد شيء فاسمع
واثنين في طهرين بعد فضلاً
واحدة أو لا طلاق فارق
يجعل ذاك بائناً فليعلمن
طلقاتها بفعلها في صحته
بفعله تحرم عن وراثته
لها الطلاق لم يقع بالكذب
تكرر الطلاق للتعديد

كتاب العتاق

عتقان بين خارج وثابت
للثابت الثلاثة الأرباع
والربع للداخل في فتواه
لو قال ذا في مرض وأبهما
على مثال ما ذكر في الأولى
لو ادعى على الشريك في الأمه
فالنصف موقوف ونصف المنكر
لو أعتق العبد على خدمته
فإنه يرجع في نعمته
ومعتق العبد على الخمر إذا
وداخل مع البيان الفائت
والنصف للخارج بالإجماع
والنصف فيما قاله شيخاه
فالثلث فيما بينهم مقسما
جوابهم فليسمع المعقولا
بأنه استولدها فاستعظمه
سعاية لا خدمة ففكر
حولاً ومات العبد من ساعته
بقيمة الخدمة لا قيمته
أسلم ذا وذاك فالحكم كذا

تلزمه قيمة تلك الخمر لا قيمة العبد تأمل تدري
مكاتب يقتل عمدًا عن وفا فالوارث المولى فلا يقتصر ذا

كتاب المكاتب

كاتبها واشترط الخيار له فولدت وهلك فمطله
وأثبتا خياره وعقده وأبطل ما هو حق عنده
مات مريض كاتب العبد على ألف يساوي نصفه كذا
ينتقض إن لم يقض ثلثي قيمته لا ثلثي المشروط من كتابته

كتاب الأيمان

ونذر ذبح العبد مثل ولد فيوجب الشاة لدى محمد
إطعام عشر ولكل تمما صاعًا لحثين يجوز عنهما
إن قاله وقال قد أدبت ذا يحكم بالحريصة الموصوفة
وشهدا بنحره بالكوفة ويحنث الداخل بعد البيع في
وفي يمين أكل هذا البر والبيض واللحم إدام والجبن
ومركب المأذون في الأليّة

كتاب الحدود

زان قضى القاضي ولم يحده فشهد يرجع حُدَّ وحده
لو أمر القاضي برجم وجهه لم يفعلوا ما لم يروا من قد شهد

والعقر لا يسقط في القضاء	عند كمال دية الإفضاء
لو أثبتوا الزنا بأثني فحكم	وآخرون بسواها فرجم
ولا يحدون إذا هم رجعوا	وكلهم على الضمان أجمعوا
وليس لابن البنت حق الحد	في حق مؤذيه بقذف الجد
وقوله لرجل يا زانية	قذف يقام حده علانية
وقوله لقد زنأت في الجبل	ليس بقذف فالصعود محتمل
وليس في الشرب بقاء الريح	شرطاً مع الشهود للتصحيح

كتاب السرقة

يصبغ ما يسرقه ثم يقطع يورده وبالمزيد يرجع

كتاب السير

ونافذ أمان عبد يحجر وحكمه مثبت مقرر

كتاب الغصب

ويضمن المرء بغصب الدار وحق فعل الغصب في العقار

كتاب الوديعة

لو قال هي سرقت لم يتبع ذا اليد إن أثبت ملك المودع

كتاب الهبة

وجائز أن يهب الثلثين والثلث من عقاره لاثنتين

لو وهب الوالد مال الولد على اشتراط عوض لم يفسد

كتاب البيوع

والشاة باللحم يكون فاسدا
ولا يجوز الفلاس بالفلسين
ولا العقار المشتري يباع
وبيعه الثمر على رؤوس الشجر
لو باعه وقر طعام في البلد
منقوع الزبيب بالمنقوع
والرطب والمبلول في البر كذا
وشرط أن لا يطاء المشتري
في البيع بعد الهلاك والتغير
وبعد مس المشتراة المشتري
بالعشر ثوبان بخمس واحد
والفسخ دون الحط حق المشتري
وقال في استبراء مشتراتي
تمكث قدر عدة الوفاة
وبيع دود القز والبيض يصح
وما يبيع فاسد ملكته
فإنما القاضي عليك يقضي
لو باع نفس العبد منه سادته

إلا إذا ما اللحم كان زائدا
وجوزا ذاك في العينين
من قبل أن يقبضه المبتاع
بشرط أن يترك شهرا يعتبر
في منزل المبتاع يوفيه فسد
وبالبيس لا يجوز فاسم
بالمثل واليابس لا يجوز ذا
لا يفسد البيوع في القضية
تخالف ولا يخص المشتري
خياره باق بلا تغير
لو رباح الواحد فهو فاسد
لو خان في تولية فاستبصر
يمتد فيها الطهر بالشكاة
والنصف عند أحد الرواة
فافهمه واحفظه بقلب منشرح
وفي يدك ازداد فاستهلكته
بالغرم حال الهلك دون القبض
بأمة ثم استحققت أمته

كان لهم قيمتها لا قيمته

كتاب الصرف

والمشتري اختار اتباع من جنى فالصرف لم يجعل كقبض المشتري
ولا يفارقه ولا يستبدل وليعلم أن النوى للأول

كتاب الشفعة

وليس للوالد والوصي تسليم حق شفعة الصبي

كتاب الإجارة

يجوز أن يستأجر المرء لأن يقتل إنساناً قصاصاً فاعلمن
ذو اليد قال بعث في ذي القعدة ويدعي ذاك ارتهاً نأبعده
ودين ذا أنقص من ذلك الثمن وأثبتا فالرهن أولى فاعلمن

كتاب الشهادات

وشاهدًا رهن وقبض عدا في الوقت والمأوى اختلافًا ردا
يعدل الواحد أو يترجم لم يكف والاثنان شرط يلزم
وقاسمًا قاضي إذا ما شهدا بقسمة لم يقبل بل يطردا
وشاهد العبيد والعميان ليس بحق وكذا الصبيان

كتاب الرجوع عن الشهادات

لورجع الأصول بعد الحكم بنائبهم وقعوها في الغرم

كتاب الدعوى

ذو اليد والخارج كل للشرا من خصمه يثبت ما تهاترا
وذو اليد المالك مهما أثبتا قبضين والخارج مهما سكتا

لو جاء مولود من المعتدة قبيل حولين وثاني بعده
وعنده الأول مثل الثاني إذا نفى ويعكس الشيخان

كتاب الإقرار

أقر لي بالبيت في الدار أحد من صاحبها والشريك قد جحد
واقسما والبيت لا في سهمه قاسمت من أقر لي في قسمه
فما وراء قدر ذا البيت له وقدر نصف البيت لي لا كله
ولو أقر رجل في العلة لوارث وغيره بالجملة
فرده الوارث والغير جحد شركته جاز له وما فسد
ويطل استثناء وزن قائم والكيل والدينار من دراهم
لو قال من أسلم أتلفت لذا في الحرب مالا فهو في الحال ادعى
أو قال قد أتلفت خنزيرا لذا بعد هداه قال لا قبل الهدى
أو قال قد أتلفت مالا أو يدا لمعتقي في رقه وأسندا
وقال بل بعد فليس يغرم في الكل والله تعالى أعلم

كتاب الوكالة

إن كان مأمورا ببيع يفسد خالف بالبيع الصحيح يعقد

كتاب الكفالة

وباطل إن لم أحضر ك غدا بنفس هذا فعلي نفس ذا
وباطل من الكفالة بالمائة إن لم يبين من له في الفئدة

كتاب الصلح

وجائز صلح الأجير المشترك من بعد ما قال رددت أو هلك

كتاب الرهن

راهن أجل كل شاة بكذا
وقال في انكسار قلب الرهن
وضمناه بخلاف جنسه
وقاتل الرهن الذي يدفع به
فإنه في تركه يخير
يفتك ما حصته منه قضا
يفتك أو يجعله بالدين
وافتكه الراهن بعد حبسه
إن كان مثل عشره في قيمته
والفك بالكل وقال لا يجبر

كتاب الأشربة

لا يشرب المثلث القوي ولا الزبيبي ولا الثمري

كتاب الديات

في شبه العمدة ثلاثون جذع
ثم الثنيات من البوازل
وأوجب فيه على الأرباع
من مات في بئر طريق جوعا
وفي يمين رجلين أتلفا
كان لغير من عفا أرش اليد
لو قتل المغصوب حرًا وصنع
كان على الغاصب نصف قيمته
ومثله من الحقائق يتبع
باقية والكل من حوامل
من المخاضات إلى الجذاع
يرى على حافرهما رجوعا
وواحد بعد القضاء قد عفا
دون قصاص اليد فاحفظ واجهد
كذلك بعد الرد والمولى دفع
بأخذه المولى على سلامته

وألزمناه دفعه للأول	ثم له به الرجوع فاعقل
قطع سرى في عبد غير وعق	بينهما وروحه منه زهق
والوارث المولى على التفرد	ففيه أرش اليد دون القود
ومسلم يقطع ثم يشرك	ثم يتوب ثم منه يهلك
ففيه أرش اليد لا كل الديه	ويجعلان مزهقاً تعديته

كتاب الوصايا

الجد وابن الابن من قرابته	في حكم ما أوصى وفي إصابته
واسم المساكين ينال المثنى	لا الواحد المفرد فيما أوصى
ففصل وضع الثلث في فلان	وفي المساكين على ذا الشأن
ويجعلان المال بالنصفين	وعنده بالثلث والثلثين
وكل من أوصى إلى إنسان	في الدين والآخر في الأعيان
صار كما قال وقال بل هما	صارا وصيين جميعاً فيهما

واضطرب الأوسط فيه فاعلما

كتاب الفرائض

وقسمة الإرث لدى الشيباني	على اعتبار الأصل لا الأبدان
ما جده لها قرابتان	ومن لها واحدة مثلان

باب

فتاوى الشيخ مما الثاني	يأبى ولا نص على الشيباني
ومسح ربع الحجة المفترض	لا كلها ولا الجميع يرفض

ومن يخف خروج بولٍ فانصرف لم يبن بعد طهر بل يؤتلف
وليس في الكسوف جهر وأبى يعقوب ذاك في الأخير اضطربا

كتاب الصوم

لا يفطر المقطر في الإحليل واضطرب الآخر في ذا القيل
أقطر في الإحليل دهنًا فخرج لم ينتقض وضوؤه ولا حرج

كتاب المناسك

ويأكل الميتة من يضطر في إحرامه ولا يصيد فاعرف
ومن أهل حجتين لم يصر رافض حج واحدٍ ما لم يسر
والآخر الواحد فيه يعتبر

لا يغرم الكاسر سن الصيد في إحرامه إن صح فاعقل واعرف

كتاب النكاح

من نكحت وقصرت في المهر فللولي الاعتراض فادري
والقول فيه للأخير لا يرد فعنده نكاحها لا ينعقد
إلا إذا ما أكرهت مع الولي ثمة ترضا فيجوز ما تلي
وقال في عنة زوج أمته له الخيار لا لها في فرقه
لو طلبت من زوجها كفيلا ينفق لما خافت الرحلا
لم يجب القاضي وقال الثاني يعطي لشهر وهو باستحسان
وما لها عليه إنفاق إذا حجت وإن قد دخل الزوج بها

كتاب الطلاق

وإن يقل أنت كذا ثم كذا إذا دخلت الدار ذا
لم يتعلق كله بل آخره وكان تنجيز الطلاق سائره

كتاب العتاق

وإن يقل للعبد وهو ينطق إنك لله فليس يعتق
وجاز لو كاتب بالعين ولا يجيز يعقوب ويروى عكس ذا

كتاب الأيمان

وقول من قال ووجه الله ليس من الأيمان بل اشتباه

كتاب الحدود

وأمة يزنى بها فتقتل فالحد بالقيمة ليس يبطل

كتاب السرقة

وما على سارق نقد زيف قطع وإن كان يروج فاعرف

كتاب البيوع

وفي المبيعين هلاك الواحد
إذا استحق المشتري ومن أخذ
ومن يكاتب ما اشترى أو حررا
وإن درى بعد إباق المشتري
ويبيع دار بالفناء فاسد
تغير والقول قول الجاحد
إجازة بعد القضاء ما نفذ
بالمال لم يرجع بعيب ظهرا
بالعيب لم يرجع بنقص درى
وعقده يأنم فيها العاقد

كتاب القسمة

اقتسما دارًا بغير جبر على استواء قيمة لا قدر
ثم استحق نصفها لم ينتقض لكن إذا شاء نقيضًا يعترض
وفي الرضا بقدر ذاك ينقلب على الشريك والأخير مضطرب

كتاب الوكالة

توكيل اثنان قصاص قد وجب يجوز والأخير في ذاك اضطرب
جاء وكيل رب دين غائب ليقبض الدين بأمر الطالب
فأنكر الأمر وبالدين أقر فلا يمين ههنا فليذكر

كتاب الأشربة

لا يبلغ التعزير أربعينًا ولا يجوز الخمس والسبعين
ولا الثمانين يطرح مفرد والاضطراب فيه عن محمد

كتاب الوصايا

إن امرؤ يسكن الدار لك وماله مال سواها وهلك
وساكن الدار إذا تصدق بها على صغيره لم يطلق
ذبيحة المجنون والسكران تحل مهما كان يعقلان
فإنه ليس لأهل الإرث في الشرع بيع ما وراء الثلث
أوصى بسكن داره لجاره وليس إلا ذاك في يساره
لم يبع الوارث ثلثي داره أعاذن رب السورى من ناره

باب

فتاوى الشيخ والشيباني خالفه وفات نص الثاني
وناقض وضوءه في الدم وليس شرط نقضه ملء الفم
واليوم واللييلة بالساعات في مسقط الإغماء لا الأوقات
ولا يصلي الجمع القوم في وقيل عن يعقوب هذا جاء
وليس فيه القلب للرداء

وما من الأرض وإن لم يلتصق باليد فهو بالتراب ملتحق
كتاب النكاح

لو أذهب العذرة عن منكوحته بالدفع لم يجعل كوطء زوجته
واضطرب الأوسط في مقالته

والأم والخال وكل ذي رحم لكلهم تزويج من لم يحتلم
ولا خيار بعد عقد القاضي للصغراء والنكاح ماضي
والحر إن سمى لها خدمتها لنفسه مبنياً مدتها
كلف مهر المثل لا قيمتها واضطرب الثاني وما أثبتها
لو قال هذه الثياب العشرة مهر ك فهي التسع فهي الممهرة
وهي بمهر مثلها قد وفره

كتاب الطلاق

أنت عليّ مثل أمي إن ذكر وما نوى فلا ظهار بل هدر

كتاب الأيمان

لا حنث في صديق ذا وزوجته بالفعل مهما انقطع عن صحبته

وليس في النذر بنحر نفسه إيجاب ذبح الشاة بين جنسه

كتاب الحدود

ويثبت الإحصان بالإجماع لو شهدا بالعقد والجماع
وهكذا جوابه لو ذكرا لفظ الدخول لا الجماع مظهرا

كتاب السرقة

وفي استراق الثوب تحت الرجل يكون في الحمام قطع فاعقل

كتاب السير

ولا يبطأ جارية شرأها في دار حرب وإن استبرأها
ولا التي إمامه أعطاها لكن إذا أخرجها أتاها
لو خاض ما فيه خوف الهلك جاز فراراً عن حريق الفلك
واضطرب الأوسط فاحفظ واحكي

كتاب الاستحسان

في الحيض ما تحت الإزار يجتنب لا الفرج لا غير ويعقوب اضطرب

كتاب الغصب

يجوز عتق المشتري ممن غصب إذا أجزى البيع والثاني اضطرب

كتاب البيوع

لو اشترى اثنين وكان واحد حرّاً فهذا في الجميع فاسد
وذلك في مفصل الأثمان وقيل يعقوب مع الشيباني
وشرطه في تركه نقد الثمن فوق الثلاث مفسد فليعلمن

ولا يجوز بيع نحل العسل واضطرب الأوسط فيه فاعقل
والدهن في الزجاج إن رآه من خارج من بعد ما اشتراه
فذاك لا يبطل حق رؤيته واضطرب الآخر في روايته

كتاب النكاح

ناكحها من بعد وطء المولى أو بعد ما كان رأى منها الزنا
حلّ له الوطء بغير استبرا وقيل يعقوب يقول هكذا

كتاب الحج

باع حلال من حلال الصيد حل والحرم الموضع للعقد يحل

كتاب الشفعة

للأب في المبتاع باليسير تسليم حق شفعة الصغير

كتاب الدعوى

لو ولدت ثلاثة في أبطن وربها أبصرهم في موطن
فقال بعض هؤلاء ولدي ومات يعتق ثلث كل مفرد
وأعتق الأخير ثلث الأكبر ونصف ثانيهم وكل الأصغر
وجاء عن يعقوب هذا فاعلم لكنه أعتق نصف الأعظم

كتاب الوصايا

والجار في الإيضاء كل أحد لازقه لا كل أهل المسجد
أوصى بثلث المال للرحمن فذاك لا يجري لدى النعمان

باب

مقالات الإمام الثاني
 وفائت نص أبي حنيفة
 ويستعيد المقتدي بعد الثناء
 فبدأ الصلاة لا القرآن ذا
 لو أدخل الرأس لمسح في الإناء
 وحكم غسل العضو في الأواني
 إفساد كل الماء لا التطهير
 وفي سقوط الشعر من خنزير
 وما بإحراق يزول القذر
 لو نجس الشيء الذي لا يعصر
 مبطن باطنه فيه قذر
 لوقاء مرات وبالجمع غلب
 ولو نوى فرضاً ونفلاً إذ شرع
 ولو أعاد سنه إلى الفم
 ونادر الصلاة لا بالطهر
 وإن كفى الماء الوضوء وحده
 ففسلها الواجب لا التيمم
 وسجدة الصلاة بالوضع تتم

على خلاف مذهب الشيباني
 في هذه المسائل الظريفة
 ولا يقول من يقوم للقضاء
 وفي صلاة العيد عند الابتداء
 جاز ولم يفسد والخف كذا
 والغسل في الآبار للإنسان
 وبالثلاث طهر الأخير
 في البئر إفساد لماء البئر
 ولا جمار صار ملحاً يطهر
 فهو بثلاث الجفاف يطهر
 صلى على ظاهره لم يعتبر
 فالمجلس الجامع ذاك لا السبب
 فذاك فرض ليس يلغو ما صنع
 جاز وإن جاوز قدر الدرهم
 يلزمه ذاك بطهر فادر
 أو غسله لمعتنه إن وده
 وجاز في التيمم التقدم
 والرفع لا يشترط حتى يختتم

والسنة الأولى من الظهر إذا
ومن بدت عورته وما ستر
أو صار للزحمة في صف النساء
كان التراخي للصلاة مفسدا
ومن يصلي الظهر خمسا وقعد
كان عليه نفيه لا ما مضى
ومن تلا في ركعتين سجده
لوماتت المرأة وهي معسرة
ويغسل المقتول إن أوصى بشي
فانت فقبل شفعا لها قضا
حتى مضى ما لو قضى ركنا قدر
أو موضع الأنجاس أو تنجسا
والشرط إمكان الأداء لا الأدا
ثم اقتدى في نفيه به أحد
وهو إذا أفسد ذا الشفع قضى
فسجدة تكفي قياسا عنده
كان على الزوج جهاز المقبرة
أو انقضى ثلثا نهار وهو حي
وما تمام اليوم شرط يا بني

كتاب الزكاة

لو أعطى الإنسان شيئا ونوى
تلمزه الزكاة بعد الحول
ولا زكاة عنده في مال من
والاحتياال لامتناع الشفعة
يقوم الشيء الذي لا يوسق
وقدر الأخير ذا بالخمس
وكلمما يسقى بنهر يكبر
عند القبول أن لا يحار إنما
وعنه يروى عكس ذلك القول
في أكثر الحول يجن فاعلمن
أو الزكاة مطلق في الشريعة
ثم بأدنى جنس ذاك يلحق
مما به تقدير ذاك الجنس
فهو خراجي وليس يعشر

وعائل اليتيم إن أطعمه عن الزكاة صح ما سلمه
ومن عليه الدين بالغرام مثل نصاب عنده تمام
أبرأه في العام للأنعام وتم لم يلزم زكاة العام

كتاب الصوم

أكل الدقيق لو بدا من صائم في قوله التكفير غير لازم
وبالنهار لو رأوا هلالا فليفتروا إن سبق الزوالا
لوقاء ملء فمه ثم رجع فالصوم قد فات بلا صنع
وعكسه إن قاء ما دون الفم ثم أعاد ذاك فكر تفهم
وهكذا إذا استقاءه عامداً ما دون ملء الفم فافهم راشدا
وواطئ كف لدى الفجر طلع انتقض الصوم الذي فيه شرع
ودفعه فطر عبيد سكنوا مصرًا سواه حيث هم لا حيث هو
والابن بين الأبوين فطره يلزم كلاً كله لا شطره
في نذر صوم يوم عثمان يصل يقضي إذا جاء ضحى وقد أكل

كتاب المناسك

من يتخذ مكة داراً بعد أن حج وحل نفره إلى الوطن
فساقط عنه طواف الصدر وباتفاق قبل نفر النفر
وجائز إباحة الطعام في حلقه الرأس من الهوام

كتاب النكاح

وإن يكن صداقها مؤجلاً لم يك في الحال له أن يدخلا

قال أب زوجت والزوجان قد
ومسلم زوج نصرانية
لو ادعت نكاحه وبرهنت
ولم يبين فرقوا والمهر لا
ونصف مهر في كتاب الأصل
وواطئ إحدى ثلاث قد نكح
طلق إحداهن كلما ملك
فلتني جامع مهر وحصل
والثلث لا الربع لدى الشيباني
وعادم النصاب غير واجب
ولا يرى على مقل بعمل

تخاصما ويشهد ابنه يرد
تمجسا تنقطع الزوجية
للسبق والأخت كذاك بينت
وأوجب الأخير مهرا لهما
بينهما على اتفاق القول
جميعهن جملة والعقد صح
وغيرها واحدة ثم هلك
مهر وربيع لهما بما فعل
وفي الزيادات كقول الثاني
عليه إنفاق على الأقارب
في الشيء من قوت عيال يفضل

كتاب الطلاق

إذا اشترت فأعتقت زوجها لها
كذا إذا طلق من هاجر من
معتدة قد تركت من غسلها
مؤلي مريض باللسان لم يفي
فصح أدنى مدة ثم نكح
وإن يقل أنت ثلاثا إلا
فشاءت الواحد كان واحدا

لم يعتد ذا وإن يطلقها لفي
قد هاجرت من قبله فليعلمن
مضمنة لم تنقطع من بعها
وبانت المرأة بالوقت تجي
ففاء بالقول إلى المرأة صح
بأن تشائي الواحد الأقلا
ولا يكون ذاك لغوا فاسدا

وناذر الصلاة بالتعليق بالوطاء لم يؤل على التحقيق
لو علق الطلقة بالمجامعة فاللبث في جماعها مراجعة
وإن يكن ذلك بالثلاث يلزم مهر المثل باللباث

كتاب العتق

لو قال إن كلمته فأنت حر فقال قد كلمني بما يسر
ويشهد ابنه به فذاك رد فالعتق لم يثبت إذ المولى جحد
وإن مولى القن والمدبر لو قال شخص منكما محرري
وإنما صاحبه مدبر والعتق للقن على التقرر
وإنما التدبير وصف الآخر ولا يشيعا فيهما فاستبصر
وتثبت النسبة فيمن قد أقر مع امتناع نقل أم من ذكر
والعبد بين اثنين لو حرره هذا وذاك معه دبره
فضامن لنصفه من حررا قنًا لمن دبر لا مدبرا

كتاب المكاتب

مكاتب اثنين وذا بحصته أعتق فالمضمون نصف قيمته
وأوجب الآخر في ذاك الأقل من قيمة النصف ومن نصف البدل

كتاب الأيمان

لو قال إن أكلت يومي إلا خبرًا فأحرار عبيدي كلا
فأكل خبز بلحم أو جبن أو بيضة فالحنث فيه لم يكن
وكان هذا تبع الخبز وفي ذكر الإدام يعكسان فاعترف

تناول الحادث فيه لا سوى
في الفلك في الماء ولم يخرج هدر
وليس لحم الثور من لحم البقر
فاستبقا لم يك حثًا فاحفظا
نام على الأسفل في خلف عقد
إن مات مولاك فأنت طالق
كان الطلاق واقعًا وقد حث
به وعم وقته ثم حجر
وحتثوه في الخصوص إن فعل
وزوجوه امرأة حيث وصف
لم يك حثًا فالشراء هكذا

لو قال ما أملك غدا كذا
لو قال لا أدخل بغداد قمر
ولا يصير قارئًا بأن نظر
لو قال لا ألفظ حتى تلفظا
ولم ينم على فراشين فقد
لو قال زوج الأمة الموافق
فمات والزوج أخوه فورث
وقوله إلا بأمرى إن أمر
فجاء بالفعل فلا حث حصل
أو قال لا أنكح عرسًا بنسف
وهي ببلخ فأجازته بها

كتاب الحدود

لو شهدوا على زناه فأقر بما حكوه مرة فقد هدر

كتاب السير

لو أسروا جارية من عندنا
فاشترت فولدت فماتت
فللقديم أخذه إذا فقد
وجائز أن يأسروا ويقتلوا
ولا يزاد في خراج الأصل
ثم غدت مأسورة لجندنا
والابن باقٍ بعد ما قد فانت
ما فقد المبتاع لا قسط الولد
إذ هم على حكم الإله أنزلوا
بكونها مطيقة للفضل

كتاب جعل الأبق

يكمل الجعل لمن يقوم بنصفه ولا يحط درهم

كتاب الغصب

لو أنلف الذمي خمر مثله
ولا يرى محمد براءته
ومن يشق زق خمر مسلم
وليس للمالك أخذ الغاصب
لو يرهن الغاصب أن المغتصب
فالقلب أولى والضمان قد وجب
يبرأ إن أسلم بعد فعله
كل حكى عن شيخه مقالته
لم يك في الزق ضمان فاعلم
بدفع جعل بالإباق واجب
مات لدا المالك والمولى قلب
أورد هذا في الأمالي وكتب

كتاب الشركة

لو شاركنا بحنطة قد خلطا
لو أثبتت بحجة مفاوضة
ملكنا ذا العين بلا معاوضة
وفي العقار المستحق هكذا
لو شاركنا في الاحتطاب واحتطب
حتى استحق أجر مثل ما اكتسب
مفاوض باع وجاء المشتري
وليس يستخلف أصلاً فاشعر
وأحد قصارين بالثوب يقر
فلا يجوز فضل ربح شرطاً
وقال ذاك الخصم في المعارضة
وجاء بالحجة فهي داحضة
إذا ادعى المحجوج إحداث البناء
هذا وإذا إعانة على الطلب
لم يتجاوز ذاك عن نصف الحطب
يرد بالعيب على ذا الآخر
والحلف بالعلم لدى المؤخر
بكونه عندهما لم يقتصر

كتاب الوقف

والقبض والتأيد والإفراز	بدونها لوقفه الجواز
حتى يجوز وقفه المشاعا	وشرطه لنفسه انتفاعا
وتركه التسليم ليس ضائرا	وترك ذكر الفقراء آخر
ومسجد ما لم يعود ملكا	بأن خوى وتركوه تركا
ووقفه النقلة بالأصالة	ليس تجوز فاحفظ المقالة

كتاب الهبة

وفي الذي يوهب للمكاتب	يجوز بعد العجز عود الواهب
والعدل بين الابن والبنت إذا	أعطاهما في النصف لا في الثلث إذا
والشاة لو ضحى به الموهوب له	أسقط حق عوده وأبطله
ولو وهبت العبد ممن كان له	دين على عبدك وهو قبله
فيسقط الدين بملك العين	وعدت فيه عاد كل الدين
وقال لا وقد روى هشام	أن الرجوع عنده حرام

كتاب البيوع

لو أثبتا تفاوت في سلم	في طرف أو طرفين فاعلم
يقضي لكل واحد بفضله	والحكم بالعقدين غير قوله
والمشتري عند الوكيل يملك	كالرهن لا كالمشتري إذ يمسك
والأب باع بالخيار والوصي	وفي الثلث كان إدراك الصبي
ثم وفي قول الأخير قد بقي	والفسخ لا التنفيذ مملوك الولي

ولو مضى الميقات جاز بالمضى
ولو وكيل اشترى وما نوى
فهو لمن من ماله نقد الثمن
من اشترى عبداً وباع وجحد
ويرهن الثاني ورد فاعلم
باعا وذا مات وذا وارث ذا
يحلف في نصيبه بالجزم
ومشتري المملوك بين اثنين
مخير بالرد إن شاء إذا
وللمجوس بيع ما هم ذبحوا
وإن رأى الوجه بلا مؤخر
وفي شر النخيل لو أطلقتهما
ولؤلؤ في الصدف اشتراه
والاحتكار في الذي للناس ضر
ولو تبرأ بائع عن شجته
عين أيما شاء للبراءه

وعنه يروى بل يجوز إن رضي
لنفسه أو غيره حين اشترى
لا للوكيل كيف كان فاعلمن
عيّاب به حين أراد أن يرد
أن له الرد على المقدم
ثم ادعى المبتاع عيّا فأبى
وليس للباقى يمين العلم
من غير مأمور ببيع العين
أجاز ذا في قسطه وقرر ذا
أو خنقوا أو قذوا أو جرحوا
في الحيوان ما كفى للنظر
ملكك عين النخل لا ماتحتها
جواز ويختار إذا رآه
فيه ولا يخص أقوات البشر
وشجتان بانتسا بحجته
ولا يخص المشتري ما شاءه

كتاب الصرف

ولو شري فاكهة بدرهم
فلسا يجوز كالأقل فانهم

كتاب الشفعة

وصاحب العلو إذا تهدما	لم يك في السفلى شفعاً فاعلما
ولا شفيع دار جار إنما	شفيعها ذو السفلى لا كلاهما
وقوله أخذ نصف الدار	لا يقتضي تسليمها للشاري
لو ادعى شري البناء أولاً	ثم شراء أرضه مفصلاً
ويدعي شفيعه إجماله	وبرهنا فالمشتري يقضي له
ولو وكيل للشفيع خصماً	فالمشتري قال الشفيع سلماً
فالترك حين يحلف الموكل	للأخذ ثم الرد حين ينكل

كتاب القسمة

لو قسموا إرثاً وبعض غائب	فمات قبل العلم ذاك الذاهب
ثم أجاز وارثوه الآن	قسمة ذاك جازت استحساناً
ونصف عرض النهر من كل	حريمه لا ضعف ذا فهو سرق

كتاب الإجارة

لو آجرت إماءها مكاتبه	أو نفسها ظئراً على المخاطبة
لم ينتقض بعجزها وردها	في رقتها ما أبرمت من عقدها
ومكتري الفسطاط في فتواه	يضمن بالدفع إلى سواء
ولا يجوز صرفه في أجرته	بغيرها قبل مضي مدته
وفي الجحود في الطريق لا يجب	عليه أجر في الذي بعد ركب
وجائز إجارة من أم	على صغير هو عند العم

كتاب الشهادات

يجوز أن يشهد موليها على طلاق زوجها إياها
لكن إذا كان بلا دعاها

كتاب الرجوع عن الشهادات

لو شهد الفرعان عن أصليين واثنان عن أربعة بالدين
فرجعوا لم يجعلوا قسمين في الغرم بل بالثلث والثلثين
وشاهد من فرعي أصليين وواحد كذاك في الوصفين
لو رجعا فالنصف يضمنان لا نصف ثمن معه ثمنان

كتاب الدعوى

إذا ادعى الميراث بالزوجية وباعتراف ذي اليد القضية
فربعه أو ثمنها فسلم لا نصفه أو ربعها تميم
فالربع دون النصف للزوج حصل والثلث للزوجة لا الربع كمل
لو قال يا ذا اليد منك ابتعت ذا وهي ادعت إمهاره وبرهنا
كان لها النصف وليست تحرم وقيمة النصف ولا يتمم
لو ادعى الخارج جرى الحكم له بشاهدي ملك له وأجمله
وقائل ذو اليد إني ناتج وأثبتاه فالأحق الخارج
إذا ادعى ما ولدت مبيعته وقال بيعي منذ شهر مدته
والخصم قال نصف حول قد وبرهنا فالمشتري له القضا
لو أعتق الزوجة بعدما اشترى ثم أتت بولد فما ادعى

لو اشتراها ثم باع وادعى
فدون نصف الحول لا الحولين
عبد يقول للقيط قدمه
وصدق المولى له من بعد
لو أن عبداً كان عند نصر
وقال بشر بعته من بكر
وأثبتاه أخذه فاعلمن
ما ولدت ولم يصدق ذو الشرى
يلزمه المولود في الفصيلين
ذا ولدي من زوجتي وهي أمه
وصحت الدعوة فهو عبد
وقال بكر بعته من بشر
والثمنان اختلفا في الذكر
ملكاً بلا بيع وتنصيف الثمن

كتاب الإقرار

غصبت ثوباً في ثياب عشرة
وقوله عليّ ألف درهم
وإن يقل غصبت من ذاك وذا
واتفقاً أن يأخذه بعدما
لو قال هذا عبد زيد ودفع
لو قال هذا الألف بالمضاربة
واستثمر المال أصاب المشتري
ولم يكن هذا لتلك فاعتبر
وقوله عليّ ألف درهم
معترف بواحد من ذكره
لحمل هذا البطن غير ملزم
هذا وكل منهما الكل ادعى
قد حلفاه لا يجوز فاعلما
بالحكم لم يضمن إذ المولى رجع
عندي لهذا بل لتلك الغائبة
هذا ومضمون لها الألف فقط
ليأخذ الأصل مع الربح المقر
له وإلا لك غير ملزم

وواجب الآخر للمقدم

والشرك في العبد إذا أقر به
نصف ولم يؤمر بشرح فانتبه

وقول ما أقبض عقيب إن أقر
 لو حلف المقر بالغصب لذا
 ولو مريض قال هذا لقطه
 تصدقوا من بعده بثلثه
 وإن يقل عليَّ عبد يقتضي
 مجهولة تقر بالرق وقد
 ثم أتت لنصف حول بولد
 من مات عن ثلاثة من الولد
 ويدعي الكل غريم فيقر
 واعترف الأعلى بكل الدين
 لم يعطه الأوسط كل ألفه
 ولا خلاف أن الألف الأكبر
 زيد وعمرو لهما دار أقر
 فقال عمرو معنا أيضًا عمر
 وهو إلى ما في يدي زيد يضم
 ثم تساوى عمر وعمرو
 كذا روى عن شيخه وقد رأى
 بالدفع أو بالنقد مردود هدر
 وإذا فليس لها أن يأخذ
 ويدعون كذبته وغلطه
 ولم يك الكل لأهل إرثه
 قيمة عبد وسط لا ما يشا
 صدقها المذكور والزوج جحد
 فهو رقيق عنده فليعتقد
 وعن ألوف درهم بهذا العدد
 أصغرهم بثلثها ويقتصر
 وصدق الأوسط في الألفين
 بل سدسها يبقى له في كفه
 يعطى له وثلث ألف الأصغر
 زيد بهما بينهما وبين ذر
 فالربع من حصة عمرو يعتور
 وبينه وبين ذر يقتسم
 فيما لدى عمرو وأتم الأمر
 محمد في الربع خمسًا وروى

كتاب الوكالة

لو ذهب العقل عن الموكل في أكثر الأحوال ولم يكمل

لينعزل الوكيل باستحسان لا يشترط الكمال بالإتيان
ومن مضى لحاقه وردته وعاد بعد لم تعد وكالته
والمشتري عند الوكيل يهلك كالرهن لا كالمشتري إذ يمسك

كتاب الكفالة

وقوله برئت للإيفاء وليس للإسقاط والإبراء
لو أبرأ الميت والوارث رد فالدين غير ساقط فليعتقد

كتاب الصلح

وقال في الصلح على المنافع هلاك رب العين غير قاطع
كذلك موت المدعي في الدار والعبد لا في الثوب والحمار
كذلك لو فات محل المنفعة بفعل من يضمن فيما يصنعه
والمدعي بين شراء مثله مخير وبين دعوى أصله
وهلكه بلا ضمان يبطله ومالك العين كذلك يقبله
وهو لدى الآخر كالمستأجر وكل ذاك مبطل فاستبصر
وإن يكن دعواه في الشاة يجز صلحهما فيها على الصوف يجز
ألف على زيد لعمره وعمر أحرق عمرو ثوب زيد بشرر
وصار بالدين ضمان قيمته لم يتبعه عمر بحصته
ولو تبرأ عن عيوب العبد ما اختص بالموجود عند العقد
بل دخل الحادث قبل القبض في ذاك والقاضي بذاك يقضي
وباطل لو قال أنت الحكم في غرة الشهر وحين يسلم

وبعضه نقد وبعض بأجل
لو كان ألف درهم وعشره
صالحه منها بألف درهم
لو أثبت ارتهانه مع امرئ
لم يثبت الرهن ولا يقضي بأن
مرتهناً أرضاً بدين قال ذا
فأنكر الآخر فالرهن بطل
مستأمن قد رهن الشيء قفل
فالرهن للقباض والدين بطل

فإنه يجوز في الشرع أجل
من الدنانير على من ذكره
والعشر من دراهم المسلم
مكذب لقوله مخطئ
يقبض هذا مع عدل مؤتمن
تلجئه هذا ولا دين لنا
لا أن يخص دينه دون الكمل
عن دارنا وسبيه بعد حصل
لا الدين يقضي منه والفضل نفل

واضطرب الفتوى عن الصدر الأجل

كتاب المضاربة

لو زاد سدس الربح المضارب
وليس بالفلس المضاربات
مضارب بالنصف في الألف وقد
أعطاه رب المال ألفاً أخرى
فشاب نصف هذه بما سلف
والخمس من هذا الذي الشيباني
والأجر لا المشروط كان واجبا
وأجر مثل فاسد المضاربة

بعد اقتسام فهو عين الصائب
والشيخ عنه النفي والإثبات
أصاب مثل الأصل ربحاً فانتقد
بالثلث والتفويض فيه أخرى
فضاع ألف فمن الربح تلف
وقيل قول الشيخ قول الثاني
في جعله أجيره مضارباً
إن جاوز المشروط في المحاسبة

لم يجب الفضل وإن لم يستفد ربحًا ولا أجر ففكر واجتهد

كتاب المزارعة

والبذر من هذا ومن ذاك البقر
والشرط أن يحصده المزارع
وإن تزوجت على أن زرعت
ونصف أجر الأرض مهر إذ فسد
وكان مهر المثل عند ابن الحسن
وشرط فعل الزوج في كرومها
وأجمعوا في فعلها في نخله
وفعلها في أرضه يبذره

والأرض والفعل الصحيح معتبر
مجوز لا للجواز مانع
أرضك بالنصف بنذر دفعت
وفي الطلاق ربعه فليعتقد
وفي الطلاق متعة فليعلمن
وأرضها يبذرها أيضًا كذا
وبذره في أرضها بفعله
على صداق المثل فافهم وادره

كتاب الحجر

ونافذ تصرف المبذر في ماله بالشرع ما لم يحجر

كتاب الديات

لو وجد القتيل في دار امرأة
فعاقلوها حلفوا وعقلوا
بشر طريق زل هذا فعلق
ووقع البعض على البعض ولا
فغارم ثلث البدء من حفر
ويغرم الأول نصف الثاني
والأوسط الواقع وسط البئر

ومالها في المصر رهط وفئة
ولا يقول حلفت وبذلوا
بذا وذا بذاك والكل زلق
يعلم موت الكل كيف حصلا
وثلثه الثاني وثلث قدهدر
في قوله والنصف للبطلان
يغرم كل دية الأخير

لا الحافر الغارم هذا ثم هو ذا ثم ذا ذاك إذا هم هلكوا

كتاب الوصايا

أوصى لذا بخاتم من عنده ثم لذا بفضة من بعده
فالفصل للثاني ولم يستهما وجحد ما أوصى رجوع فاعلما
والمرء يوصي لبني فلان وهو أب الرجال والنسوان
فهو على الخصوص للذكران واشترك الكل لدى الشيباني

واضطرب القول عن النعمان

أوصى لمولاه ولا مولى له فعنده مولى أبيه ناله
أوصى إذا بمثل سهم واحد منهم وهم ثلاثة للوالد
وكان أوصى لا مرئ بالثلث ولم يجز ذاك أهل الإرث
وصاحب الثلث له ثلثاه والثلث للآخر في فتواه
واعتبر الآخر في هذين ثلاثة الأخماس والخمسين
وفي سبيل الله غزو فاستمع ولا يجوز للغريب المنقطع
وفاسد إيصاؤه لمسجد وذكره الإنفاق رفع المفسد
لو قال أديت خراجا للصبي أو جعل عبد أبق وهو وصي
صدق من غير قيام البينة إذ هو بعض الأمناء الآمنة

كتاب الخنثى

ويجعل الشعبي إرث الخنثى نصف نصيب ابن ونصف أنثى
وقال يعقوب على تخريج ذا للولد الخنثى مع ابن قد بدا
ثلاثة من سبعة فليذكر لا خمسة من جملة الاثني عشر

كتاب الفرائض

وقسمة الإرث على الأبدان واعتبر الأصل لدى الشيباني

باب

الذي يختص كل واحد والماء يستعمل في الأبدان وهو كبول الشاة عند الثاني ولا يحل شرب بول الغنم وجوز الثاني لأجل السقم ويظهر الخف بفرك يوجد كذلك عن يعقوب رطب مفسد والجنب الداخل بشرًا ينغمس والكل بالحال بفتوى الثاني وينقض المسح زوال العقب والمسح يبقى حين يبقى ما كفى ومن يكن نبذ تمر عنده وعند يعقوب هو التيمم وقاطع الصلاة ذي التيمم وعند يعقوب يتم المنعقد لو جمعوا في جامعي في بلد

بمذهب والباب ذو فوائد فذاك كالخمر لدى النعمان ويشبه الخل لدى الشيباني ونحوها في كل حال فاعلم وطاهر عند الأخير فافهم في يابس من نجس يستجسد وموجب غسلهما محمد للدلو لا يطهر والماء نجس وقد رأى طهرهما الشيباني وعند يعقوب خروج الأغلب للمسح في قول الأخير فاعرفا لا الماء فالفرض الوضوء وحده والجمع في قول الأخير يلزم رؤيته نبذ تمر فاعلم وليمض في قول الأخير وليعد نهوا وفوق اثنتين عن يعقوب رد

ثم رأى هذا الصنيع باطلا	إن لم يكن نهر كبير فاصلا
وجوز الجمعة في جوامع	محمد في كل مصر جامع
وتلزم الجمعة من خراجها	مع خراج البلدة استخراجها
ومن وراء السور عند الثاني	وسامع الداع لدى الشيباني
وهو يسمى مرة وقد روى	يعقوب تكرارًا وفتواه كذا
وكرر الأخير إلا إن جهر	وهكذا جوابه بين السور

كتاب الزكاة

قال وجوب العشر في الثمار	حال ظهورها من الأشجار
وحالة الإدراك عند الثاني	وحالة الجذ لدى الشيباني
إذا اشترى الذمي أرض العشر	يلزمه الخراج عند الصدر
ويلزم العشران عند الثاني	وهي كما كانت لدى الشيباني

كتاب الصوم

ثم أقل اعتكاف النفل	يوم لدى أستاذنا الأجل
وأكثر النهار عند الثاني	وساعة في مذهب الشيباني

كتاب الحج

موصي بحج أفردوا لما ذكر	مألاً فضاع ثلث ما كان غير
له وباقي الثلث عند الثاني	ولم يجب شيء لدى الشيباني

كتاب النكاح

الخمير والخنزير يمهران	عينين والزوجان كافران
------------------------	-----------------------

وأُسْلِمَا يَقْضِي لَهَا بِالْعَيْنِ
وَكَانَ فِي الْخَنْزِيرِ مَهْرُ الْمَثَلِ
وَمَهْرُ مَثَلٍ قَدْ رَأَى الثَّانِي
لَوْ أَهْرَ الْعَبْدِينَ وَالْوَاحِدَ حَرًّا
وَعِنْدَ يَعْقُوبَ مَعَ الْعَبْدِ لَهَا
وَأَوْجِبَ الْآخِرَ عَيْنَ الْعَبْدِ
وَلَوْ بَدَأَ عَبْدُ الصَّدَاقِ حَرًّا
واعتبر الثاني وفي الحر قضا
ووافق الثاني وفي الثاني ومن
كذلك ألغى الشيخ خمرًا بمهر
وجاء عنه وهو قول الثاني
وأوجب الآخر شاة الأكل
ولو لبون طلقت وانقطعت
فهو من الأول عند الأول
وهو من الثاني إذا منه نزل
كل من الزوجين ما يصلح له
وإنما المشكل للزوج إذا
ويجعل الآخر ما فيه يشك
وأوجب الثاني جهاز مثلها

وأوجب قيمة خمر الدين
والكل فتوى صدرنا الأجل
في كله والقيمة الشيباني
فالعبد كل المهر والأمر يسر
قيمة هذا الحر عبدًا كلها
وما يتم مهر مثل العقد
والخل خمرًا فهو ألغى الذكر
بقيمة والخل في الخمر رأى
هو البدء في البدء بن الحسن
أو ميتة وبالخلاف يظهر
أن المِشَارَ المهر بالبيان
لكن رأى في الخمر مهر المثل
ونكحت فحبلت فأرضعت
وعند يعقوب كذا في المشكل
ومنها عند الأخير ما احتمل
من المتاع فهو في النزاع له
عاشا وإن مات فللمرأة إذا
لوارث الزوج إذا الزوج هلك
لها وما وراءه لبعْلِها

كتاب الطلاق

لو شرط التخليل في العقد انعقد
وجان في قول الأخير العقد
والخلع للإسقاط عند الصدر
وفي المبرارة وفاق الثاني
وغير مؤلٍ أبدًا من في رجب
حتى يتم صوم شعبان إلا في رجب
منه وما صام قائلًا وجب
وقيل ثلث الحول شهرًا لو كسب
أدنى زمان عدة تصدق
وهي ثمانون بخمس تقرر
والخمس والستون عند الثاني

محلاً وعند يعقوب فسد
ولا يحل للبدء بعد
كذا المبرارة تأمل تدري
وفيهما يخالف الشيباني
يحلف لا يقرب تلك المغضب
وعند يعقوب إذا يوم ذهب
وهو لدى الآخر للحال سبب
صومًا لغى إيلاؤه فليكتب
فيه التي عند الولاد تطلق
ومائة فيما رواه الحسن
وحط إحدى عشرة الشيباني

كتاب العتق

جارية اثنين يقول واحد
يغرم نصف ما جنته المنكر
وأدت الموقوف عند الثاني
والعبد بين اثنين لو علق ذا
وذا بترك الفعل فيه ومضى
فالنصف بالمجاز حر وسعى

شريكي استولد وهو جاحد
فالنصف موقوف يقول الأكبر
وأعطت الكل لدى الشيباني
عتاقه بفعله يوم كذا
والفعل لم يبدو إلا الترك بدا
في نصفه بكل حال لهما

سعاية لدى اليسار منهما	كذا لدى الثاني ولكن لا يرى
في الكل حال الفقر لا حال الغنى	وهو لدى الأخير يسعى لهما
مات ولا مال له سواه	مدبر كاتبه موله
يسعى وهذا مذهب الصدر الأجل	في ثلثي القيمة أو كل البدل
من ذا وذا بلا خيار يحتمل	وهو لدى الثاني يسعى في الأقل
مكان كل بدل ثلثي بدل	كذا لدى الآخر لكن قد جعل
عندهما جاز وقال يحل	لو كاتب المرتد عبداً وقبل
وكالمريض عده الشيباني	وكالأصحاء رآه الثاني

كتاب المكاتب

أعتق والباقي على كتابته	مكاتب اثنين وذا بحصته
قد جعل المضمون نصف قيمته	وأعتقه ثم تأتي فرقته
من قيمة النصف ومن نصف البدل	وأوجب الآخر في ذاك الأقل

كتاب الأيمان

في الحنث أن ينو ولا دين به	مركب عبد المرء من مركبه
شرط ولم يشترطهما الشيباني	وأول الوصفين عند الثاني
عييد عبد فالخلاف مثله	وفصل أعتقت عبيدي وله

كتاب الحدود

بها الذي استأمن حدث حُدَّت وهو لا	ذمية أو ذات إسلام زنا
ولا يحدان لدى الشيباني	ويضربان الحد عند الثاني

كتاب السرقة

لو سود المسروق من إنسان	لا رد بعد القطع عند الثاني
ورد مجائلاً لدى النعمان	وقوم الصبغ لدى الشيباني
لو قال محجور سرقت من علي	هذا ومولاه يقول العين لي
فالقطع والرد لدى النعمان	والقطع دون الرد عند الثاني
وقد نفى كليهما الشيباني	وقال بعد العتق بالضمان

كتاب الغصب

لو غصب المثلي ثم انصرما	فالواجب القيمة يوم اختصما
ويوم غصب العين عند الثاني	وحالة العقد لدى الشيباني

كتاب الوديعة

لو أودع المحجور شيئاً فوضع	عند مساويه فضاع ما دفع
يضمن الأول إن عتق بدا	وما على الثاني ضمان أبدا
يضمن الأول بعد عتقه	إن شاء والثاني حال رقه
وضمنا في الحال عند الثاني	وبعد إعتاق لدى الشيباني
لو ضاع عند ثالث مثلهما	لم يك قط عنده مغرما
وحكمه في الأولين قد علم	وأودع المودع للحال غرم
والكل في الحال لدى الثاني ضمن	هذا هو الحكم لديه فاستبن
ويضمن الأول بعد العتق	لدى الأخير وهما في الرق

كتاب الصيد

لو ذبح المجروح حل إن علم
وأكثر اليوم لدى الثاني وفي
والمذبح المريء والحلقوم
وليس في الظاهر من خلاف
وبالثلاث يكتفي الشيخ وعن
وشرطه الحلقوم فيما يروى
أن يقطع الحلقوم والمري
والشرط في أكثر كل مفرد
حياته يومئذ له الذبح عدم
قول الأخير فوق ما يحيي الذكي
والودجان عدد معلوم
بل ذبح ذاك وهو حي منافي
يعقوب قد يروى كذا فاعلمن
أيضاً ويروى عنه فيه أخرى
وودج ليؤكد الكل الذكي
من هذه الأربع عن محمد

كتاب البيوع

والخبز يُستقرض بالوزان
وجائز بالوزن عند الثاني
لا رد بالعيب ولا رجوع به
وأوجب نقصان ما كان أكل
فإن أبى يرجع عند الثاني
في الحنطة المسلم فيها لو وجد
إن قبل الدافع عاد السلم
وقال يعقوب يرد إن أبى
قال الأخير إن أبى فليغرم
والعد لم يُطلق لدى النعمان
ومطلق كليهما الشيباني
من بعد أكل البعض فاعقل وانته
وجوزا رد البواقي إن قبل
ويملك الرد لدى الشيباني
عيّاً وعيب فيه قبل الرد وجد
وإن أبى فليس شيء يغرم
مثل الذي أعطى وبالشرط وفا
نقصانه من رأس مال السلم

لوبياع شيئاً فاشترى الوكيل له
ويفسد البيع لدى الشيباني
اختلفا في ثمن العبدین
فالقول قول المشتري مع الخلف
وحلفا في الحي عند الثاني
لوبياع نصف العبد شاري كله
وحلفا في النصف يعقوب اعتقد
وحلفا عند الأخير فيهما
ونصفه الباقي إليه عودته
إقالة البيع بكل حال
وهي لدى يعقوب بعد القبض
إلا العقار فهي بيع بعده
وهي بغير جنس ذاك الثمن
وهي بما يسمى قبل والأقل
ومن له الحط من الدار إذا
وجاء عنه أنه لا يشترط
وقوله الثاني جواب الثاني

كتاب الصرف

لو حط بعد الصرف شيئاً وهو قد نفى التساوي صح والعقد فسد

ولا يصح الحط عند الثاني وصح ذا وذا لدى الشيباني

كتاب الشفعة

لا يبطل الشفعة تأخير الطلب
ولو مضى مجلس حكم وغفل
ولو مضى شهر ولم يطلب سقط
لو سلم الشفعة أو به أقر
وكان يعقوب بكل حال
ويبطل التسليم عند الخاتم
من بعد إشهاد عليه قد وجب
عن طلب فعند يعقوب بطل
عند الأخير فاحفظ ما قد شرط
وكيل ذاك عند قاضٍ يعتبر
يلغي وقد صحح في المال
وصحح الإقرار عند الحاكم

كتاب القسمة

باعان من علو يباع السُّفل
وبالبيع بالبائع لدى الثاني وفي
في قسمة الدار بوصف العدل
قول الأخير قوماً فليعرف

كتاب الدعوى

لو قال إني مودع إذ يُدعى
كفى الشهود أن يقول أودعه
فرد في المحتال عند الثاني
مدعيًا إرث وملك وقتا
وذكر وقتٍ واحدٍ لا يعتبر
ثم قضى بالسبق مهما أفردا
روى أبو حفص عن الأخير
ما عنده وهو يريد مدفعا
من نحن ندرية إذا كنا معه
وشارط تعريفه الشيباني
فالحكم للسابق مهما أثبتا
وكان يعقوب يرى الكل هدر
فللذي وقت إن تفردا
مثل جواب شيخنا الكبير

لكن ما أبو سليمان ذكر	الوقت والوقتان في الإرث هدر
والملك فيه سبق أولى إن ثبت	وإن بوقت واحد فمن سكت
إن كان ذا عندهما أو عنده	لم يعتبر توقيت خصم وحده
والولد الواحد من كثير	يثبت عند شيخنا الكبير
واثنین لا غير بفتوى الثاني	وجوز الثلاثة الشيباني
وامرأة المنعي بالكذب إذا	تزوجت بعد اعتداد قد مضى
فولدت فهو من المقدم	في أي وقت كان عند الأعظم
كذا لدى يعقوب مهما ولدت	قبل شهور ستة مذ عقدت
وهو من الثاني لدى الشيباني	إن تم بعد وطئه حولان

كتاب الإقرار

مكاتب عليه غرم فاسمع	بقوله افتضضتها بالأصبع
يسقط بالعجز ويبقى الثاني	وقبل حكم أسقط الشيباني

كتاب الوكالة

لو باع عبدًا بالخيار بكذا	وكيله وازداد سعر المشتري
ثم أجاز العقد هذا أو سكت	حتى مضى المدة جاز وثبت
وما لم يجز غير سكوت الثاني	ولم يجز كليهما الشيباني

كتاب الكفالة

لو قامت الحجة بالقذف على	عبد وفي المجلس مولاه أبى
يحبس هذا العبد في فتواه	ويؤخذ الكفيل من مولاه

وعند يعقوب من العبد أخذ ومنهما عند الأخير حينئذ

كتاب الإكراه

لو قال ألق النفس من رأس الجبل أو أنا أريدك بسيفي ففعل
فهو على عاقلة المكلف وعند يعقوب على المخوف

وأوجب القتل الأخير فاعرف

كتاب الصلح

عبدان في صلح دم العمدة إذا ما ظهر الواحد حرًا وبدا
فالعبد كل الحق والثاني قضى بقيمة الحر رقيقًا مع ذا
وأوجب الأخير عين العبد إلى تمام أرشه من نقد

كتاب الرهن

مرتهن قلبًا بوزن عشرة بمثلهما والقيمة اثنا عشرة
يغرم بعد الانكسار قيمته وتلك رهن فاحفظوا مقالته
وقيمة الخمسة من أسداسه غرّمه يعقوب في قياسه
وقال هذا مع سدس العين رهن لديه ممسك بالدين
وإن يكن نقصان سدس أو أقل عند الأخير افتك جبرًا إن نكل
وإن يرد خيّر بين تركه بجملة الدين وبين فكه
رهن بعشر يوازن اثني عشر قيمته يزداد سهمًا فانكسر
فخمس الأسداس من قيمته عليه وهي الرهن في قيمته
وقدر وزن دينه من قيمة يجعله يعقوب في غرامته

وإن يكن نقصان سهم أو أقل عند الأخير افتك جبراً إن نكل
وإن يزد خير بين تركه خمسة أسداس وبين فكه

كتاب الديات

في المشتري يقتل قبل القبض قيل يرد المشتري أو يمضي
وقيمة إن رد عند الثاني وفيهما تلك كذا الشيباني

كتاب الوصايا

أوصى بكل المال إنسان لذا وبيع عبد من فلان بكذا
وماله مال سوى العبد ذكر فإنه يقسم بالاثني عشر
يجعل سهم منه في وصيته وبيع باقيه لذا بخصته
ثم لمن أوصى ثلاث صافيه ووارثوه لهم الثمانيه
فنصف سدس العبد والربع الثمن له وثلثان لهم فليعلمن
وبيع كل العبد عند الثاني بالكل منه الثلث والثلثان
وسدس ذا العبد وسدس الثمن لمن له أوصى لدى ابن الحسن
والإرث ثلثا ثمن العبد اعلم وخمسة الأسداس بيعت فافهم
لو قال أنت طالق أو هو حر ولم يطأها وبلا شرح يمر
في النصف يسعى العبد قالوا ولها في قوله المهر وميراث النسا
ونصف ميراث وربع المهر عندهما قد بطلا في القدر
لكن لدا يعقوب ما وراء ذا فيما سعى العبد وغير ما سعى
كذاك نصف المهر عند الآخر وربعه وإرثها في السائر

لو قال وصيت بثلاثي لعمر وأخذ بالصلح عند الثاني
أو عامرٍ فهي لدى الشيخ هدر
والوارثين خير الشيباني

كتاب الفرائض

يوقف الحمل نصيب أربعة من البنين مع وارث معه
وحصة ابن في جواب الثاني وحصة ابنين لدى الشيباني

باب

الجوابات التي قال زفر
قد فامت الصلاة للقيام
والكعب والمرفق ليسا في الوضوء
ولو توضأ طاهر بماء
وروث ما يؤكل فيه خفه
وبعد نزع أحد الموقين
وما بدا من بدن من الخبث
ولا بس الخف بطهر العذر
والأرض لا تطهر باليس اعلم
والمتوضئ خلف من تيمما
وباطل تقدم التيمم
وضحكة في موضع السلام
وفي التزام ركعة لا يلزم
مخالفا أصحابه فيما ذكر
وثانيا مفتتح الإمام
وأصبع للمسح مدت صح هو
فهو طهور جملة الأشياء
فحرمة الكل يقوي وصفه
يعاد مسح الخف لا الاثنين
أين بدا وكم بدا فهو حدث
يمسح مقدار صحيح الطهر
والارتداد ناقص التيمم
إذا رأى الماء مضى وتمما
لمن له سؤر الحمار فاعلم
لا يوجب الوضوء بالإلزام
شيء وشفع بالثلاث يختم

خليفة النساء فيما افتتحت
 لغير ذي العذر بلا قصور
 يجوز أيضًا فتأمل تدري
 لا يوجب الأصل ولا إيفاءه
 ليس شرط بصحة اقتداء
 صلاته تفسد بالقياس
 وعنده المظنون يقضي لو نقض
 في حالة الغروب والطلوع
 عند الزوال أو إذا غابت فسد
 وحين عاد ركبًا أدى بطل
 لم يقعد الإمام فاعلم واستبين
 لم يقو أن يومئ بالرأس كذا
 مجوز للقاء المأموم
 بعد انتصاب الأصل جاز ما صنع
 لركعتين فعليّه الأربع
 شهرًا ونص الفصل غير ثابت
 فالعصر بالظهر وكان يدري
 في قوله يعاد دون العصر
 لم يجز المغرب حال الذكر

وهو إذا استخلف أنثى صلحت
 وجائز إمامة المعذور
 كذا البناء بعد فوت العذر
 ونذره النفل بلا قراءه
 وقصده إمامة النساء
 وهي إذا حاذته بالأساس
 ترتيب أفعال الصلاة قد فرض
 والنفل لا يلزم بالشروع
 ولو تلا عند الطلوع أو سجد
 ولو تلاها ركبًا ثم نزلت
 ويقعد اللاحق للأولى وإن
 ويلزم الإيماء بالقلب إذا
 والاقتداء بالإمام المومي
 من اقتدى عند الركوع وركع
 وإن يسافر حين لا يتسع
 ويلزم الترتيب في الفوائت
 ومن يصلي الظهر لا بالظهر
 وظنه يجري ففرض الظهر
 ثم أعاد الظهر دون العصر

وجهل من في دار حرب أسلما
محاصرون حصن كفار نووا
ولاحق مسافر قد رجعا
مسافر في العصر غابت شمسه
ومن يصلي النفل خلف مفترض
ثم اقتدى بنوي قضاء ما رفض
والمقتدي يركع ثم المقتدا
والحيض حين الوقت لا يتسع
وفي انقطاع الحيض ما لم تغتسل
وطهر ذي العذر إذا الوقت دخل
لو أوجبت نفلاً غداً ثم بدا
ولو أتى الجمعة من لا تلزمه
وإن يؤد من عليه جمعه
ولا يجوز للإمام الجمعة
وبعد موت الزوج مهما ارتدت
وعكسه الإسلام حال العدة
وإن يمت عن وطء أخت زوجته
وانقضت العدة بعد منيته
وغسل أم الولد المولى يسع

بالفرض لا ينفي الوجوب فاعلما
إقامة لشوكة فقد ثوروا
للظهر في المصّر أتم أربعاً
ثم أقام فليتم نفسه
ثم أتى منه فساد معترض
فهو ابتداء لا قضاء المنتقض
يلحقه لم يجزئه بل فسدا
لفرضه وجوبه لا يمنع
فوطؤها لزوجها ليس بحل
يطل لا حين الخروج قد حصل
في الغد حيض لم يكن فيه قضا
ففرضه الظهر الذي تقدمه
ظهراً فبعد فونها إعادته
إن نفروا قبل قعودهم معه
يحل أن تغسله ما اعتدت
من المجوسية والمرتدة
بشبهة فابتليت بعدته
فلا يحل غسله لزوجته
ومقتدى كبر خمساً يتبع

كتاب الزكاة

وتلزم الزكاة في الصغار وإن بيع سائمة بمثلها وتلزم الزكاة في المجحود وألف مهر قبضت وحالت وإن مضت لمائتين حقب والمال لا يسقط عنه واجبه ودفعه الزيوف عن جياذ وإن يكن ذو المائتين عجلا ولو اعار أرضه من مسلم ويحفظ التعيين في النذور

بقدر ما يلزم في الكبار لم ينقطع بذاك حكم حولها والغصب والآبق والمفقود ونصفت زكاة نصف زالت فخمسة لكل حول تجب لو كان لا بالحكم عاد واهبه والعكس بالقيمة لا الأعداد زكاة ألف لم يجز ما استفضلا للزرع فالعشر على المسلم لليوم والدرهم والفقير

كتاب الصوم

وواطئ كف إذا الفجر طلع وصوم شهر الصوم لا بالنية لو نوى في مرض أو في سفر ويسقط التكفير لو سوفر به وفي ابتلاع الشيء في أسنانه ونائم في حلقه الماء يصب وفطر عبد بيع بالخيار وناذر الصلاة في مأوى إذا

أو ذهب النسيان فالصوم انقطع يحصل للممسك للعينية باليوم صوم شهره لم يعتبر كرها عقيب الفطر عمداً فانتبه فطر وإن قل على لسانه فلا فساد والقضاء ما وجب على الذي له الخيار جاري أقام في الأدون لا يجزئـه ذا

وناذر اعتكاف رمضان إذا صام ولما يعتكف فلا قضا
وفي اعتكاف في الثلاث الموجب يبدأ قبل الفجر دون المغرب

كتاب الحج

ومن يصلي الظهر ثم يحرم
ويخطب الإمام يوم التروية
وعندنا يخطب يوم السابع
وإن توسط فرضي المزدلفة
وقص أظفار ثلاث فيه دم
ومحرم يقتل صيد مثله
لم يرجع الصائد في مغبته
ومنكب ان يجعلان في القبا
ولا يجوز الصوم في الجزاء
إذا اشترى محرمه وما درا
وهكذا نكاحه بمحرمه
لو أحرمت بغير إذن البعل
ثم تحج هذه من عامها
فلو جاوز الميقات ثم أحرما
لم يرتفع بعوده ملبيا
وهو إذا جاوز ثم قرن

جاز له العصر يجمع فاعلما
ويوم تعريف ويوم تضحية
ويوم حادي عشر وتاسع
نفلًا يؤدي ثانيًا واستأنفه
لا نصف صاع مع صاع يلزم
وضمنا جزاؤه بفعله
على الذي أتلفه بقيمته
بلا يدين قدم قد وجبا
لقادر الإطعام والإيتاء
فالرد لا التحليل فيما قد اشترى
ليس له تحليلها إن علمه
فحللت وكان ذا في النفل
فعمرة تلزم في إتمامها
فالدّم فيه صار حقًا ملزمًا
وبالفساد والقضاء ثانيًا
يلزم فيه دمان فاعلمن

فما يحج العام إسقاط الدم
فلا يجوز الهدي دون القيم
قيمه على التمام فاعقلوا
قد عرفت وأوجبوا فيه دما
وهو حلال فجزاء يلتزم
في الحل صيداً لم يكن عليه دم
وباطل إيصاؤه بحجته
قرد ولا فيل جزاء فاعقلوا

ومن أتى مكة غير محرم
لو قتل الحلال صيد الحرم
في قتله الصيد الذي لا يؤكل
والهدي والإطعام والصوم كما
وأن من دل على صيد الحرم
وإن رمى الحلال وهو في الحرم
لو صار أهل الحج عند ميته
وما على قاتل خنزير ولا

كتاب النكاح

قد أخبرتني بانقضاء العدة
لم يتزوج أختها أو أربعا
أن لا يكونوا عارفين موضعه
ما عقد الأبعد للتغيب
عنه لها المهر ومات أو دفن
بذاك في سهم الصغير فاسمع
ولي من بعد البلوغ جنا
سكوتها لا قولها رددت ذا
فأنت حر إن يقل للعبد ذا
فالقول قول العبد والعتيق مضى

لو قال زوج المرأة المعتدة
فكذبته في الذي كان ادعى
وقال حد الغيبة المنقطه
ومبطل عود الولي الأقرب
وأن يكن أبو الصغير قد ضمن
وأخذت من ماله لم يرجع
ولا يكون الأب فاعلمنا
والقول قول زوج بكر ادعى
كذلك إن لم يدخل الدار غدا
واختلفا من بعد ما لوقت انقضى

وفاسد نكاح ذميين
وهي تبين إن هما ارتدا معا
ويبطل التوقيت في النكاح
وعبد مهر قبضته زوجته
فعتق كل منهما نصف ذا
وعندنا إعتاقها في الكل
وللذي تمهر ثوب الدين أن
وإن يسم خمسة في المهر
ومن يطلق قبل وطء فهلك
والخلف في شرط الطلاق تلك لا
حريية ينكحها حربي
والمهر بالعيب اليسير يوجد
لو نكحت بغير إذن فحصل
وإن يرثها أو شراها رجل
فعندنا يجوز إن أجاز ذا
لو أعتقت منكوبة مكاتبه
ومانع عدة أم الولد
وتثبت الحرمة بالرضاع
نكاح معتدته والفرقة

إن عقدا بغير شاهدين
كما إذا تعاقبا فاستمعا
ويحمل العقد على الصلاح
ووقعت قبل الدخول طلقته
يجوز قبل الرد حكماً أو رضا
ينفذ لا إعتاق هذا البعل
لا يأخذ القيمة جبراً فاعلمن
بقضاء بمهر المثل لا بالعشر
رهن الصداق غرمت فالنصف لك
يوجب تبليغ الصداق كملا
بنفي مهر وجب المنفي
به يرد فاحفظوا واجتهدوا
عتق فلا ينفذ ذاك بل بطل
لا يملك الوطء فأيضاً يبطل
وإن تقع في ملك أنثى فكذا
لم يثبت الخيار والمطالبة
تزوج الأربع فاحفظ واجهد
إلى ثلاث حجج أتباع
بلا دخول قاطع للعلاقة

لو اذعت نكاح زوج مرتحل
وامرأه الغائب باستدانة
لو أن مولى الأمة المطلقة
وإنما الخالة من أم الأب
وفي متاع البيت مهما اختصما
ثم لكل أخذ ما يصلح له
وبرهنت لأجل إنفاق قبل
تؤمر لا بالأخذ من أمانة
بواف الزوج عليه النفقة
أولى لإمسك الصغير فاكتب
وإنما مشكلة بينهما
من ذلك المتاع فاحفظ مسأله

كتاب الطلاق

سنة من ليست تحيض بعدما
وفي انقطاع الحيض ما لم تغتسل
لو سافر الزوج بمن طلقها
لو ولدت معتدة الوفاة
لنصف حول لم يكن نسبة ذا
وإن يقل أنت حرام ونوى
وبائن قولك أنت واحدة
وعنده الإبانة المعلقة
وواصف الطلاق حين أوقعه
لا يطل التعليق بالإطلاق
لو وهبت لزوجها ما قبضت
فطلقت قبل الدخول غرمت
توطء بشهر في الطلاق فاعلما
فرجعة الأزواج تبقى وتخل
رجعية فالشرع قد أطلقها
بعد مضي عدة الممات
منه وإن لم يعترف بالانقضا
بقوله ثنتين صح واستوى
كسائر الألفاظ فيه الواردة
بالبائن الناجز غير ملحقة
بالطول والعرض له المراجعه
والعضو منها قابل الطلاق
من مهرها العين التي قد اقتضت
لزوجها نصف الذي قد سلمت

والحكم فيما وهبت قبل قبضا
ولا يصح في ثلاث السنة
وفي متي ما لم أطلق لو ذكر
في مهرها الدين وفي العين كذا
نيتيه وقوعهن جملة
تعليق طلاقات ثلاث واستمر

فأوقع الواحد وصلاً لم يبر

وعنده إبانة المعلقة
وطلقة قبل قدوم من ذكر
وأطول العرسين عمراً طالق
وذكر طليقة ونصفا
وعند ذكر غايته معدود
وطالق ثنتين في ثنتين إن
وكل يوم طالق أنت إذا
وما كذا أنت كذا اليوم وغد
ونحن قلنا غد واليوم
لو شهدا طلق بعض هؤلاء
لو علق الزوج طلاق زوجته
بالبائن التأخير غير ملحقه
بمدة مستند لا مقتصر
في ساعتني فصل بهذا لاحق
قبل الدخول واحد لا ضعفا
لا يدخل الحدان في المحدود
نوى به الضرب ثلثا فاستبن
لم ينو شيئاً كان للتعديد ذا
وعكسه إذ ذاك فرد لا العدد
لا عكسه تعدد يا قوم
عيناً ولكنا نسينا قتلا
بالفعل من غيرهما في صحته

كان قراراً فعليه في علته

طلقها بعبد فقبلت
والاختلاع من جميع المال
وإن يقل إن شئتما فأنتما
فقيمة العبد عليها حصلت
لا ثلثه في حالة اعتلال
كذا فشأت طلقت فاحكما

وطالق أنت غداً إن شئت	إن قال في المجلس للتوقيت
لو خبرت في يومها وبعد غد	فردت الأول فالثاني ففسد
لو قال طالق زوجتي إن شئت	لا يقتضي بالمجلس التوقيتا
ويمنع التكفير جباً وخصاً	وقطع أذنين لما قد نقصا
والفيء للمحرم بالقول إذا	كان تمام مدة إلى الأدا
ولو ذكرت سنة مستثنيا	يوماً فذا ختم وكنتم مؤلّيا
لو قال لا أقرب إحدى هؤلاء	هل يسقط الإيلاء وطء البعض لا
من قال لا أقرب كل الأربع	إيلاءه بعد ثلاث فاسمع
لا يبطل الإيلاء إن بانته به	ثلاث مرات تفكر تفقه
وتثبت الفرقة من غير قضا	بعد التّعيانٍ منهما قد انقضا

كتاب العتاق

لو شهدا أعتق بعض هؤلاء	عيناً ولكننا نسينا قبلا
والعتق لو علق بالتسري	صح وكان العتق فيمن يشري
وباطل للرجل المخاطب	إعتاقه ابن عبده المكاتب
ولو جنى مكاتب مراراً	تكررت قيمة تكراراً
وما جنى مكاتب فهو خطا	يؤخذ بعد العجز من غير قضا

لا يؤمر المولى بدفع أو فدا

وارث مرتد يولي عبده	كتابه فالقتل يمضي عقده
مكاتب ملحق بعد رده	بدار حرب فهو مثل ميتته

حتى يؤدي للعتاق ووقف
لو قال إن مات فلان أو أنا
كذا جواب قبل موتي بكذا
مدبر الذي حين يحكم
حر وقلنا إنه مكاتب
في قولنا حتى يقال قد تلف
فأنت حر فهو تدبير لذا
ولا يجوز فيه بيع وشرأ
عليه بالقيمة حين يسلم
ما لم يسلم ما به يطالب

كتاب المكاتب

ولو قضى في فاسد المكاتبه
وذاك فوق قيمة المحل
كاتب عبيد على أن يحرزا
رد إلى الرق فأدا واحد
للعنق ما شارط فيه صاحبه
كان له استرداد ذاك الفضل
إن أديا عتقًا ومهما عجزا
نصفًا فذاك للعتاق واجد

كتاب الأيمان

وقوله أشهد ما لم يقل
وقوله اعتقه عني بكذا
ومعتق الرقاب عن أيمان
من يعط كل واحد من عشره
وعنهما جاز لدى محمد
والمستحيل عادة لا ينعقد
ولا يكون هبة في الحلف
وفي الشراء لو شرأه فاسد
بالله ليس باليمين فاعقل
ليس عن الأمر إن أعتق ذا
ليس عن الجمع ولا الواحدان
صاعًا عن الحلفين فهو أهله
وصاحبه جوزا عن مفرد
فيه يمين الناس فاحفظ واجتهد
إلا بقبض وقبول فاعرف
والقبض شرط الحنث فافهم راشد

كتاب الحدود

شهادة الرجال والنسوان	ترد إن قامت على الإحصان
والشاهدون بالزنا لو رجعوا	من بعد رجم لم يحدوا فاسمعوا
وشاهد قبل القضاء لو رجع	يحد وحده جزاء ما صنع
وهم مع الشهود بالإحصان	في الغرم مهما رجعوا سيان
وشاهدوا زنا متى ما اختلفوا	في موضع الفعل فهم قد قذفوا
ولو زنا في ملك أم أو أب	وقال قد ظننت حلاً يضرب
والابن لو ساهل في قذف الأب	لم يك لابن الابن حق الطلب
وإن يقل لقاذف لقد صدق	حد كما لو كان بالقذف نطق

كتاب السرقة

ومن أقر بالزنا والسرقة	تقادمًا رد كقول الفسقة
وليس يستوفي بدعوى المودع	قطع يد السارق فاحفظه وع
ولو رمى الداخل ثوبًا وأخذ	بعد الخروج لم يجب قطع وجذ

كتاب الوديعة والعارية

لو جحد الأمانة المؤتمن	عند سؤال الأجنبي يضمن
وما لمعير للبناء لو دفع	مؤقتًا بضامن إذا رجع
والمستعير لو تعدى ما شرط	شيء موضع وعاد فالغرم سقط

كتاب الشركة

لو شارك الخياط والإسكاف	يفسد إذ في العمل اختلاف
كذا الدنانير مع الدراهم	والخلط شرط في اتحاد قائم
لو كان رأس المال أثلاثاً وقد	قالا بأن الربح نصفان فسد
وشرط ثلث الربح والمال سوا	يفسده والعملان هكذا

كتاب الصيد

لو رمى صيداً معاً فوقعا	على ارتداف لم يحل فاسمعا
وعندنا حل فكان من سبق	مالكه دون الذي قد التحق
ولو رمى الذئب ولكن نصله	أصاب صيداً لم يحل أكله

كتاب الأضحية

ولو بشاة الغصب ضحى ودفع	قيمته لم يجزئه ما قد صنع
-------------------------	--------------------------

كتاب الهبة

وإن يهب شيء بشرط العوض	جاز وإن شاع وإن لم يقبض
ويرجع الواهب في نصف الهبة	إذا استحق النصف مما ثبوت
وعندنا في الكل عاد إن يرد	ما بقي الآن وإلا لم يعد
وإن يقل مالي وملكي صدقه	تناول الكل بما قد أطلقه
لو قال عندي من العبد ولا	رجوع للواهب فيه قبلا
وكذب الواهب في مقاله	أن الذي وهبته بحاله

كتاب البيوع

والجوز لو أسلم فيه عددا أو بيض طير لم يجز بل فسادا
لو أخرج الخيار عن عقد السلم بعد الدخول فالفساد ما انعدم
وقال إسقاط الخيار الأبدي قبل الثلاث ليس دفع المفسد
لو عدم المسلم فيه بعد ما حل فقد جاء الفساد فاعلما
ودرهم زيف يرد في السلم بعد افتراق ثم يستبدل ثم
فإنه منستقضى بقدره ولم يعد إلى الجواز فادره
ولو أقال سلما ثم قبل مكان رأس ماله الغير يحل
ورهنه برأس مال السلم لغو ولفظ البيع أيضا فافهم
وفي اختلاف القول في قدر الأجل تخالف لا قول من قال الأقل
لو شرط خيار غير من عقد لم يثبت المشروط والعقد فسد
والزيت بالزيتون ما لم يعلم فقدان فضل الزيت جاز فافهم
وعندنا يفسد ما لم يعلم زيادة الزيت تأمل تفهم
والصرف في السيف المحلى هكذا عند ازدياد وانتقاض واستوا
وليس إمساك المبيع بالثمن حق الوكيل بالشراء فاعلمن

وهو بذلك ضامن لا مؤتمن

لو باع عبدين فكان واحد مدبراً ففي الجميع فاسد
وهكذا المكاتب المعاهد

لو قال إن مر الثلاث فالبطل لم أتسلمه فلا يبيع بطل

أسقط لم يرفع فساد العقد ذا
والدار أن يدخلها فينظر
بالعيب قبل القبض فافهم راشدا
ما لم يبين لم يراجع فاكثبا
من كل عيب لا يجوز فادري
عيّا فبالنقص رجوعا لو قصد
من ذهب يتاع قبل النقد حل
كان على سيدها استبرأها
فهو بها حولين لا يستمتع
من الزيوف جاز هذا فاعلمن
في واحد فهو عليه يقتصر
تخللت لم يملك التسلما
ويبد بلخيّا يجز وخيّا
فالحق فيها شامل أهل الأفق

والأجل المجهول في البيع إذا
والتوب من رؤيته أن ينشرا
ومشتري اثنين يرد واحدا
ومشتري بنفسه تعيينا
وبيعه بشرطه التبري
لو باع نصف المشتري ثم وجد
لو باع بالفضة ثم بالأقل
وإن يقع من أمة زناها
لو اشترى من حيضها مرتفع
ولو أعاد الجنس إذ نال الثمن
عين بعين شرط التخيير
مبتاع خمر قبل قبض أسلما
وإن يسم الهروي في الشرا
ولا يجوز بيع دار بالطرق

كتاب الصرف

فإن هذا لا يجوز فادري
فاستبدلا من قبل أن يوليا
هذا قصاص ما عليه يبطل
فلسا ولم يعدده ذكرا يحرم

تصارفا واستقرضا فأديا
كذا استحق ما قد أعطيا
صادف دينار بعشر يجعل
وإن يبع شيئا بنصف درهم

وتبطل الفرقة قبل القبض قضاء من يغرم حلي يقض
وباطل تأجيل غرم لازم على امرئ مستهلك الدراهم

كتاب الشفعة

وليس للدينار حكم الدرهم في تركه الشفعة فكر تفهم
بيتان في مصرين بيعاً جملة يجوز أخذ واحد بالشفعة
والبد تكفي حجة الجوار لشفعة تدفع بالإنكار
لو اشترى للابن داراً ما احتوى لنفسه بشفعة حال الصبا

كتاب الإجازات

وما حجت يد الأجير المشترك فليس فيه مغرم ما فيه شك
لو قال خطه اليوم والأجر كذا فالنصف أو في الغد خطت فسدا
كذاك مهما اختلف الفعلان واختلف الأجران يفسدان
لو كسر الجمال في الطريق بالعمد ما يحمله في الشوق
غرمه قيمته محمولاً وأجر بعض الحمل أن يزولا
وعندنا المالك إن لم يرض ذا فغير محمول وأجر الحمل لا
لو اكترى البغال نحو موضع فالأجر لا يطلب ما لم يرجع
استأجراً أو أجراً فواحد مات فقسط الحي أيضاً فاسد
لو قال عشر أجره إلى كذا وقال ذاك العشر أجر نصف ذا
وبرهننا فللتمام الأجر خمس وعشر لا إتمام العشر
ولو عدا مستأجر عما شرط في موضع وعاد فالغرم سقط

وحامل الطعام بالأجر إلى زيد إذا رد له الأجر بلى

كتاب الشهادات

وشاهد ابيع متى اختلفا في وقته أو المكان صرفا

وليس يكفي للقبول فاشعروا ثلاثة من الحدود تذكر

لو ادعى المسلم والذمي ما قد ولدت جارية بينهما

تساويا ولا أخص المسلما

كتاب الدعوي

والأب والابن كذاك ادعيا فالأب لا يختص بل تساويا

لو ولدت ثلاثة في أبطن جارية من غير زوج بين

ويدعي الأكبر مولاها استقر على الجميع لا خصوص من ذكر

كتاب الإقرار

له علي الألف بل الألفان تلك هي الثلاث لا الشتان

أقصر بالدين لأجنبيّة في مرض وحدثت زوجية

يبطل ذا الإقرار بالمنية كهبة الأموال والوصية

مضارب قد قال نصف ما معي ربح ونصف رأس مال المدعي

وذاك قال الكل بالكمال مالي فالقول لرب المال

وواحد قال قد غصبناه إذا قال معي نصف يصح في القضا

لو قال ما عندي تراث عن أبي لي ولذا وهو أخي في النسب

فقال إني الابن لا أنت استرد منه جميع المال لا النصف فقد

ويبطل الإقرار بالزيف إذا
كذلك ألف ثمنًا عن عرض
كذلك في إقراره بالألف له
لو قال هذا لك منه اتبعته
لو قال أوصى مورثي بالثلث
كان لكل واحد ثلث ولا
ما قال لا بل جيد ديني ذا
فقال بل غرامة أو قرض
لو قال لا بل لفلان أبطله
متصلا مبرهنة دفعته
للفتح بل للفصل بل للبت
يكفيه ثلث منه يعطي الأول

كتاب الوكالة

وكل من في مجلس القاضي أقر
وإن بوكل بالخصام مثني
وليس للوكيل بعض ما ظهر
وكيل عقد وكل الغير فعل
ثم الوكيل بشراء العين
وعندنا جاز على من وكله
ومن بوكل بشراء فاشترى
لو قال بع في السوق هذا ففعل
وكل من يؤمر بفعل لو فعل
على الذي وكله لا يعتبر
فما لذي بدون ذاك دعوى
من بعد ما خاصم خصمًا معتبر
بحضرة الأول ما قال بطل
مخالف بالفعل في عقدين
إن لم يخاصمه إلى أن كمله
بالكيل أو بالوزن دينًا جاز ذا
في داره العقد الذي قال بطل
وخالف الأمر إلى خير بطل

كتاب الكفالة

عبد عن السيد بالألف كف
عاد على المولى قد أدى
وبعد نيل العتق ما قال فعل
إن ضمن المال بإذن المولى

وإن يقل كفلت لي عنه كذا بأمره وشهدوا إذ قال لا
 فطولب الكفيل للوجوب فماله العود على المطلوب
 والدين لو حل بموت من كفل وعجل الوارث هذا حين حل
 عاد على الأصل به قبل الأجل

كتاب الحوالة

والأصل لا يبرأ بالحوالة فحكمها كالحكم في الكفالة
 والمشتري بالعيب لو ردّ بطل حوالة المبتاع فيه بالبدل
 وبعد ما مات المحيل كان ما أحيل للمحتال دون الغرما

كتاب الرهن

ويعد إبراء إذا الرهن عطب فرد قدر الدين في الشرع يجب
 من يوف مهر غيره تطوعا فطلقت وهو بها ما استمتعا
 ونصف ذا المهر إذا الزوج يرد وعندنا المردود حق من نقد
 وهكذا الرد بعيب في الثمن وفاسد ما زاده فيما رهن
 يأبق رهن وبدين يجعل فجعله بعوده لا يبطل

كتاب المضارب

لو قال رب المال قد قلت أعمل في نوع ذا وقال قد عممت لي
 صدق رب المال لا مضاربه وعندنا صدق ذا لا صاحبه
 مضارب باع من المضاربة لصاحب المال لغى المخاطبة
 مضارب ضارب وهو ما أذن ضاع لدى الثاني ولم يعمل ضمن

لو سلم المضارب المال إلى ذي المال كي يعمل فالعقد انتهى

كتاب الإكراه

وقوله قتلني لا ينفي القود بقتله وفي زنا المكره حد

كتاب المأذون

والإذن في نوع من الأنواع لا يشمل الأنواع باستجماع

وما سكوت سيد العبد إذا رآه باع واشترى إذنًا بهذا

وإذنه للعبد شهدا يقتصر وهي إذا ما استولدت لم يتحجر

وفي الصبا لو باع ثم بلغا ثم أجاز لم يتم بل لغا

ما لغريم العبد أخذ ما وجد من صدقات أو هبات أو ولد

لو بيع مأذون بدين كان حل وكان أيضًا فيه دين بأجل

فعجل الخصمان والسيد لا يمسك حتى الأجل المؤجلا

كتاب الديات

لو ذهب العقل بشبح فغرم للنفس فالأرش به أيضًا لزم

ولو جرى الماء بمقتول حكم به على أدنى القرى إذا علم

وصلح قتل العمدة حال العلة في قدر ثلث المال لا في الجملة

ولو عفى ابن وأخو العافي جهل فطالب القاتل بالقتل قتل

وأجازة الجاني اختيار للفدا والرهن والعرض على البيع كذا

وسيد الجاني إذا أقرب به لغيره فهو اختيار فانتبه

لو علق العتق بقتل العبد زيّدًا فجاء القتل لا بالعمد

فإن مولاه عليه قيمته ولا اختيار ليؤدي ديتيه

كتاب المكاتب

مكاتب قد قتل اثنين وما كان قضا القاضي لمن تقدما
كان عليه قيمتان فاعلما كذاك في المدبرين فافهما

كتاب الوصايا

أوصى بثلاث تلك الثلاثة فهلك الثلثان منه جملة
أعطى ثلث ما بقي لا كله

لو أقر بالدين لأجنبية في مرض وحدثت زوجيه
يبتل ذا الإقرار بالمنية لهبة الأموال والوصية

كتاب الفرائض

ولو محاباة وعق جمعاً في السقم فالأول أولى فاسمعا
والأب إن يشري مال الولد لنفسه بغير عين يفسد
من مات عن ثلاثة من الولد وعن ألف درهم بذا العدد
فاقتسموها فادعى الثلث بشر وصية وواحد به أقر
أعطاه مما ناله بالإرث ثلاثة الأخماس دون الثلث
وإن يكن للميت ابنان وجد من المقر النصف لا الثلث فقد
ويستحق مع معتقيه باسم الموالي معتقو أبيه
وقال لو أوصى إليه رجل وقال لا في وجهه لا أقبل
وبعده يقبل فهو يبتل وليس شرطاً فيه قاض يعزل

فقلت في حياته لا أقبل
وبأنباء هذا بهذا يكمل
وللرسول أفضل السلام
في ستة الثلاث والخمسمائة

ولو بثلت لك أوصى رجل
وبعد ما مات قلت يبطل
والحمد لله على التمام
ونتم هذا الباب يوم الترويه

باب

وما به قال وقلنا ضده
تثليثها لما رووا في بابها
والأنف نصفين ثلاثاً فاعلم
وانو الوضوء يعتبر ورتب
والسنة التثليث في كل المحل
والقول باستتباعها لا يصلح
وهكذا مس النساء للبعث
ولا إذا قهقهه في الصلاة هو
وناقض في سائر الأركان
ليس لكل الوقت بالمتد
والاغتسال واجب كيف خرج
على النجاسات من الصعود
نجاسة فيها ويسيره تتبع
في ذاك كلب لحديث قد بلغ

فتاوى الشافعي وحده
يسن في الأحجار يستنجى بها
ويؤخذ الماء بكف للفم
وسنة غسلهما للجانب
وفرض مسح الرأس قطر أو أقل
والأذن بالماء الجديد يمسح
ومسه الفرجين بالكف حدث
وليس في غير السيلين وضوء
وفي المنام قاعداً قولان
وطهر ذي العذر لفرض فرد
ثم المنى طاهر بلا حرج
والماء لا ينجس بالورود
والقلتان هكذا لو يقع
ويغسل الإناء سبعاً إن ولغ

وكل شيء لا يرى من القذر
وطاهر سؤر سباع البرّ
وإن توضأ طاهر بماء
ويفسد الماء بموت العقرب
وعصب الميتة والعظام
والجلد لا يطهر بالدباغ
ولا يحل أكل بيض الطير
ولا بناء بعد سبق الحدث
ولا على الأرض التي قد نخست
ثم دم الحيض عبيط أسود
واليوم والليلة أدنى مدته
وقال من ذا الأصل والأساس
وحيض من تبلغ باستمرار
وقال أيضًا إن حيض مثلها
لو طهرت في وقت عصر وعشا
وحيضها بعد مضي قدر ما
وطهرها للعشر ما لم تغتسل
ولا يجوز بسوى التراب
ولا لفرضين وقبل الوقت

إذا غسلت مرة فقد طهر
وكل رجيع خرو كل الطير
فهو طهور جملة الأشياء
والنمل فيه والدُّبى والأخطب
والشعر أيضًا نجس حرام
وبيعه بعد بلا مساغ
قد هلك قبل اشتداد القشر
ولا صلاة مع أدنى خبث
ثم عفت آثارها إذ بيست
والحيض في الحامل أيضًا يوجد
ونصف شهر هو أقصى غايته
ستون يومًا أكثر النفاس
ليل ضممناه إلى النهار
مقياسه حيض نساء أهلها
فالظهر والمغرب في حد القضا
فيه تصلي ليس يسقط القضا
ليس يبيح وطئها ولا يحل
تيمم ولا بلا استيعاب
ولا بغير طلب وفوت

ولا للذي الماء به أجازة
ولا يزول بوجود الماء
ولا يجوز لمريض لم يخف
والغاية الرسغان في اليدين
والجنب المجروح ثلثاه اعلم
وإن يصب ماء لبعض طهره
وليس للباغي الخبيث الفاجر
ولا يجوز مسح خف قد لبس
ولا على الجرموق فوق الخف
وأن يسافر بعد ما المسح بدا
وقال بالترجيع والإفراد
ولا يقيم غير من يؤذن
وجوز التكرار للجماعة
ويطلق الجمع لأجل السفر
ولا فساد لصلاة الرجل
ولا بأن يسأل في الصلاة
وجائز إمامة الصبيان
والوتر فرد ركعة وبعدها
وأن يصلي المتحري المجتهد

لخوف شفع العيد والجنازه
من بعد ما يشرع في الأداء
ذهاب نفس في الوضوء أو طرف
فيه وهذا أول القولين
يغسل ما صح مع التيمم
فلتيمم بعد غسل قدره
ترخص برخص المسافر
قبل تمام الطهر أو طهر نكس
ومانع عنه قليل الكشف
لم تزد المدة فاحفظ واجهد
ولا يرى التوثيب للمنادي
والسبق في كل صلاة أحسن
والوقت للمغرب قدر ساعة
بين الصلاتين وعذر المطر
بامرأة حاذته فاسمع واعقل
من ربه الأملاك والزوجات
للبالغين وذوي الأسنان
يركع يدعو وهو في الفجر كذا
مستدبر البيت الحرام فليعد

والفرض لا يكره عند المطلع
والنفل في البيت الحرام جائز
والنفل بعد الفجر والعصر إذا
وتركه الترتيب في الفوائت
وما القليل من كلام الناس
ولا افتتاح بسوى التكبير
وإنه من الصلاة عنده
والحمد في كل قيام يقرأ
وهكذا التأمين فيه الجهر
وسنة رفع اليدين إذا ركع
وللنهوض جلسة لا تترك
ولازم تشهد القعود
والصلاة فيه للإلزام
ومن سها قبل السلام يسجد
والركبتان واليدان إن تقع
والمقتدي منفرد فلو ظهر
والاقتداء بالإمام المومي
ولم تنب قراءة الإمام
ومن يصلي الظهر خلف من شرع

ولا الزوال والغروب فاسمع
فيها وما عن الصلاة حاجز
كان لذاك سبب فهو كذا
يجوز والإيجاب غير ثابت
بموجب قطع صلاة الناسي
ويبطل التعليل للتغيير
وسنة وجهت وجهي بعده
فرضاً وبسم الله جهراً يبدأ
وموضع الكفين فيه النحر
وعند رفع الرأس منه إذ رفع
وفي القعود الآخر التورك
والواو بالإفراد والتوحيد
وهكذا التحليل بالسلام
ولو على الكور سجدت تفسد
على النجاسات فما صلى انقطع
من أم غير طاهر فلا ضرر
مجوز للقائم المأموم
عنه ولا التسميع للقيام
في النفل أو في العصر جاز ما صنع

ثم تلا جاز له المضي
 أهلاً فلا فرض عليه يقضي
 عن الجواز منها السرة
 بل قائماً وراكعاً وساجداً
 وأربع إقامة في الحضر
 وتارك الصلاة عمداً يقتل
 فليس في صلاته قضاء
 وسنت السجدة فيها يتلى
 وهو على الأرض يجوز فاعقلاً
 والحج فيه سجدتان عنده
 وذلك التكبير والتسليم
 فليضطجع للجنب لا مستلقياً
 ونحوه جاز بلا بطلان
 ذو الأمر لكن أربعون رجلاً
 أبى شهود جامعين في بلد
 وسنة الجمعة فيها تستحب
 بجلسة ولا يجوز الرفض
 لم ينقطع لكن يتم أربعاً
 ومضمضوا أو استنشقوا في بابه

وأن يصلي ركعة أمي
 ومن بصر آخر وقت الفرض
 ومانع كشف قليل العورة
 وليس للعاري الصلاة قاعداً
 واليوم والليلة أدنى سفر
 والقصر يجزي والتمام أفضل
 والوقت يستوعبه الإغماء
 والنفل ليلاً ونهاراً مثني
 والمرء يومئ ركباً لما تلا
 وليس في سورة صاد سجده
 ثم لها التحليل والتحريم
 وقال لو صلى المريض مومئاً
 والمرء يستأجر للأذان
 وليس شرط الجمعة المصراً ولا
 والكل أحرار مقيمون وقد
 وجائز رد السلام في الخطب
 والفصل بين الخطبتين فرض
 لو خرج الوقت وفيها شرعا
 ويفسسل الميت في ثيابه

وسرحوا لحيته وشعره
وجائز للزوج غسل زوجته
لو أدخلت في المساجد الجنائز
وعنده السلام فيها فرد
وجائز في فعلها التكرار
وهي على الغائب والعضو تصح
ومشيه أمامها من القرب
وليس في الأكفان من سربال
وفي القبور السسل والترييع
ولا يغطي رأس كل محرم
وفي صلاة الخوف مهما اتبعت
فأكملت من قبله ورجعت
وركعة مع الإمام ركعت
وشرطها أخذ السلاح فيها
وفي الكسوف ركعتان يركع
والعيد تكبيراته في الأولى
ويذكر التسبيح في خلاله
ومبدأ التكبير ظهر النحر
وهو كتكبير الصلاة عادة
والنفل قبل العيد نوع قربة

وقصوا شاربهم وظفره
بعد الوفاة وانقطاع وصلته
لكي يصلوا فيه فهو جائز
وترفع الأيدي ويتلى الحمد
وفي القبور يدخل الأوتار
وذلك في حق الشهيد قد طرح
وحملها بين العمودين أحب
والحق للولي لا للوالي
ويحسن التلقين والتسميع
ووجهه أن مات فاعرف واعلم
طائفة في ركعة تسرعت
وأقبلت طائفة فشرعت
ثم قضت في مكثه ما ضيعت
وما القتال ضائراً أهلها
بعد القيام مرتين فاسمعوا
سبع وخمس في ابتداء الأخرى
مع الصلاة المصطفى وآله
والقطع في الرابع بعد الفجر
ثلاث مرات بلا زيادة
وتبطل الصلاة فوق الكعبة

وإن يصلي كافر في الجمع فلا يعد مسلمًا في الشرع
ومن يؤدّ الفرض ثم يرتد في وقته وفيه تاب لم يعد
وهو إذا أسلم بعد الردة فليقض متروكات تلك المدة
وما قتل المصر بالشهيد وإن هو المظلوم بالحديد

كتاب الزكاة

وبعد عشرين بغيرًا ومائة لا تجب الفريضة المبتدأة
بل حقة في كل خمسين تكون والأربعون فرضها بنت لبون
وفي نصاب اثنين والمديون فرض ومال الطفل والمجنون
وفي الزكاة باطل دفع القيم وجائز أخذ الجذاع في الغنم
ولا نضم فضة إلى الذهب والمستفاد هكذا مع النصب
ولا وجوب في نصاب قد كمل في طرفي الحول وفي الوسط خلل
إذا اشترى سائمة متجرا زكى بوصف السوم لا وصف الشرا
والحق لا يسقط بالهلاك والأخذ بالجبر لدى الإمساك
بل تصرف الزكاة بالعدل إلى ثلاثة من كل صنف فاعقلا
والأخذ إن مات بلا إعطاء من جملة المال بلا إيصاء
وأخذ بعض السبعة الأصناف بصحة الإيتاء غير كاف
ولا زكاة في الحلبي فادر وما الخراج مسقط للعشر
ومانع الفرض من السوائم بنفسه الفقير غير غارم
استعجل الساعي وأدى ثم من ذي الأخذ زال الفقر فالساعي ضمن
ولا يزكى ربحه المقارض ويبيع ما فيه الزكاة داحض

ويؤخذ العشر من المستأجر
صارت نصابًا وجبت فريضته
يمنع أخذ كل حق لازم
فاحفظه بالجهد ودع عنك الكسل

ولا وجوب عنده في الخضر
عبد قبيل الحولان قيمته
وملك خمسين من الدراهم
وليس للعشر وجوب في العسل

كتاب الصوم

من غير تعيين من الليل بطل
على الهلال موجب كفارته
في الحلق إن مضمض لا ليتلع
ووطؤها في النوم أيضًا إن صنع
وما القضاء لازمًا إذا قطع
كفارة ولا على المطاوعة
لأجل حيض أو سقام يعتري
تكرر الواجب كيف ما جرى
يلحق أو لا يلحق النفس ضرر
أكثر من عام فدى إذا قضى
بين القضاء والفداء يجمع
وبالصلاة بعده يقوم
يجمعه إن شاء أو يفرق
بقدره الصوم تأمل تدر

وصومه في رمضان لو حصل
وفطر من لم يقبلوا شهادته
والصوم لا يفسد بالماء يقع
والصب في النوم كذا فليستمع
والنفل لا يلزم من فيه شرع
ولا يكون في سوى الواقعة
وهي إذا ما وجبت لا تندرى
والفطر بالوطء إذا تكررا
والأفضل الإفطار في حال السفر
وأن يفته رمضان وانقضى
وحامل قد أفطرت أو مرضع
والابن عن والده يصوم
وصوم تكفير اليمين مطلق
ومسقط جنون بعض الشهر

والاستيائك آخر النهار
ونذره بصوم يوم النحر
وفي زكاة الفطر صاع بر
وهي على من نال فوق القوت
تلزمه عن نسوة في عقده
وعبد اشتراه للتجار
وواجب في العبد بين اثنين
والاعتكاف لا بصوم جائز
وقال أيضًا نفس ذاك مبطل
ولو أتى الجمعة فيه يفسد
وناذر اعتكاف شهران بقي
وفي اعتكاف في الثلاث موجب

يكره للصائم باختيار
والفطر والتشريق غير النذر
ووقتها أول ليل الفطر
عن كل من يمون في البيوت
ومن يعول من كبار ولده
وإلا عبد الإباق ولا الكفار
يؤديانه على النصفين
وليس للتقبيل فيه حاجز
وعندنا يبطل حين ينزل
وشهره المطلق لا يقيد
عشرين لم يلزمه ما لم يلحق
يبدأ قبل الفجر دون المغرب

كتاب المناسك

إفراده من القران أفضل
والسعي للقارن فرد وكذا
ومن أتى مكة لا للزورة
ضرورة تحج عن سواه
وخطب الكفار بالشرائع
وحج أنشئ ليس بالمحرم

والاعتماد لازم لا يهمل
فعل الطواف والجزاء لو جنى
فما عليه حجة أو عمرة
أو نفل ففرضه أداه
والحج منها ماله من مانع
مع الأمنيات بغير محرم

فليس للسيد أن يحلله
والزاد فالحج عليه واجبا
قبل شهور حجه ومدته
ويكره المزيـد في تلبيته
هديا له قلد والتوجه
كان عليه الدم فيه إذ جنا
وعندنا يفرد كالأذان
ومحدثا وعاريا وفارسا
والسعي فرض لازم فلا نذر
يجوز في ليلة يوم النحر
ويابس الطين وترب ينثر
فما رماه ساقط اعتبار
من بعده باللبس والطيب دم
وسن إشعارا لهدايا في الخبر
من شارب ولحية وظفر
وما تمام اليوم شرط فاعلم
لم يجد المئزر إيجاب الجزا
لوجهه لكن بشم الطيب إذا
عفو ولا عفو عن الصبيان

والعبد لو أحرم بعد الإذن له
والزمن الذي ينال المركبا
وباطل إحرامه بحجته
ثم يصير محرما بنيته
ولا يصير محرما بسوقه
لو لم يت كل الليالي بمنى
وليلة النحر إقامتان
ولا اعتبار للطواف ناكسا
ولا وجوب في الطواف للصدر
ورميه الجمار قبل الفجر
ولا يجوز في الجمار المدر
لو ترك الترتيب في الجمار
والرمي تحليل فليس يلزم
والبدن للبعران ليست للبقرة
ويأخذ الحالق يوم النحر
في نفس لبس الثوب إيجاب الدم
وليس في لبس السراويل إذا
ولا يلبس المعصفري والغطا
واللبس والطيب على النسوان

وحلق شعرات ثلاث يلزم
 وما على المحرم في قتل الضبع
 ورفقة يقتل صيدًا يلزم
 لو ذبح المحرم صيدًا لم يصر
 ولو نزا ظبي على الشاة فما
 لو أدخل الحلال صيدًا في الحرم
 ويلزم المحرم أن يرسل ما
 وهو إذا نال صيودًا قاصدًا
 وقال لا جزاء في صيد قتل
 لو قتل الحلال صيدًا في الحرم
 فيدخل الصيام والإطعام
 لو قتل الحلال صيد محرم
 فما على القاتل عود فاعلم
 ولحم جبر وجزاء يسرق
 وفي جزاء الصيد والفدية لم
 ولو حلق المحرم رأس غيره
 وثابت في حرم المدينة
 ومحصر الحج عليه حجه
 والمحصر المعسر بالصوم يحل
 دمًا وما أهل النكاح المحرم
 مبتدئًا شيء وفي كل سبع
 فيه جزاء واحد عليهم
 ميتًا وحل الكل فاسمع وادكر
 أتت به فقتله قتل الظبا
 لا يجب الإرسال بالإدخال ثم
 في بيته من الصيود فاعلم
 تحللًا فما الجزاء واحدًا
 على الذي دل عليه ففعل
 فالواجب التكفير لا غرم القيم
 فيه وقلنا الواجب الغرام
 وألزم المحرم حكم المغرم
 وسنة تقليده للغنم
 فالواجب بالقيمة التصديق
 يكف إذا أطعم لا أهل الحرم
 لم يتصدق خائفًا لضيئه
 أحكام أرض مكة المكيّة
 بلا اعتمار لانعدام الحجه
 والحل لا بالنحر قلنا لا يحل

ويثبت الإحصار أيضًا في الحرم
وما على المحصر في النفل قضاء
والذبح للإحصار في غير الحرم
لو أفسد بالوطء حبًّا فإذا
وفئت الحج إذا تحلًّا
وحجة وعمرة ورجعة
لو صام للمتعة بعد عمرته
لم يجزه كذا صيام سبعمه
لو لم يصم ثلاثة التمتع
وعندنا لم يأت في الحج ولم
ومن قضى فائت حج يحرم
وعندنا من موضع الميقات
وبعد ما قلدهديًا يحرم
ووطؤه بعد الوقوف مفسد
ولا يحل الأكل للإنسان
وقبل يوم النحر يذبحان
ومن ركب الهدي فقد جاز له
معتمر من قبل إن طاف وقف
فرضية العمرة بالنصوص

وهو يكون بالعدر لا السقم
والحج والعمرة في ذاك سواء
يجوز في المأوى الذي أحصر تم
ما قضيا يفرقان في القضا
بعمرة أراق أيضًا فاعقلا
بينهما فإن ذاك متعة
ثلاثة قبل افتتاح حجته
بعد تمام الحج قبل رجعه
حتى أتى الأضحى فبعد الأربع
يصلح زمان النهي فالواجب دم
من حيث قد أحرم قبل فاعلموا
ولا يضر تركه الفضلات
وعندنا يؤخر المقدم
والهدي بالوطآت لا يعدد
من دمي المتعة والقران
يجوز فاحفظه على إتقان
وعندنا يكره إنجازه
في عرفات فهو رفض ما ائتنف
وعندنا الحجة بالخصوص

كتاب النكاح

لو تخلص للصلاة الرجل	فإنه من النكاح أفضل
لا تثبت المصاهرات بالزنا	والنظر الحل إلى الفرج كذا
وبنته من الزنا يحل له	بالملك والنكاح فاحفظ مسأله
وجائز عند طلاق البت	في عدة الأخت نكاح الأخت
ولا يجوز في النكاح يا أبه	عبارة الأنثى ولا لفظ الهبه
ولا نكاح شارطي الخيار	ولا نكاح ناكحي شغار
ولا الشهود العمي والمحدود	في القذف والمفسق المردود
ولا اثنتان ضمنا إلى ذكر	ولا ولي فاسق كذا ذكر
ولا نكاح الأمة الذمية	والثيب الصغيرة الصبية
ولا إذا أنكح جبراً فتيته	أو زوج الابن أباه أمته
أو زوج الأبعد دون الوالي	حين يغيب أقرب الموالي
ولا الولي الفرد والوكيل	به يتم العقد والقبول
ولا وكيل الطرفين والولي	يملك لفظ الجانين لو ولي
وفرقعة الردة والإباء	وهجرة كانت من النساء
موقوفة الثلاثة الأقراء	إن تك بعد المس والإفضاء
وعاجل تفرق الزوجين	بالسي لا تبين الدارين
وعقد غير الأب والأجداد	على الصغار ظاهر الفساد
والأب إن زوج بتاً بكرة	بالغة جاز رضا وجبرا

والحيض والتعنيس فهي ثيب
والمهر ما سمي قل أو كثر
إن مات عنها والدخول ما ثبت
وإن تعدت نصف مهر المثل
تلزمه المتعة أيضًا حتما
في العقد في حكم انتصاف المهر
قبل الدخول نفسها المغترة
مهرًا وتجري شفعة في المهر
مهرًا ومهر المثل فيه يلزم
مكاملة الصداق للمنكوحه
وبالجنون والجدام والبرص
وللتي ثابت ثلاث فاعلم
عقد على بنت الذي مات عقد
دين بلا سبق قضاء أو رضا
على قريب مع فرط الشفقة
للعرس حق طلب الفراق
وللتي ثابت ثلاث فاعلم

ومن يزل عذرتها التوثب
وما خيار العتق حين الزوج حر
ولا صداق إن نفاه أو سكت
وتلزم المتعة عند الفصل
وحيث ما تنصف المسمى
والفرض بعد العقد مثل الذكر
ويسقط المهر بقتل الحرة
وصالح خدمة زوج حر
ولا يجوز الحيوان المبهم
ولا تكون الخلوة الصحيحة
وردها بالعيب بالرتق يخص
لل بكر سبع قبل قسم الأقدم
مكاتب قد مات مولاه فسد
وللنفقات للنساء ما مضى
وليس في غير ولاد النفقة
ويثبت العجز عن الإنفاق
لل بكر سبع قبل قسم الأقدم

كتاب الرضاع

لو أرضعت ضررتها فحرمت
وأكدت نصف الصداق غرمت
شأت به تحريمها أو أكرمت

والرضعات الخمس شرط يلزم
واللبن المغلوب بالدواء
وضرتان أرضعت كبيرة
وقوله إني لها رضيع
وللبن الميتة لا يحرم
محرم وهكذا بالماء
هذي وتلك تحرم الأخيرة
يلزم حتى يبطل الرجوع

كتاب الطلاق

إرسال طلقات ثلاث حل
ومبطل طلاقه الإجماع
والخلع لا يلحقه الطلاق
ولا تصح رجعة بالفعل
وموقع الرجعي لا يجمع
ورقه منصف الطلاق
ولو نوى الثلاث بالطلاق صح
وباطل إضافة الطلاق
وكل أنثى لزمته عدة
وعتقها في عدة التحريم
لومات زوج الحامل الصغير
وحبضة عدة أم الولد
وفي فرار الزوج بالثلاث
وواقع ظهار أهل الذمة
والفسى بعد مدة الإيلاء
وللطلاق عضوها محل
ثم قروء العدة الأطهار
وليس للمبتوتة الإنفاق
وشروطه الإشهاد عند القول
ثم الكنايات لها رواجع
لا رقهها والأصل بالإطلاق
أو قال إني طالق منك صلح
إلى وجود الملك بالإطلاق
في عدة لم تمضيا بمدة
يغير العدة بالتتميم
فإنما عدتها الشهور
وفرقه العنين فسخ العقد
لا حق للمرأة في الميراث
وعوده الإمساك دون الغرمة
فيء ولم تحرم بلا قضاء

ورقها لا يوجب التنقصا
ولا يكون الفيء باللسان
وليس بالشهادة اللعان
فلم تكن أهلية الشهادة
وتثبت الفرقة باللعان
ويوجب اللعان نفى الحبل
لو شهد الزوج عليها بالزنا
والولد العاقل في التفريق
والخلع فسخ وعلى الذمية
وليس في البت حداد فاعلم

بمدة الإيلاء منها فاعرفنا
في السقم أو مسافة البلدان
لكنها ألفاظه أي مان
بينهما شرطاً له يا سادة
من عنده قبل اللعان الثاني
من قبل وضع الحمل فاسمع واعقل
مع الثلاث لم يجز وقد رما
يلحق أي الأبوين ينتقي
والطفلة الحداد في المنيّة
ولا من الفحل رضاع فافهم

كتاب العتاق

وملكه ذا الرحم المحرم في
وفي عبيد أعتقوا ولم يسع
لو قال أنت طالق وقد نوى
من ولدت من زوجها الذي عقد

غير الولاد ليس عتقاً فاعرف
للكل ثلث المال حكم بالقرع
به العتاق صح ذاك واستوى
ثم اشتراها لم تصر أم الولد

كتاب المكاتب

لو كاتب العبد الصغير يهدر
وباطل كتابة بلا أجل
وموت من كوتب فسخ العقد

وجائز بيع الذي يدبر
وفيه حتم حطه ربع البدل
يموت عن ملاءة أو فقد

ولا تراث بالموالة ولا عقل بها وباطل هذا الولا

كتاب الأيمان

إن الغموس من يمين العقد
وجائز تكفيره بالمال
وقوله إن غاب فهو كافر
وإن يعلق نذره بما عرف
والشرط في إطعامه الإتياء
والوضع في الواحد في أيام
ثم اعتبار الفقر فيه والغنا
والعتق في اعتقه عن تكفير
ومعتق الكافر والمكاتب
ولو نواه في شرا الأقارب
وفي يمين الكافر الكفارة

واللغو ما قال بغير عمد
من قبل أن يحنث في المال
ليس يمينًا والدليل ظاهر
أن لا يريد كونه فهو حلف
وليس بالإباحة اكتفاء
يجزئ عن الواحد لا التمام
وقت وقوع الحنث لا وقت الأدا
بالألف عن معتقه المأمور
في الحنث غير مسقط للواجب
فذاك أيضًا عنه غير نائب
وداره بالملك لا الإجارة

كتاب الحدود

والعقر في الكره مع الحد يجب
وهو مع الكفر يكون محصنا
عاقلة حدت به يقينا
إلا الفروج والوجوه فاعلمن
بلا اشتراط أربع من العدد

النفي في البكر مع الجلد يجب
ويرجم الذمي أيضًا في الزنا
ولو أطاعت في الزنا مجنونا
والحد في الظهر وقلنا في البدن
ومن أقر مرة به يحد

وللموالي أن يقيموا في الزنا	ونحوه حد العبيد والإماء
والراجعون بعد رجم الرجل	أو القصاص يقتلون فاعقل
وجائز أن يشهدوا بتفرقة	وقاذفون شاهدوه الفسقة
ومن رمى جماعة بواحدة	حد لكل واحد على حدة
والقذف يجري الإرث في ذا الحد	والعفو أيضًا فهو حق العبد
ويشهد المحدود في القذف إذا	ما تاب وللقاضي به يمضي القضا
وأربعون كل حد الشرب	وشارب الدُّرديّ أهل الضرب
والخمر غير جائز تخليلها	والمسكرات لم يبح قليلها

كتاب السرقة

وسارق المصحف والثمار	يقطع والربع من الدينار
وقاطع الطريق بالنهار	بين سوادين وفي الأمصار
وسارق من زوجة ومحرمه	فالقطة غير مسقط لمغرمه
والملك بعد الحكم بالقطة إذا	صار له لم يسقط القطة بذا
وتقطع الأطراف بالمرات	وسرق عين واحد كرات
وكل من يسرق من مستودع	ونحوه وخاصما لم يقطع

كتاب السير

ودار أهل الحرب والإسلام	واحدة في جملة الأحكام
فمنه لا فرقة للزوجين	تحدث من تباين السدارين
ومنه ليست رحلة المرتد	إليهم كموته والفقد

ودينه وفي انفساخ عقده
 بالدار لکن هي بالإسلام
 فإنما الحد عليه يلزم
 ذا فرس إن مات قبل الحرب
 في دارنا وثم مستقيمة
 ويثبت الإرث وإلزام الولد
 والأخذ والنقل لأهل الكفر
 والحوول شرط لوجوب الجزية
 والموت بل تؤخذ بالتمام
 يـضعف أيضاً بالغنا
 قبولنا جزيتهم مردود
 لم يسقط القتل وجاز القتل ثم
 وليس للسوارث منه شيء
 لنا بها قتالهم جناح
 يكرم قبل الدفن بالصلاة
 حبس وقتل وعلى القلب كذا
 إرثنا ولا تناكحاً بينهما
 وأهل أسلاب القتل القاتل
 في الخمس لا فيما وراء الخمس
 يطلق بالمال وبالمجان

في إرثه وعتق أم ولده
 ومنه لا عصمة للأقوام
 ومنه ان يزن هناك مسلم
 ومنه لا يغني دخول الدرب
 ومنه كانت قسمة الغنيمة
 إذ ملكوا فلم يشاركهم مدد
 ولا يصير مالنا بالقهر
 وبخمس المأخوذ منهم خفية
 لا تسقط الجزية بالإسلام
 والجزية اثنا عشر وعندنا
 والترك والديلم والهنود
 ومن عليه القتل لو جاء الحرم
 ومال أهل الارتداد فيء
 وخيل أهل البغي والسلاح
 وكل مقتول من البغاة
 وفي اليهودي إذا تنصرا
 فملتان ذا وذا ولا يسرى
 وقال إسلام الصبي باطل
 والرضخ للعبد وهذا الجنس
 ومن أسرنا من ذوي الطغيان

وشرط رد من أتاناً مسلماً منهم إليهم جائز ليعلموا
والمن في المفتوح قهراً لا يصح وإنما مكة بالصلح فتح
وثابت سهم ذوي القرباه ويقتل المرتدة الكذابه

كتاب الاستحسان

شهادة الواحد بالهلال يجوز في الصوم بلا اعتلال

كتاب التحري

ولا يجوز بيع دهن سقطت نجاسة في وسطه فاختلطت
وفي الأواني والأقل طاهر فرض التحري للوضوء ظاهر

كتاب اللقيط

ويحكم القائف في اللقيط إذا ادعاه اثنان عن تخليط

كتاب اللقطة

وللفني الأكل مما يلتقط من بعد ما عرفه كما اشترط

كتاب جعل الأبق

وليس بالواجب جعل الأبق بالرد إلا باشتراط سابق

كتاب الفصب

زوائد المغصوب في الضمان وهكذا منافع الأعيان
والطحن لا يقطع حق الأول كذاك جعل الساج جذع المنزل
ولا يصير بالضمان ما ضمن ملكاً لمن أدى الضمان فاستبن
وغاصب الشيء إذا ما أطعمه مالكة وليس يدري غرمه
وما على المسلم غرم إن ذبح خنزير ذمي أو الخمر سفع

كتاب الوديعة

وكل من سافر بالوديعة فإنه يضمن في الشريعة
ومودع خالف في السباق لم يغنه العود إلى الوفاق

كتاب العارية

والمستعار عينه مضمون يغرم في هلاكه المأمون

كتاب الشركة

وتبطل المفاوضات فاعقل وشركة الوجوه والتقبل
وشرط فضل الربح والمالان على السواء ظاهر البطلان

كتاب الصيد

منروك ذكر الله عند النحر عمدا حلال وصيود البحر
وهكذا الطافي وصيد الكلب يؤكل بعض لحمه بالسلب
والضب والثعلب والضباع كذا حلال طيب متاع
وما أبين ثلثه المؤخر فمات حل الثلث أيضا فاذكروا
وما نوارى عنك إذ رميته وأنت تقفوه فقد أنميته
والكلب إن صاد سوى ما عينه مرسله فحرمة مبينه
وابن اللذين ذا كتابي وذا غير كتابي حرام صيد ذا
ولا يجوز الذبح بالظفر ولا بالسن بعد النزع أيضا فاعقلا
وليس قطع الودجين شرطا للحل إن قط سواء قطعا

ما لكلب الصيد من تقوم في حكم عقد وضمان فاعلم

كتاب الأضحية

وعنده لا تجب الأضحية في الشرع وهي سنة مرضية

كتاب الوقف

قال يصير الوقف مملوكًا لمن يكون موقوفًا عليه فاعلمن

كتاب الهبة

لا يرجع الواهب فيما قد وهب إلا الذي ينحله للابن أب وإن وهبت بعض شيء يقسم أصبت والله تعالى أعلم

كتاب البيوع

الجنس لا يكفي لتحريم النسا والتمني في اللجنين والذهب ويبيع دينار له ودرهم والشرط في بيع طعام العين والتمر في نخل بتمر قد فصل ولبن الشاة بألبان البقر وجائز في الحال والمنقطع ثم المصرة ترد والحلب ولا يفيد الملك بيع يعقد والأجل المجهول في البيع إذا وهو مع الطعم لتحريم الربا وعندنا القدر مع الجنس السبب بالضعف عينًا لا يجوز لا يجوز بمثله تقابض المالين ولم يكن خمسة أوساق يحل فيه وفي اللحم التساوي يعتبر والحيوان سلم فاستمتع فإن تكن فات فصاع من رطب على الفساد عند قبض يوجد أسقط لم يرفع فساد العقد إذا

وباطل شراء شيء لم يره
وفي خيار المشتري إذا عطب
وفي خيار الشرط إرث فاعلمن
ولا يجوز بيع دهن نجس
وباطل أن يتبرأ العاقد
والوطء في الثيب ليس يمنع
لوبياع بالعشر وبالتسع اشترى
ويبطل العقد على الثمار
ومشتر أفلس كان المشتري
وكافر يتناع عبدا مؤمنا
ثم الدنانير أو الدراهم
والنخل يتناع بتمر فتغل
أو يقتل العبد وفوق الثمن
أو ولدت مبيعه ثم قبض
فماله رد بعيب هو به
وليست الزوائد المنفصلة
فهذه أربعة وأصلها

وجائز شرطك إن تحرره
في يده فقيمة المال تجب
ولا يجوز أن يزداد في الثمن
ويدخل البيع خيار المجلس
عن كل عيب وهو بيع فاسد
عن ردها بعيها بل يرجع
قبل انتقاد صح هذا واستوى
من قبل إدراك على الأشجار
لبائع السلعة دون الغرما
أو مصحفا لم يك بيعا فاعلما
لو عينت في البيع فهو لازم
بالضعف قبل القبض فالفضل يحل
قيمه طاب وإن لم يضمن
فالابن لا قسط له من العوض
والأم بالكل ترد فانتبه
مانعة الرد بعيب هو له
زوائد المبيع لا قسط لها

كتاب الشفعة

وتثبت الشفعة في العقار
وهي على قدر سهام الشركا

بشركة البقعة لا الجوار
وتورث الشفعة ممن هلكا

وحط بعض ثمن المبيع لا يوجب الحط عن الشفيع
والأخذ بالشفعة أنى يوجد ومشتري الدار عليه العهد
وللشفيع أخذ نصف المنزل من مشتر من بائعين فاعقل

كتاب الإجازات

منافع الأعيان في الإجارة في الحكم كالأعيان للتجارة
فما لها نقض بعذر يعترض ولا بموت العاقلين ينتقض
ويملك الأجر بنفس العقد مثل المسمى ثمنًا للعبد
والمرء إن أجر ما قبله بفضل أجر جاز ما قد فعله
وبالتعدي ووجوب المغرم لا يسقط الأجر المسمى فاعلم
وجائز سكنى بسكنى فاعقل فهذه الست فروع الأول
وشرطه الخيار فيها مفسد وإن أضيفت لم يجز ما يعقد
وما جنت يد الأجير المشترك فليس فيه مغرم ما فيه شك
وشرطه الأجر لحمل مطعم فيه له شرك يصح واعلم
وجاز أن يستأجر العرس أحد للخبز والطبخ وإرضاع الولد
وبيع ألبان بنات آدم مجوز ومن يرقها يغرم

كتاب أدب القاضي

قال ويقضي بيمين المدعي في موضعين فاجتهد في أن تعي
عند نكول المنكر المعاند وحين يأتي المدعي بشاهد
ويبطل استقضاء غير العالم ويلزم الغائب حكم الحاكم

كتاب الشهادات

وليس للأثني مع الرجال شهادة فيما سوى الأموال
ويشهد الزوج لها وهي له ويلزم القاضي أن يقبله
وليس للكافر من شهادة لفسقه عقيمة وعادة
وحيث لا يطلع المذكر يشهدن والأربع شرط يذكر
وشاهدا فرع على أصل إذا كانا على الثاني فلا يصلح ذا

كتاب الدعوى

والحكم في المدعين دارا بقرعة تظهرها إظهارا
والحكم في المدعين ولدا بقائف يلحق ذاك مفردا
وفي شهود خارج وذو اليد ذو اليد أولى بالقضاء فاشهد
وأخذه خلاف جنس ماله على الغريم جائز إن ناله
ومن أقر بافتراش أمته يلزمه الابن بغير دعوته
ويوجب العقر على المستولد جارية للابن فاحفظ واجهد
والحمل قد يبقى سنين أربعا في رحم الأم لديه فاسمعا

كتاب الإقرار

قال ومن في مرض الموت أقر لسوارث بالعين أو بالدين قر
وإنما إقراره للغرما في مرض الموت ومن قبل سوا
ويلزم المقر بالدين على مورثه بقسطه الأكمل
مقر ألف قال إلا فذكر ما ليس مثليا فهذا معتبر
ولو أقر الابن بابن ثاني لم يشركا في الإرث والوجدان

وكل من في مجلس القاضي أقر على الذي وكله لم يعتبر

كتاب الوكالة

وباطل بيع الوكيل بالنسب والعزل في الغيبة باقي في القضا

كتاب الكفالة

وباطل كفالة بالأنفس ولا يعيد الدين موت المفلس

كتاب الصلح

ويبطل الصلح على الإنكار وذاك كالرثوة في اعتبار

كتاب الرهن

والرهن لاستحقاق بيع العين لا ملك حبس دائم بالدين

وأنه أمانة فلو هلك لم يسقط الدين الذي عليه لك

وليس يسري حكمه إلى الولد وفي المشاع جائز ويسترد

وجائز للراهن ارتفاقه بعينه وباطل إعتاقه

كتاب الإكراه

ويقتل القاتل بالإكراه أيضًا مع المكره ذي السفاه

ولا يجوز النذر والعتاق كرهًا ولا اليمين والطلاق

كتاب المأذون

والإذن في نوع من الأنواع لا يشمل الأنواع باستجماع

وما سكوت سيد العبد إذا رآه باع واشترى إذنًا بهذا

ولا يباع عبده المأذون بالدين حين يستغرق الديون

ونفسه لا تقبل الإجارة منه فليست هي بالتجارة
وباطل تصرف الصبي بحكم إذن الأب والوصي

كتاب الديات

والقتل عمدًا موجب التكفير والقتل والمال على التخيير
وفي شريك الأب والمجنون أو الصبي القتل بالتعيين
ومقتضى عمد الصغير دية في ماله ولا تدري عاقلته
وفيه تكفير ومنع الإرث ومثله المجنون عند البحث
والفرد لا يقتل بالجمع اكتفى واليد بالأيدي كذاك فاعرفا
والأول المقتص والمال كذا هذا إذا رتب فيما قد جنى
أما إذا كان معًا تقارعا فيه وفي قول هما بينهما
ثم اليدان تقطعان باليد وسائر الأطراف فاحفظ واجهد
وليس في اللحية والحواجب في الحلق مال دية بواجب
ودية في ذكر الخصي لا حكم عدل قيم سوي
ومابه القتل جرى يقتص بمثله والسيف لا يختص
والقتل بالسوط الصغير فانتبه به قصاص إن توالى الضرب به
وبين عبيدين قصاص في اليد والحر والحررة أيضًا فاشهد
والحر لا يقتل بالمسيبي عبدًا ولا المسلم بالذمي
والمسدعي للقتل في محله يحلف خمسين يمينًا جملته
ثم له القتل فأما لو نكل حلفهم والحق بالحلف بطل

وعندنا هم حلفوا وعقلوا
فيهم ولا المقتول ذو طراوة
أنَّ القضاء بشهود أو حلف
نصف الضمان ساقط إذ شركا
بكذبهم للقتل عمداً أتلّفوا
هي اثنتا عشرة ألف درهم
وللمجوس ثلث خمس كل ذا
يورث وفي ذلك تكفير النعم
يؤخذ من قيمتها لا قيمته
لم يك نصف العشر فاعلم واستنب
دفعاً فلا غرم بما قد فعله

وألزموا عقلاً إذا هم نكلوا
وقال: مهما لم يكن عداوة
فهو كأنواع الدعاوى وعرف
وقال في المصطدمين هلكتا
إذا الولي والشهود اعترفوا
ودية الحر الحنيف المسلم
ولليهود والنصارى ثلثها
وغرة الجنين للأم ولم
وفي جنين الرق قدر غرته
وتعقل العاقلة الأرض وإن
والجمل الصائل من ذا قتله

كتاب الوصايا

لم يشرك الباقر فيما قد قبض
إيصاؤه إلى سواه فاعلم
يطل منه ما وراء الثلث
في البر والطاعة والإحسان
فاسمع وميز حقه من باطله
فهي على ورائه موزعة
يكون في الإيصاء كالبيان

ولو قضى بعض الديون في
ولا يجوز للوصي القيم
موصي بكل ماله ذو إرث
وجائز وصية الصبيان
وجائز إيصاؤه لقاتله
وإن يمت موصى له بمنفعة
والرمز من معتقل اللسان

كتاب الفرائض

ولا يرث في الفضل على السهام
ولا لمن والى من الأقوام
وفي المجوس ووجوه القربى
والأخـوان لأب وأم
حين تموت امرأة عن أم
ولا تراث لذوي الأرحام
وهو لبيت المال بالتمام
لا يرث بالجملة بل بالأقوى
مع ابني الأم شريكا قسم
وزوجها وهؤلاء القوم

کتاب الکراهیۃ

واللعب بالشطرنج لا بأس به
ويمنع الذمي ذو الإحرام
وسنة في الولد العقيقة
ولا يباع الروث في مذهبه
عن اقتراب المسجد الحرام
وربنا أعلم بالحقيقة

باب

فتاوى مالك بن أنس	وفيه يسر الحفظ للمقتبس
رمح كل الرأس فرض في الوضوء	كذا الولاء فاسمعوه واحفظوا
ويشرع الإمام إذ أقيما	وقيل إن الصف قد أقيما
ولا شروع بسوى ما يعرف	من لفظ تكبير ولا يعرف
ويبدأ الإمام بالحمد بلا	تسمية منه وعوذ وثنا
وترسل البدان إذ يقام	وأمننا المأموم لا الإمام
وليس في الركوع ذكر مسند	وترك تسبيح السجود مفسد
وفي ابتداء يده أو ركبته	يخير الواضع عند سجده

وفاسق يؤم لغو يترك
ومرة تلقاءه يسلم
وما استحاضات من الأحداث
وكل نفل يحدث التوضي
ما لم يكن فيه له نوع أثر
بزائل الطهر ولا التطهير
ولا يحل تركه في الشرعة
ومسها إن اشتهى ذاك الرجل
ويقرأ القرآن في الحيض اعلمن
والطهر ما يصلح جل أو صفر
بعد الثلاث من دم الزيادة
مسح الخفاف نوع ضعف فاعرف
وليس في الخرق الكثير منعه
تمسح فوق ظهره وتحتنه
يتبعها من الذراع نصف
لا عاجلاً ولا بقرب الفوت
تنحية التكبير لا الترييع
في بيته ولا البراري عنده
بلا أذان فهو غير ثابت

والقعدتان فيهما التورك
وما قعود الختم فرضاً يلزم
والفرض أن يقرأ في الثلاث
وصاحب العذر لكل فرض
لا ينجس الماء القليل بالقدر
وليس سؤر الكلب والخنزير
ويلزم الغسل ليوم الجمعة
وناقض نوم القعود إن يطل
والاغتسال شرطه ذلك البدن
والحيض ما يوجد قل أو كثير
والطهر في استمرار ذات العادة
وأكثر النفاس سبعون وفي
ولا يجوز للمقيم صناعه
والخف بعد الطهر قد لبسته
وموضع التيمم الأكف
وفعله يندب وسط الوقت
وفي الأذان المشرع المشرع
ولا أذان للمصلي وحده
ومرة يقام للفوائت

والنفل خلف من يصلي فرضاً
لا يسقط الترتيب بالنسيان
وهو يرى كراهة السجود
والسهو عن ثلاث تكبيرات
ويسجد الساهي الذي زاد إذا
والبرد الأربع من أدنى سفر
مسافر أدرك دون الركعة
وليس في السبع الأخير سجده
ولو تلاها من يصلي وسمع
ورجل يسمعها من تاليه
وختمه الجمعة وقت العصر
ولازم شهودها من موضع
وفي صلاة الخوف مهما اتبعت
فأكملت من قبله فرجعت
وركعة مع الإمام ركعت
ومطلق خروج أهل الذمة
ويقلب الإمام والقوم الردا
والفرض في الكعبة غير معتبر

يطل والعكس كذلك أيضاً
ولا بضيق الوقت والزمان
على المسحوع وعلى الجلود
فيه سجود السهو في الحالات
سلم والنقص على خلاف ذا
وأن أميال البريد اثنا عشر
خلف مقيم لم يجاوز شفعه
وهن عشر ثم أخرى عنده
غير المصلي فالوجوب مندفع
فلا وجوب فاحفظوا مقالیه
والافتتاح جائز ان فادر
يعد أميال ثلاث فاسمع
طائفة في ركعة تشرعت
وأقبلت طائفة فشرعت
وأدله ثم قضت ما ضيعت
في حال ما استسقى خيار الأمة
وليس يختص بذلك المقتدى
والمطلق النفل يجوز بالخبر

كتاب الزكاة

عرض التجار نص والدين قبض	بعد سنين فلحول يقترض
وواجب في البقر العوامل	زكاتها والإبل الحوامل
لو عجل الزكاة في الحول بطل	وبعد ما حال يعيد ما فعل
لو اشترى الذمي أرض عشر	كلف بيع ما اشترى بالجبر
وليس في المعدن شيء إلا	زكاة ما تم نصاباً أصلاً
وإن يقل مالي وملكي صدقه	يلزمه في ثلثه ما أطلقه

كتاب الصوم

وفي هلال رمضان يشترط	شهادة العدلين لا عدل فقط
ونية واحدة تكفيه	لصوم كل رمضان فيه
وإن يصم عن غيره فيه اعتبر	إن ظنه شهراً سواه فادكر
والنفل بالنية من نهار	لغو وما فيه من اعتبار
وإن يتابع نظراً فانزلاً	قضى الصيام فاسمعه واعقلاً
وليس في كفارة الإفطار	ترتب بالعسر واليسار

بل هو في الجملة بالخيار

ويوجب التكفير وطء الناسي	وأكل ما ليس غذاء الناس
وصوم يوم هو فيه يسلم	يلزمه قضاء ذاك فاعلم
وأكل ذي النسيان فطره وكره	رطب السواك في الصيام فانتبه
وليس في جنون كل الشهر	سقوط صوم الشهر فاعلم وادبر

وما على الشيخ الكبير فدية
وهو يؤدي الفطر عن مكاتبه
وجائز في ذاك صاع من أقط
وبعد صوم رمضان يكره
في قوله فلا تكن في مريه
وليس عبد عبده في واجبه
بلا اعتبار قيمة فيه شرط
اتباع ست فيهم تشبه

كتاب المناسك

وقادر المشي عليه الحجة
وأشهر الحج من الفطر إلى
على الملبى القطع عند عرفة
وإنما يقطعها من اعتمر
ثم الوقوف بالنهار لو حصل
ولا يجوز رمي جمر قد رمى
طوف القدوم واجب لا سنه
من يعتمر في رمضان ثم حل
في أشهر الحج وبالحج أهل

فإنه تمتع ممن فعل

وحاضر المسجد أهل مكة
والمفسدان الحج بالوطء كما
ويكره استظلال من قد أحرم
وهكذا يكره شد منطقة
وقاتل الحمامة المسرولة
وما على قاطع أشجار الحرم
ما معهم لمن يليهم شركة
تعديا مـصرهما تفرقا
بالنطح والفسطاط والثواب اعلم
فيها لإنسان سواء نفقة
ليس عليه الغرم فيما فعله
غرم وفيه مأثم بما اجترم

ما اصطاده الحلال ثم بعده	أحرم لم يرسل صيودًا عنده
من لم يصم ثلاثة التمتع	حتى أتى الأضحى فبين الأربع
وجائز بعد الرجوع أيضا	تلك الثلاث قبل سبع يقضى
والبدن تلك إيل لمن نذر	وما بدون العجز يجزئه البقر

كتاب النكاح

لو نكحها وشرطا إعلانه	صح وإن لم يشهد إمكانه
وإن هما تناكحا وأشهدا	وشرطا كتمان هذا فسدا
وإنما أنكحة الكفار	باطلة ساقطة اعتبار
ومنكح الابن الصغير يفرم	صداقها حين الصبي معدم
ولا يضر الفقر والدناءة	فيه ولا يعتبر الكفاءة
ولا يلي الجد الصغار فاعلم	ويملك العبد النكاح فافهم
والعفو عن نصف الصداق للأب	إذ منه عقدة النكاح فاكتب
وفي التي تطلق قبل الوقعة	ولا مسمى تستحب المتعة

ولا يرى وجوبها في الشرعة

وفي المتاع اختلف الزوجان	فكله بينهما نصفان
وتجبر الأم على أن ترضعه	إن لم تكن شريفة مرتفعه

كتاب الطلاق

وليس تفريق الثلاث سنة بل واحد لا غير فاعلمنه
لو قال من نكحتها فهي كذا وخصها صح وإن عم لغى
والوصل بالطلاق إن شاء الله لا يقتضي تعطيل حكم العله
وعدة الإماء بالشهور ثلاثة منها بلا قصور
لو طلقت من طهرها الممتد فالأشهر التسعة مكث بعد

وبالشهور بعدها تعتد

لو عتقت في مفصح الطلاق لم تزد العدة بالعتاق
وفي اختيار النفس للمخيرة وفي الكنايات ثلاث نيرة
ونبة الواحد لا تعتبر إلا الذي قبل الدخول يذكر
وفي فرار الزوج إرث عنده قبل نكاح الغير بعد العدة
لو مس من ظاهر منها قبل إن كفر بالإطعام حل فاعلمن
لو قال أنتن كظهر أمي فحسبه كفارة في الحكم
والحكما يملكان الفرقة حكمًا على الزوجين بين الفرقة

كتاب الأيمان

ونحمل الألفاظ في الأيمان على معاني كلم القرآن
والشافعي اعتبر الحقيقة وعندنا العرف هو الطريقة

كتاب الحدود

لو حملت بغير زوج حُدت وإن هي ادعت نكاحاً ردت
ولو أقر بالزنا الذمي فالحمد عنه زائل منفي
وقوله ما أنا بالزاني ولا أمي زنت قذف إذا تقاولا

كتاب السرقة

لو سرق القوم نصاباً قطعوا وهو ثلاث درهمات فاسمعوا
والقطع والغرم على من وجدوا مالا وإلا لا طـلاب أبدا
ويقطع السارق من نسوانه من منزل لم يكُ من مكانه
والحد في القطاع بالتغلب ذاك على التخيير لا الترتيب

كتاب السير

لو شق إخراج المواشي عقرت ونحن قلنا ذبحت وسعرت

كتاب اللقيط

لو شهد اللقيط حين يدرك على الزنا نرده ونترك

كتاب اللقطة

ما التقط العبد وأتواه وما عرفه ففيه دفع أو فدا
وهو عليه دون مولاه إذا ما كان بعد مدة التعريف ذا

كتاب المفقود

وامرأة المفقود بعد أربع من السنين منه بانت فاسمع
وبعد قدر عدة الوفاة تنكح من شاءت من الوفاة
لو عاد بعد العدة المكمله إن نكحت فانت وإلا فهي له

كتاب الغصب

وقال في غصب الثياب والنعم ونحوها أمثالها دون القيم

كتاب الوديعة

لو سرت بغير مال المؤتمن أمانة ضمن ذاك فاعلمن
ومنفق البعض من الوديعة بغير إذن ضامن جميعه

كتاب الصيد والذبائح

وتركه بعض عروق تقطع في الذبح تحريم وهن أربع
والسهو عن تسمية الله إذا ذكَّى وذبح ماله النحر كذا
والسبع والأكثر تجزئهم بقر في أهل بيت واحد لا في نفر

كتاب الهبة

تغير الموهوب عن حالته لا يمنع الرجوع في قيمته
والملك في الموهوب للموهوب يثبت قبل قبضه إذ قبله

كتاب البيوع

وعلّة الربا هي الجنس إذا	كان اقتيات وادخار مع ذا
والبر والشعير جنس واحد	ويبيع ذا بذاك فضلاً فاسد
وترك قبض رأس مال السلم	يومًا ويومين يجوز فاعلم
ولا يجوز فسخ بعض السلم	وأخذ بعض الحق فاسمعه وافهم
وفي رؤوس الحيوانات السلم	وفي الجلود جائز كذا زعم
وذو الخيار إن يمت أو انقرض	أو أنه قبل الإجازة انتقض
لو عاب عند المشتري ثم علم	عيًا قديمًا رد والنقص غرم
وجائز بيع المبيع قبل أن	يقبض في غير الطعام فاعلمن
لو هلك المبيع قبل القبض	لم يك ذاك موجبًا للنقض
وجائز تمليك دين يلزم	من غير منّ عليه ذاك فاعلم
ويلزم الوالي أن يسعرا	على الذي عام الغلاء احتكرا
وبعد ما يظهر في الفاليز	بعض فيبيع الكل ذو تجويز
وعنده يجوز في القرض أجل	كما يجوز ذاك في الدين أجل

كتاب الصرف

ورد بعض بدل الصرف بأن	يؤخذ زيفًا فسخ كل فاعلمن
-----------------------	--------------------------

كتاب الشفعة

وثبت الشفعة فيما قد وهب بمثل ما عوض وهو لم يجب
إذا الشفيع لم يؤد فضل ما بنى الذي ابتاع فحق الأخذ لا
والأجل الثابت في المبيع للمشتري يثبت للشفيع
لا يثبت الشفعة في الآبار بل هي في الأرضين والديار

كتاب الإجازات

ومكرر عد مكاناً ذكراً فإن من أجره تخيراً
في أخذه الضمان أو فضل الكرى

كتاب الشهادات

وحيث لا اطلاع للذكران تشهد ثنتان من النسوان
وجائز شهادة العميان ولا يضر عدم العيان
ويشهد الصبيان فيما يقع من الجراح بينهم فيسمع

كتاب الدعوى

وخارجان ادعيا وبرهنا فأعدل الرهطين أولى بالقضا

كتاب الكفالة

ويبرأ الأصل بالكفالة وحكمها كالحكم في الحوالة

كتاب الرهن

لو أثمر الكرم الذي كان رهن لم يكن الثمار رهنًا فاعلمن
وقيمة الرهن على المرتهن إذا ادعى الهلك ولم يرهن

كتاب المضاربة

مضارب يتاع ما عنه نهى ثم يبيع ذاك كيف يشتهي
فإن أجاز فهو كالإذن به وإن أبى غرمه فانتبه
وهكذا لو خالف المستبضع فدافع المال كذاك يصنع

كتاب المزارعة

وأشطر عليك النفقات كاملة لكي يصح أخذك المعاملة
والأرض لا تدفع إلا تبعًا لضعفها كرمًا ونخلًا فاسمعا

كتاب الديات

والقتل في الأحكام عمدًا وخطأ وليس شبه العمد شيئًا غير ذا
وفي ديات المسلمين اثنا عشر ألفًا وفي الذمي نصف ما ذكر
وذابح الابن به يقتص وضربه بالسيف فيه نقص
وليس للزوجة إرث ديتيه ولا للزوج إرثها من زوجته
وابن قتيل قرية قال حصل قتل أبي من ذا وباللوث استدل

أقسم خمسين يمينًا وقتل

كتاب الفرائض

ابن أقر بأخٍ وجحد	أخوه أعطى ثلث ما قد وجده
وإن يكن أقر بالأخت وذا	أنكر أعطى خمس ما قد أخذ
وعندنا النصف مكان الثلث	والثلث لا الخمس لها من إرث
ابن وبنت بأخٍ أقرأ	وابن وبنت كذبا وفرا
فالربع مما ناله هذان	لذاك لا من خمسة سهمان

كتاب الوصايا

وبعد نصف الحول منذ جبلت	كحال سقم الموت فيما فعلت
وما أجاز الوارثون في المرض	لم يملكوا إبطاله إذا انقرض

كتاب الكراهية

وقال في الميتة قولا يلتبس	الشعر لا ينجس والعظم نجس
ونحن طهرناهما والشافعي	يثبت تنجيسهما ويدعي
وما لزمي دخول مسجد	لكنه يمنع فاحفظ واجهد
ونحن لا نرضى بهذا الجواب	وربنا أعلم بالصواب
قد انتهى نظم الخلافات	والحمد لله على الحالات
ثم الصلاة والسلام أبدا	على النبي الهاشمي سرمدا

وصاحب النظم أبو حفص عمر	من نصف أتم هذا في صفر
لنصف يوم السبت وقت التغذية	في سنة الأربع والخمسمائة
وجملة الأبيات يا صدر الفئة	ألفان والستون والستمائة
وتسعة والله يجزي ناظمه	جنات عدن وقصور عاليه

